

BOBST LIBRARY



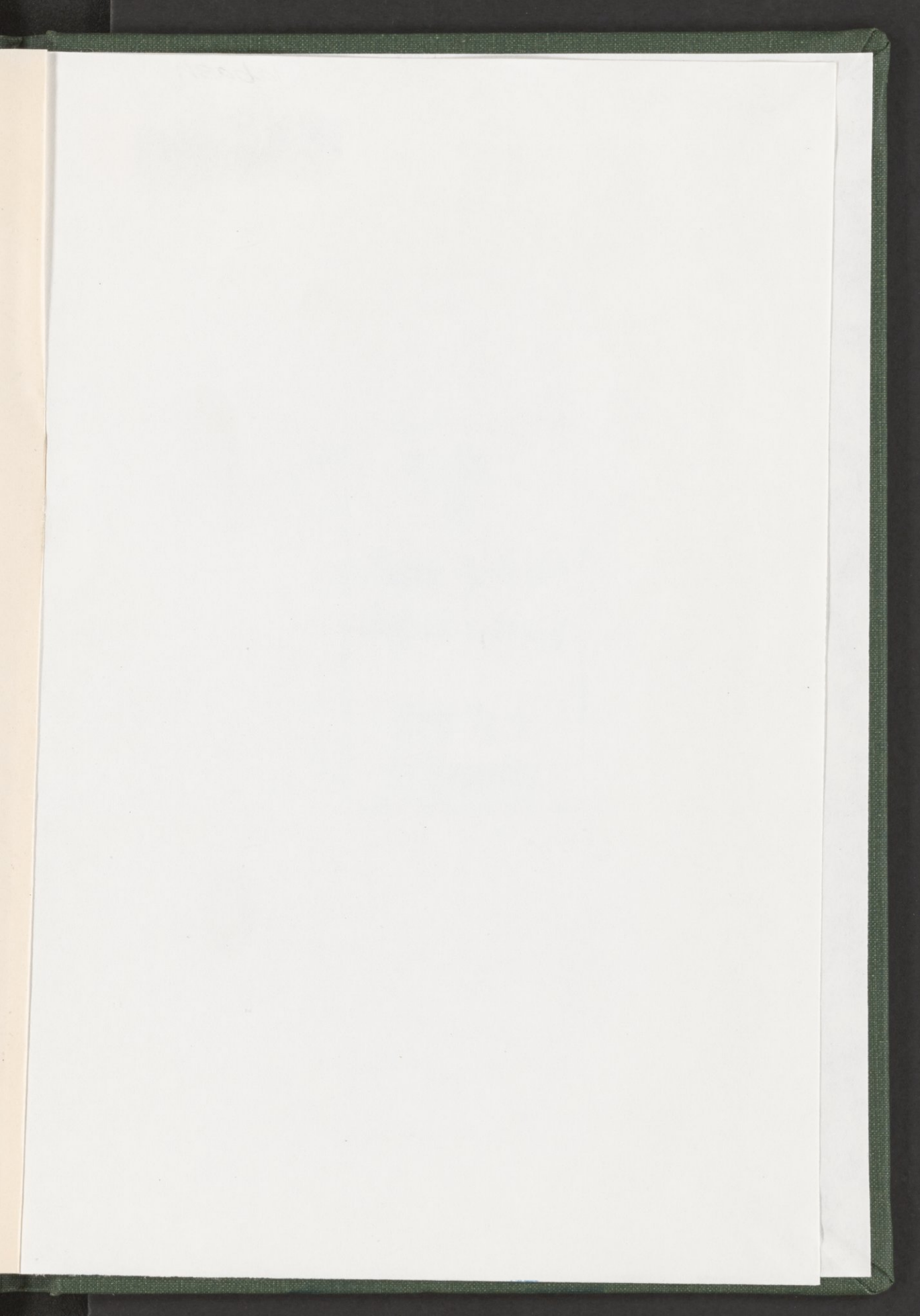
3 1142 02648 9131



Elmer Holmes
Bobst Library

New York
University





Suhrwardī, Yahyā ibn Ḥabash



/ Mantiq al-talwihāt /

اشارات دانشگاه تهران

۲۷۰

منطق التلویحات

تالیف

الشیخ شهاب الدین کجی بن حبش السهروردی

حققه و قدم له

الدكتور علي اكبر فياض

الاستاذ بجامعة تهران

طبعة جامعة تهران

۱۳۳۴ - ۱۹۵۵

BC

66

A7

595

1955



کتابخانه ملی ایران

۰۷۶

تاریخ ایران

تاریخ

دکتر آیت الله العظمی بروجردی

مجموعه و مکتب

تالیف و تصانیف

کتابخانه ملی ایران

تعداد: ۳۰ ریال

026489131

بسم الله الرحمن الرحيم ، بك ثقتي يا رجائي
 السبحات الجلالك اللهم يا قيوم افض علينا من عظام بركاتك ويسر لنا العروج
 الى عروش قد سياتك و اهلنا لاستشراق سنا سرادقاتك و صل على المصطفين من
 عبادك لرسالاتك و خص^٢ محمداً و آله بافضل تحياتك و هيئي لنا من امرنا رشداً .
 هذه رفاقي^٣ تلويحات على اصول من الحكمة آتية على العلوم الثلاثة على
 ترتيبها بالغة في الايجاز و على الله قصد السبيل .

العلم الاول المنطق^٤ و فيه مئة مرصد

المرصد الاول نذكر فيه ايسا غوجي و هو يشتمل على عشر^٥ تلويحات

التلويح الاول في غرض المنطق

اعلم ان العلم اما تصور و هو حصول صورة الشئ في العقل و اما تصديق
 و هو الحكم على تصورات اما بنفي او اثبات ، و لا تصديق الا على تصورين
 فصاعداً .

و كل منهما ينقسم الى فطري و غير فطري ، فاول الاول كتصور مفهوم الشئ
 و الوجود و ثانيه كتصور العقل و الملك ، و قسما التصديق كحكيك^٦ بان الكل
 اعظم من الجزء و ان العالم ممكن الوجود . و غير الفطري يقتنص بالفكر و نغني
 بالفكر هيئنا اجماع الانسان على الانتقال من علمه الحاصل الى علمه^٧ المستحصل .

(١) خ : السبعان (٢) ع : خ م خصص (٣) خ : رفاقي . ولا يوجد في خ

(٤) لا يوجد في خ « المنطق و » (٥) لا يوجد في خ « عشر » (٦) خ و م :

كحكيك (٧) لا يوجد « علمه » في خ و ع .

و العادم لكل العلوم و واجده^١ لا يتفكر بل من حصل له و استحصل به ، فلا بد من معلوم ليوصل الى المجهول لا كما اتفق بل مع ترتيب يتأدى هو^٢ به الى المجهول ، و ينزل^٣ المعلوم من الفكر منزلة المادة و الترتيب منزلة الصورة ، و صلاح الفكر بصلاحيهما و فساده بفسادهما او فساد احدهما . و كل من هذين اعنى المادة و الصورة منه تام و ناقص و باطل يشبه التام ، و الفطرة البشرية لا تفي بالتمييز بين^٤ هذه الاحوال و الا ما وقع الهرج بين العقلاء الا ان يؤيد ابن^٥ البشر بروح^٦ قدسى يريه الشئى كما هو^٧ فاحتجنا الى آلة مميزة للخطاء من الصواب ، فالمنطق علم يتعلم فيه اصناف ترتيب الانتقال الموصل و ما يقع فيه ذلك مستقيماً^٨ و مالا يقع فيه . و المجهول يحذو حذو المعلوم فى القسمين . و كل واحد من مجهول القسمين لا بد له من معلوم مرتب يناسبه ، و غير الفطرى لولا نهايته^٩ الى الفطرى لما حصل مستحصل . فالتصورات الموصلة الى مثلها سميت القول الشارح حداً كان او غيره ، و التصديقات الموصلة الى مثلها حجة برهاناً كان او غيره . و القول الشارح و الحجة طريقا العلوم^{١٠} . و قصارى امر المنطقى ان يعرف اجزاء الموصلين و تاليتهما^{١١} على الجهة المؤدية الى المطلوب فى كل واحد منهما مبيناً^{١٢} مراتب الصور و المواد . و لما كان المؤلف موحواً فى العين و الذهن الى تحقق المفردات و جب^{١٣} عليه النظر اولاً فى المفردات التى منها التاليف لا من جميع الوجوه بل من حيث صلوحها للتأليف . و الالفاظ الموازية للمعاني اغنى بحثها عن بحث المعانى^{١٤} لتجاوزها^{١٥} . و قدمت اجزاء الموصل

- (١) خ و م : واجدها (٢) هو اى المعلوم به اى بذلك الترتيب ، شرح .
 (٣) خ و م : تنزل (٤) ع : من (٥) خ و م : من البشر (٦) م : بروح منه قدسى (٧) ش : الاشياء كما هى (٨) ما يقع فيه الترتيب هو المواد و الانتقال المستقيم ما يؤدى الى المطلوب و غير المستقيم مالا يؤدى اليه ، شرح (٩) م : نهاية (١٠) ش : العلم (١١) ع : تاليتهما (١٢) خ م : معيناً (١٣) خ م : فوجب (١٤) خ م : اعنى بحثها عين بحث المعانى (١٥) خ : لتجاوزها . و فى الشرح : اذا عرف اللفظ الكلى و الجزئى عرف ذلك فى المعنى ايضاً فهذا و امثاله هو المراد بالتجاوز هيئنا .

الى التصور عليه و قدم هو على اجزاء الحجة المتقدمة عليها لتقدم ما اليه ذلك على ما اليه هذا . و من الضروريات ما يُنبه عليها دون الحاجة الى معلوم و آلة و كثير من هذا العلم كذا ، و بيتنى عليه غيره فلا محوج ^١ الى قانون آخر ليتسلسل .

التلويح الثاني في دلالة اللفظ ^٢ على المعنى

دلالة اللفظ امان يكون على المعنى الذى وضع بازائه و هى دلالة المطابقة ، او على جزء المطابق و يسمى دلالة التضمن ، او على رفيع لازم و يسمى دلالة الالتزام ، فان لفظ الانسان اذا دل بالمطابقة على الحيوان الناطق فقد دل بالتضمن على احدهما و بالالتزام على استعداد الكتابة و ان لم يكن اسماً لهما ^٣ . و العام كالحيوان لا دلالة له على الخاص كخصوص الانسانية لفقد الدلالات الثلث .

التلويح الثالث في اللفظ المفرد و المركب

اللفظ اما ان يكون مفردا او مركبا ، و الاول هو لفظ لا يراد بجزءه الدلالة اصلا حين هو جزء كعيسى و الثانى هو الذى يراد بجزءه الدلالة على جزء من المعنى و يسمى قولاً كعبد الله اذا اريد به صفة العبودية لله ، و ان جعل اسماً فهو مفرد اذا لا جزء دال له .

و اللفظ المفرد اما ان يدل على معنى تام فى التعقل ° و لا يخلو ذلك اما ان يدل على معنى من غير دلالاته على زمان ذلك المعنى او يدل على معنى و زمانه و يسمى الاول اسماً و يرسم ^٦ بانه لفظ مفرد يدل على معنى ^٧ و لا يدل على زمانه ^٨ كزيد و

(١) خ م : فلا يحتاج (٢) خ : الالفاظ (٣) اى للجزء و اللازم ، شرح (٤) ش : جزءه (٥) ش : العقل (٦) ادرج المصنف فى التقسيم ذكر تعريفات الاقسام و احكامها كما نبه عليه الشارح فحصل من ذلك التواء فى كلامه كما لا يخفى (٧) يجب ان يقيد بالتام و الا انتقض بالاداة ، شرح (٨) يجب تقييده بالمحصل من الازمنة الثلثة و كذا فى التقسيم ايضا يقيد به و الا انتقض بمثل الصبوح و الغبوق فانهما و ان دلا على الزمان لكنه غير محصل ، شرح .

الثاني كلمة ويرسم بانه لفظ مفرد يدل على معنى^١ موجود لشيئ غير معين^٢ في زمان معين من الثلاثة كلفظة « مشى ». و في لغة العرب قد تتعذر^٣ الكلمات لعدم البساطة فان اكثرها مركبة من اسمين او اسم و حرف^٤ على ما يلزم من مذهبهم - و اما ان يدل على معنى غير تام في التعقل^٥ و يسمى اداة، و تصلح للربط، و تتركب بسائرها لا يفيد تصديقا و لا تتركبها^٦ مع احد قسيمها^٧ وحده . و « امس » و ان دل على الزمان اسم لانه هو المعنى نفسه و لا دلالة^٨ على زمانه فيه . و « المتقدم » و ان اشتمل على زمان اسم^٩ اذ هو جزء المعنى لا خارج لحقه، و المنفى في الحد^{١٠} ما وراء المعنى من^{١١} الزمان .

و الأسم منه محصل و هو المستقل^{١٢} بالدلالة دون اقتران حرف سلب به كالبصير^{١٣}، و منه معدول و هو مجموع محصل و حرف سلب دل على خلاف معنى^{١٤} المحصل كاللابصير^{١٥}. و الاسم منه قائم و هو الذي لم يلحقه ما يمنعه عن بعض إمكانات لواحقه و منه مصرف^{١٦} و هو الذي لحقه ذلك . و المركب منه تام و هو الذي كل من جزئيه تام^{١٧} و منه ناقص و هو الذي احد جزئيه اداة .

التلويح الرابع في اللفظ الكلي و الجزئي

الجزئي هو الذي نفس تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه^{١٨} كمفهوم زيد و

(١) يجب ان يقيد بالتام كما عرفت، شرح (٢) لاجابة الى التقييد به بل لا يجوز ذلك لاحتمال ان يوجد في بعض اللغات لفظ مفرد دال على معنى تام موجود لشيئ معين في زمان محصل من الثلاثة، شرح (٣) ع : يتعدد (٤) الافعال المضارعة مركبة من اسمين او من اسم و حرف على مقتضى ما يلزم من مذهب اهل العربية، شرح (٥) خ م ع : العقل (٦) م : تركيبا (٧) خ : اخذ قسمها (٨) ع : دلالة له (٩) ش : او (١٠) اي الزمان المنفى في تعريف الاسم هو الخارج عن المعنى لا الذي هو نفسه ولا الذي هو جزء منه، شرح (١١) ش : في (١٢) خ : المستقبل (١٣) خ : كالبصر (١٤) ش : معنى المعنى المحصل (١٥) خ : كالابصر (١٦) كالانسان بالالف واللام فان دخولهما عليه منعا مما هو ممكن له كالتنوين مثلا، شرح (١٧) هذا على خلاف مصطلح النحاة فان المركب التام عندهم ما يحسن السكوت عليه، شرح (١٨) لا يوجد « فيه » في ش .

الكلية هو الذي نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه سواء وقعت الشركة فيه ^١ بالفعل كالانسان او بالقوة العدبة المانع كالعنقاء او يمتنع لمانع كالباري ، و لو كفى مفهومه لمنع ^٢ الشركة ما احوج ^٣ الى البرهان . والاضافة الى الجزئي لا تمنع الكلية كفرس بكر . وكل ما اشير اليه جزئي كهذا الانسان .
و الجزئي من حيث مفهومه كلي لا ما قيل عليه ذلك . و المشاركات في امر عام تسمى جزئية بالقياس اليه و ان كانت كلية كالانسان و الفرس الى الحيوان ، و هذا الاعتبار غير الاول و اعتبر بتخصيصه بالاضافة .

التلويح الخامس في نسبة الاسماء الى مسماياتها

اعلم ان الاسم اي اللفظ اما ان يتكثر و يتحد المعنى كالاسد و الليث و يسمى مترادفة ^٤ ، او يتكثران و يسمى نحوه اسماء متباينة ، او يتحد الاسم و يتكثر المعنى فاما ان يكون الاشتراك في الاسم ليس لمعنى بته ^٥ و يسمى مشتركا او يكون الاشتراك لمعنى مشترك غير مقصود باللفظ كان مشابهة كوقوع الفرس على الحيوان المشهور و على المنقوش او ملازمة - و يعتبر التشابه في الامر المشهور كالشجاعة للاسد لا المخفى كالبخر - و يسمى اسماء مجازية و متشابهة ، و ان ترك الوضع الاول يسمى منقولة ^٦ . او لمعنى مقصود باللفظ غير متساو في الكل كالوجود على القيوم و الممكنات فانه على الاول اول و اولي و كالابيض على الثلج و العاج ^٧ فانه على الاول اشد و اولي دون اولية ^٨ و يسمى متشككا ^٩ ، او لمعنى غير مختلف في المسمايات و يسمى متواطيا ^{١٠} كالانسان على جزئياته اذ لا اشد و اولي فيه ^{١١} .

(١) لا يوجد « فيه » في م (٢) م ، بمنع (٣) ش: لما احوج ، خ : ما احتج (ما احتيجظ) (٤) خ : مرادفة . و العبارة لا تخلو من اشكال نحوي قاتل (٥) خ : لمعنى فيه ، ش : لمعنى مشترك بته (٦) كذا بالتأنيث ! (٧) ع : وعلى العاج (٨) ش خ م : الاولية (٩) ش : مشككة (١٠) خ : متواطيات (١١) ع : بته

و الاسم الواحد قد يقع بالاشترك على واحد من جهتين كالا سود اذا سمي به شخص اسود^١ والجزئي على زيد لمفهوميته^٢. وقد يؤخذ المتباين^٣ مترادفا للاشتباه كالصارم و السيف. و الاسماء المشتقة ان تؤخذ للاشياء اسام من اسماء احوالها متغيرة بزيادة او نقصان و الا فهو اشترك. و الكلّي اعم من المتوائمي و المتشكك لخلوه عن شرطيهما.

التلويح السادس في الموضوع و المحمول

اذا قلنا ج هو ب فبج هو الموضوع و ب هو المحمول. و ليس معنى الحمل اتحاد حقيقتيهما اذ^٤ يكون حمل الشئى على نفسه. و لا بد في التصديق من تصورين. و لالحمل في الاسماء المترادفة الا بزيادة ضميمة كقولنا الانسان هو المسمى بشراً، و ليس غرض^٥ الحمل معنى التسمية، بل معناه^٦ ان الشئى الذى يقال له ج بعينه يقال له ب كان ذلك الشئى فى نفسه احدهما كقولنا الانسان ضاحك و عكسه او شيئاً ثالثاً^٧ كقولنا الضاحك كاتب. و ظن ان الشئى فى جميع المواضع امر زائد عليهما حتى فى قولنا الانسان جوهر و ذلك خطأ فان الشئىة و كون الشئى حقيقة ليسا باصلين تلحقهما الجوهرية و الانسانية و غيرهما بل تتحقق الانسانية و غيرها مما يقالن عليه حتى يقال بعده اذها حقيقة او شئى.

و الجزء كالحيوان لا يحمل على الكل كالانسان اذ دخل فيه الا ان تؤخذ الحيوانية مطلقة تستوى نسبتها الى جميع الجزئيات فلا يكون جزءاً. و لا محمول جزئى فى

(١) ش: شخص واحد اسود (٢) فانه يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه

فهو جزئى حقيقى و لدخوله تحت الانسان هو جزئى اضافى، شرح (٣) خ م: المباين

(٤) خ، او (٥) م ع: و غرض الحمل (يدون ليس) (٦) لما ابطال الظن الفاسد فى الحمل

ذكر بعد ذلك معناه الحقيقى و اقسامه، شرح (٧) كذا فى ع بحك و اصلاح، و فى

سائر النسخ: شئى ثالث.

الايجاب فان موضوعه ان جعل كلياً سواء خصص بلفظة بعض او ^١ نحوه او لم يخصص
يكون حصراً لما فيه تصور اشتراك فيما ليس له ذلك و ذلك لا يجوز ^٢ ، و ان جعل
جزئياً ان كان هو فلا حمل و ان كان غيره فلا حمل ايجابياً ^٣ .

التلويح السابع في الذاتى والعرضى

قد علمت ان الكلى له جزئيات اما واقعة او عقلية فهو اذن صالح لان يحمل .
وكل محمول اما ان يكون داخلاً فى حقيقة الموضوع و يسمى ذاتياً او يكون خارجاً
و يسمى عرضياً . و الذاتى لما كان جزءاً لزم تقدمه على الموضوع بالطبع وان تكون
له عليّة ما . و يشار كـه بعض العرضيات فى امارتين : فى ان نسبتها الى المهية لا
تنسب الى علة ولا يمكن توهم الرفع ، الا ان هذا العرضى ^٤ مثل الزوايا الثلثة للمثلث
يكون معلول المهية ولا كذلك الذاتى . و مقوم الوجود كمخلوقية الانسان ، و عرضية
السواد عرضى لتأخر التعقل . و الوجود عرضى للجواهر و الاعراض لجواز تعقل
المهية مع الشك فيه و جواز تعليله بالخارج الا ان يوخذ الموجود من حيث هو موجود ،
و كل شئى اذا اخذ منه و من صفته مجموع ^٥ يقومانه . و وجود الشئى غيره لوقوعه
بمعنى واحد على غيره .

و اللازم ينقسم الا مالا و وسط ^٦ له و الى ماله ذلك كالمضاحك اللاحق بالانسان
بتوسط المتعجب ^٧ . و الوسط محمول يلحق بسببه بالموضوع محمول آخر .
و من رَسَم الذاتى بالامارتين العامتين اخطأ و قد يكون للشئى محمولان
لا يجتمعان وجوداً و عدماً و يؤخذان كلاهما و اجد كالزوجية و الفردية للعدد ، فقولنا
« العدد اما زوج و اما فرد » محمول لازم واحد يسمى مصراعياً .

و العرضى ينقسم الى مالا يرتفع فى الذهن والعين كما مثلناه و الى ما يرتفع

(١) م : و (٢) ش : ولا يجوز ذلك (٣) م ع : ايجاباً (٤) م ع :

العرض (٥) م : مجموعاً (٦) م : واسطة (٧) ش : بواسطة المتعجب .

فى الذهن دون العين كعمى الاكهم و الى ما يفارق الوجودين اما بسرعة و سهولة
كمرض المصحاح او بصعوبة و بطؤ كمرض الممرض .

التلويح الثامن فى المقول فى جواب ما هو

ليدر^١ ان السائل بما هو اما ان يطلب حقيقة الشئى او مفهوم الاسم ان كان
عارفا للحقيقة غير مطلع على انها تسمى بذلك ، او يكون امرا عدميا او لم يطلع
بعد على وجوده . و جوابه اما بلفظ^٢ دال بالمطابقة على مجموع ذاتيات المسئول
عنه و على الاحاد تضمننا او قول كذلك . اما المدرك لحقيقة الشئى كمن ادرك مفهوم
الاسد اذا لم يعلم الغضنفر فيجاب بلفظ و يكفيه التبديل بالاشهر . و ظن ان المقول
فى جواب ما هو هو الذاتى فحسب وهو سهو^٣ فان الذاتى ليس كل هوية الشئى و
لا مفهوم اسمه مطابقة و الطالب يطلب الهوية فلا جواب به ، ثم ان كان اعم كما رأى
بعضهم تخصيص الجواب به فيصلح ان يقال على المختلفات بالحقيقة اذا سئل عن
آحادها باسئلة فلا ميز من الجواب مع ان لا دلالة للعام على الخصوصية . و الجزء
الخاص كالناطق لا يدل على العام الا بالالتزام و لا يعتبر الالتزام لانه غير محدود
فيجوز للشئى لوازم غير متناهية ككون الاثنين نصف الاربعة و ثلث الستة و ربع
الثمانية و هلم جراً الى غير النهاية ، ثم لو صلح الالتزام فى الجواب ههنا فاللازم
الواحد المتعاكس^٤ على كثير من اللوازم من حيث هى هى يجوز ان يقال فى جواب
ما هو على كل منها فلا يحصل^٥ ميز فى جواب المختلفات و هذا لا يرتضيه سليم الفطرة .
و مفهوم الناطق شئى^٦ ما له قوة النطق و يعرف من خارج^٦ تخصيصه بالحيوان و

(١) م خ : ليدر ، ش : لا بدوان (٢) لا يريد باللفظ ههنا ما يعم المفرد والمركب
و الا لم يكن فى قوله « او قول » فائدة بل يريد ما يخصص بالمفرد ، شرح (٣)
ش م : و سهو ، خ : و سهواً (٤) يريد باللازم المتعاكس ما هو مثل لزوم استعداد
الكتابة للانسان اللازمة لاستعداد الضاحكية اذ كل واحد من اللازمين لازم للآخر لزوما
متعاكسا ، شرح (٥) خ : يجعل (٦) ع : خارجه

كذلك كل مشتق نحوه مثل الابيض فانه يدل على شئى قام به البياض ويعرف انه جسم من خارج اذ لو قام البياض بغير الجسم لكننا نسميه ابيض ، فالمقول فى جواب ماهو هو المهية ، وانى تتحقق فى الوجود دون المقومات ^١ ؟ و ان لم تخطر بالبال مفصلةً فهى داخله .

ثم السائل بما هو اما ان يطلب امرا غير مقترن بعدد ان كان كلياً فيجاب بحده كجوابنا للسائل ان الانسان ما هو انه حيوان ناطق . وان كان جزئياً فسيأتى ، وان كان امرا مقترنا بالعدد غير متعرض ^٢ للآحاد بل اشارة الى العدد انه ما هو فهو طالب المهية المشتركة دون الخصوصيات فيجاب بها . و فى هذا القسم اما ان يكون النى فضل به كل من المشاركات على المهية المشتركة ^٣ داخلاً فى حقيقته يقوم ما به الافتراق وجود ما به الاشتراك اولا يكون كذا - ولا يقوم الامر الخاص وجود العام - فالاول كما اذا سئل عن الانسان و الطير و الفرس انها ما هى فالاعم من الحيوان كالجسم لا يدل على كل المهية المشتركة بل يُخَلَّ بنى النفس و غيره ، و الاخص منه كتعرض اسماء الآحاد غير مطابق فانه غير سائل عن واحد واحد ، و المساوى للحيوان كالحساس او المتحرك بالارادة مثلاً قد قيل انه لا يدل على الامر العام الا بالالتزام و لم يعتبر ، فيتعين الجواب انها « حيوانات » و الحيوانية ^٥ جامعة للمقومات المشتركة تاركة لما ورائها ، وهذا الجواب لا يصلح لسؤال ^٦ الآحاد افراداً .

و الثانى كما اذا سئل عن زيد و عمرو و خالد انهم ماهم فيجاب بالانسان كما ذكر و كذلك اذا سئل عن واحد اذ الجماعة الاولى مختلفة الحقائق و هنا لك جعل الحيوان فى كل واحد هو جعله انساناً و فرساً و هيئتها جعل انسانية كل واحد غير جعلها زيدا و عمراً بخواصهما بل هى عوارض خارجة غير مغيرة ^٨ لجواب ماهو .

(١) اى لا تتحقق الا بمقوماتها ، ف شرح (٢) خ ع ش : معترض (٣) فى الاصول: داخل (٤) م : غير المطابق (٥) ش : والحيوانات (٦) ش : لشواذ (٧) خ : لما (٨) ع : معتبرة ، ش : م : متغيرة .

التلويح التاسع في الالفاظ الخمسة المفردة

كل كلى مقول في جواب ما هو اما ان يكون على مختلفات الحقائق كالحيوان و يسمى جنسا ويرسم ^١ بانه الكلى المقول على اشياء مختلفة الحقائق في جواب ماهو، و اما ان يكون على اشياء متفقة الحقائق و يسمى نوعا و يرسم بانه الكلى المقول على اشياء لا تختلف الا بالعدد في جواب ماهو . والنوع يطلق بمعنى آخر و هو اخص المقولين القريبين ^٢ في جواب ما هو بالنسبة الى الآخر، و يغير مفهوم الاول لاعتبار النسبة فيه الى الفوق ^٣، و قد يكون هذا النوع جنسا كالحيوان بالنسبة الى الجسم و لا كذلك الاول فان الانسان نوع بالمعنيين لا يدخل احد المفهومين تحت الآخر اصلا .

و الاجناس تترتب في صعودها و نزولها، و يجب نهايتها اذ لا اعم من الوجود و لا اخص من الشخص و مراتب العموم محصورة بين هذين الحاصرين فتجب فيها

(١) انما كان هذا رسما لان مقولية الشئى بالنسبة الى غيره امر خارج عن ذلك الشئى و التعريف بالامور الخارجية رسم لاحد . و الكلى جنس للخمسة و المقولية التي بعده خاصة تميزه عن الاربعة الباقية . و يجب ان يضاف الى هذا الرسم و امثاله قيد آخر و هو ان يقال من حيث هو كذلك او مافى معناه كما ستعلمه ان الشئى الواحد قد يكون جنسا باعتبار نوعا او خاصة او عرضا عاما باعتبار آخر ، شرح .

(٢) يريد بالمقولين كالحيوان و الانسان فان كل واحد منهما مقول في جواب ماهو و احدهما و هو الانسان اخص من الآخر و هو الحيوان و كذلك الجسم النامى و الحيوان، و التقليد بالقرابين لا اعرف فيه فائدة فكانه اخذ ذلك من قول الرئيس ابي على بن سينا « انه الذى يقال عليه و على غيره الجنس قولاً ذاتيا اوليا » فلكونه اعتبر في رسمه الاوليه في قول الجنس عليه اعتبر هو في هذا الرسم ايضا القرب . و الذى ذكره الرئيس فيه فائدة ظاهرة و هو ان يخرج به الصنف فانه يشارك غيره في الدخول تحت الجنس و يقال عليه و على غيره الجنس قولاً في جواب ماهو لكنه لا يقال ذلك قولاً قريبا من غير واسطة بل بواسطة مقوليته على النوع اولا و عليه اعنى الصنف ثانيا و في هذا الرسم اذ حذف ذكر القريبين لا يدخل الصنف فيه ليحتاج الى اخراجه بقيد لان الصنف ليس بمقول في جواب ماهو ، شرح . (٣) خ : الفرق ، م : فوق .

النهاية ، و بهذا البيان يعرف ان اللازم لا اوساط له غير متناهية لانحصارها بينه و بين الماهية ، و لو ساغ عدم النهاية في الذاتيات لكان لا يعقل من هذه الانواع مالا تتقدمه اشياء لاتتناهى وذلك بين البطلان فينتهي الترتيب الى جنس ليس فوقه جنس و يسمى جنس الاجناس كالجوهر مثلا و نوع لا نوع تحته و يسمى نوع الانواع و الى شئى هو جنس لما تحته نوع لما فوقه كالحيوان و غيره من المتوسطات .

و قد بقى من الذاتيات مالا يصلح لجواب ماهو فلا يكون الاعم المحيط الالنه مقول^٢ فيكون خاصا فيصلح للتمييز بين^٣ المشاركات للشئى فى معنى عام و يسمى فصلا و يرسم بانه الكلى الذى يقال على الشئى فى جواب اى شئى هو فى ذاته . و العرضيات الخاصة كالضاحك تميز الا انه تميز غير ذاتى . و اى يطلب التمييز المطلق . و فصل الحيوان فصل جنس الانسان و ليس جنسه فلاكل ذاتى اعم جنس كما ظن المتخلفون . و كل فصل فانه مقوم لنوعه و مقسم لجنس ذلك النوع . و من الكليات ماله فصل مقسم دون المقوم كجنس الاجناس ومنها ماله المقوم^٤ دون المقسم كنوع الانواع و منها ماله كلاهما كالتوسطات . و الفصل المقسم للنوع يقسم الجنس و لا ينعكس و الفصل المقوم للجنس يقوم النوع و لالعكس .

والذاتى انحصر فى المقول فى جواب ماهو المنقسم الى المقول على المختلفات و الى المقول على المتفقات و غير المقول الصالح لجواب اى شئى الذى هو الفصل .

(١) معنى قوله « المحيط » هو مالا يتضمنه شئى يساويه فى الحمل كتضمن الحيوان للحساس والانسان للناطق لبالعكس، شرح (٢) تقدير الكلام لو كان الاعم المحيط لكان مقولا لكنه ليس بمقول فليس بالاعم المحيط و قوله فيكون خاصا الخ يريد انه لما ثبت انه ليس باعم محيط و جب ان لا يكون مشتركا فيه لان كل مشترك اعم محيط و يلزم من باب عكس النقيص ان مالا يكون اعم محيطا لا يكون مشتركا و كل ما ليس بمشترك فهو خاص ، شرح (٣) خ م : من (٤) ع : مقوم .

و العرضي^١ اما ان يكون محمولا على نوع واحد دون غيره كان نوعا اخيرا او متوسطا ، عم الجميع اولم يعم ، لزم او فارق كقوة الكتابة ووجودها بالفعل للانسان و يسمى خاصة و ترسم بانها كلي^٢ يقال على ماتحت حقيقة واحدة^٣ فقط قولاً غير ذاتي ، واما ان يكون محمولا على نوع وغيره عم اولم يعم لزم او فارق كالابيض على البيضان^٤ و يسمى عرضا عاما و يرسم بانه كلي يقال على ماتحت حقيقة واحدة و غيرها قولاً غير ذاتي . وقد يسمى عرضا و يحذف عنه العام^٥ وليس هذا هو العرض القسيم للجوهر فان هذا قد يكون جوهرًا فان الجسم عرض^٦ للابيض لخروجه عن مفهومه كما دريت و ليس عرضا بذلك المعنى واللون عرض بذلك المعنى و هو جنس السواد^٨ لا العرض العام . وخاصة الجزئي خاصة الكلي و عرض عام الكلي عرض عام^٩ الجزئي ولا ينعكسان . و قد يكون شيئى واحد كاللون جنسا كما هو للسواد و نوعا كما هو للكيف و خاصة كما هو للجسم و عرضا عاما كما هو للانسان لاختلاف الجهات .

التلويح العاشر في احوال لهذه الالفاظ

هذه الالفاظ الخمسة التي هي الجنس والنوع و الفصل والخاصة والعرض

- (١) لو قسم العرضي الى ما يكون محمولا على كل واحد دون غيره والى ما لا يكون لدخلت الاقسام باسرها فيه و هو اصح من قوله على نوع واحد . و قد يمكن ان يكون مراده بالنوع ههناى حقيقة كانت لكن فى هذا التاويل تعسف ، شرح . (٢) فى الاصول : كلية ، و فى ش بحك و اصلاح (٣) قوله فى الرسمين على ماتحت حقيقة واحده ولم يقل على حقيقة واحده لان الرجولية مثلا هى من خواص الانسان و لا تضاف بالحمل اليه من حيث هو انسان فلا يقال الانسان رجل و لو اضيفت اليه من حيث هو لعمت و ليس كذا ، شرح (٤) ع ش : البيضانى (٥) زيد فى م بعد « العام » : فيظن انه قسيم الجوهر (٦) لا يوجد « قد » فى ع (٧) م ع ش : عرضى (٨) ع : للسواد (٩) ع : العام (١٠) ش : هذه

العام مشاركة^١ في وقوعها على الجزئيات باسمائها وبتعددتها^٢ ايضا . وثلاثة الذاتيات واقعة بالتواطؤ لا يسوغ فيها التشكك الا على تفصيل سيأتي^٣ ، والباقيان قد وقد^٤ . والفصل المنطقي الناطق لا النطق اذ لا حمل فيه . والصفات كالسواد لا يوصف بها الشئى الامع اشتقاق كالا سود فلا يقال الانسان سواد بل اسود . ويفهم من الاول^٥ دخوله فيه . ولولا الفصل ما^٦ استعد الجنس للخاصة وقد دريت ان من خاصية الفصل تقويم وجود الجنس المخصص^٧ ، و الحقيقة الاصلية^٨ ما يقوم الجزء الخاص لها وجود العام كما يقوم المجموع والمختلفة ما يتقوم باجزائها ولا يقوم بجزئها^٩ المشترك بالخاص كالافطس و باختراع الاسامى لا تحصل حقائق^{١٠} .

و كون الشئى موصوفاً بانه احد هذه الخمسة او انه كلى او قسميه^{١١} او احد قسميه ونحوها عرضي له . ووصف الشئى باحد هذه لاضافة ما اما الى فوقه او تحته او مساويه ، وكل في نفسه دون النظر الى ذلك حقيقة نوعية . والذاتى ليس من شرطه ان يكون للحقيقة الاصلية بل قد يكون للشخص كالانسانية لاشخاصها . والمقسمات غير الفصل جاعلة للاصناف^{١٢} ، هذا ما اردنا ههنا .

(١) ظ : مشاركة (٢) كالانسان الصادق باسمه على زيد وعمرو وبتعدد ايضا اذ كل واحد منهما يصدق عليه انه حيوان ناطق . وقوله بتعدد لا يريد ان حد الكلى هو حد الجزئى الذى تحته فان ذلك محال فى مثل الحيوان والانسان وفى كل جزئى تحت كلى بل يريد صدقه عليه لا على انه حد له . ومراده من الحد ما هو اعم منه ومن الرسم ، شرح (٣) يريد انه ياتى فى علم ما بعد الطبيعة تحقيق الحال فيه فانه يخالف الجمهور فى ان الجواهر لا تقبل الشدة والضعف ، شرح (٤) يعنى قد يقع بالتشكيك وقد لا يقع ، شرح (٥) اى يفهم من حمل الفصل على النوع دخول الفصل فى النوع على المعنى الذى عرفته فى حمل كل ذاتى ، شرح (٦) ش : لما (٧) فيه نظر فان الاضافة الى المحل كاضافة السواد الى محله مقومة لوجوده وليست فصلا ، شرح (٨) سيجئى فى مبحث الحد كلام عن «الحقيقة الاصلية» (٩) ع ح م : لجزئها (١٠) ع : الحقائق (١١) قوله او قسميه يريد الجزئى وقوله او احد قسميه يريد الذاتى والعرضى وقوله ونحوها يريد لكونها مقولا فى جواب ما هو او غير مقول وما اشبه ذلك ، شرح (١٢) ينبغى ان يفهم ان ذلك ليس على اطلاقه بل منها ما يكون منوعا لكنه لم يذكر ذلك فى الكتاب و ذكره فى غيره من كتبه ، شرح .

المرصد الثاني في القول الشارح

و فيه ثلاثة تأويجات

التلويح الاول في الحد

الحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء ويجمع مقوماته كلها، و يتركب في الحقائق الاصلية من اجناسها وفصولها. وما لا تتركب فيه لا قول دال عليه فان احد اللفظين ان دل على ما وراء الماهية فليس القول حداً وان دلا على الواحداني فترادفاً. واللفظ الواحد اذا دل على الذات فهو اسم لحد وان دل على البعض فلا حد به^١. وليس الغرض من الحد التمييز لحصوله بخاصة واحدة^٢ ولا المشروط بالذاتى لحصوله بفصل وبعده ناقص وهو الذي اخذ فيه الجنس البعيد مع الفصل كقولنا للانسان انه جوهر ناطق وقد اخل ببعض الذاتيات لعدم دلالة الاعم عليها اصلاً و لدلالة الخاص التزاماً وهو غير معتبر، بل الغرض من الحد تصور كنه الشيء كما هو ويتبعه التمييز. ولا ايجاز في الحد ولا تطويل اما في المعنى فلان غير المقوم لا يورد والمقوم لا يحذف واما في اللفظ فالجنس القريب اسمه اغنى عن تعداد^٣ مشتركات المقومات لدلالته عليها تضمناً والفصول وان كثرت لا دلالة لبعضها على بعض الا بالتزام فيذكر جميعها، و ان اورد حد الجنس مقام اسمه لاضير وترك مثل هذا الايجاز لا يبراح فيه عن الحدية^٤، فمن شرط في الحد الايجاز مخطى^٥، والوجيز^٦ مضاف وكائن من وجيز^٧ كنسبة^٨ طويل لاخرى^٩ فالاضافات^{١٠} المجهولة لا يحد بها^{١١} الغير الاضافيات^{١٢} المعلومة دونها.

(١) ع م : حدية (٢) ع : من الخاصة وحدة ، خ : بخاصية (٣) ع : تعدد

(٤) خ م : الحادته ، ش مثلها بلا نقطة (٥) خ م : فخطا (٦) خ م : الوجز ، ع : (راجع ذيل الصفحة التالية)

التلويح الثاني في الرسم

وهو قول مؤلف من خواص الشيشي و اعراضه التي تخصه جملتها معا . و التام منه ما وضع فيه الجنس لتقييد ذات الشيشي ، و الناقص ما ليس كذلك . و اللفظ الواحد كالخاصة لا يكفي للرسم فانه خاصة الخواص^١ المتلازمة ان كانت لحقيقة فيسوغ رسم الكل^٢ بها اذن فلا ميز فلا جواز ولا يقدر هذا في القول الذي استقصى فيه في ذكر اللوازم . و لا رسم واحد لمختلفين .

التلويح الثالث

ينبه فيه على امثلة في الخطاء ليهذب الطابع في التوقى لئلا يأخذ الشارح اللوازم العامة كالوجود و العرضية مكان الجنس و الجنس و الفصل احدهما مكان الآخر كقولهم العشق افراط المحبة بل هو محبة مفرطة ، و لئلا يحدد الجنس بنوعه كتحديدهم الشر بظلم الناس ، و لا يؤخذ جنس مكان جنس كمن اخذ القوة و الملكة في حد الفاجر^٣ و القادر على الفجور كل مكان الآخر ، و لا يضعن^٤ الموضوع مكان جنس كاخذهم الخشب في حد الكرسي ، و لا الموضوع الفاسد مكانه كقولهم الخمر عنب معتصرو كذا الرماد خشب محترق ، و لا الجزء مكانه كقولهم الانسان حيوان ناطق و عنوا بالحيوان ما

- (١) م : للخواص . وفي الشرح : خاصة الخواص المتلازمة هي كالكتاب و الضاحك و المنتصب القامة فان كل واحد منهما خاصة للباقي و للانسان (٢) يريد بالكل الذات و باقى الخواص ، شرح (٣) م : العاجز . و في الشرح : هو كما يقال العفيف من له قوة يتمكن بها من اجتناب الشهوات البدنية فان الفاجر له هذه القوة ايضا الا انه لا يجتنب (٤) ش : تضعن .

بئمة تأليقات الصنعة السابقة

- الوجير (٧) م : وجز ، ع : وجير (٨) ع م : لنسبة . (٩) ش : بالاحرى ، م : لآخر (١٠) م : و الاضافات ، م : و الاضافات المحموله (١١) ش : م : لا يحدها (١٢) م : الاضافات ، و في الشرح : فالوجيز من الاضافات المجهولة فلا يحده بالامور الغير الاضافيه في ذواتها و ماهياتها المعلومة دون تلك الاضافات .

يخصص به^١ فذلك لا يقال على المختلفات فلاجنسية بل تورد حيوانية غير مشروطة بتقييد ولا تقييد اذ لو شرط بالالتقييد لاجواز لاقتران الفصل به . ولا تؤخذ الانفعالات مكان الفصول فانها اذا اشتدت قد تبطل^٢ وهذه مثبتة .

ولا يُعرّف الشيئي بمثله في المعرفة والجهالة كقولهم ان الزوج ما ليس بفرد فضلا عن^٣ ان يُعرّف بالاخفى كقولهم ان المثلث شكل زواياه الثلاثة مساوية لتعامتين . ولا يعرف الشيئي بما لا يعرف الا به كقولهم ان الشمس كو كب تطلع نهارا ولا بد من اخذ طلوع الشمس في حد النهار .

ولا يكرر الشيئي في الحد كقولهم ان الانسان حيوان جسماني ناطق وقد دخل الجريمة في الحيوان الا في محالّ الضرورة كقولنا ان الاسود شيئي قام به السواد من حيث هو كذلك لئلا يُظنّ انه مجرد ذلك الشيئي .

والتضايقان كالأب والابن اخذ كل منهما في حد الآخر لعمية العلم بهما ولا يعلم ان التحدد بما به العلم فيقدم لا بما معه ومن علم احد المتضايقين علم الآخر بل الصواب ان يؤخذ الذاتان مجردتين عن التضاييف مع السبب الموقع للاضافة فينتصب حدا كقولنا ان الاب حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته فلا مرجع فيه الى الابن . و فرفور يوس اخذ كلا من الجنس والنوع في حد الآخر فحمل على سهوه .

وليس من شرط كل قوليه شارح ان يعرف المشروح له حديثه او رسميته فقد عرفناك اجزائهما حين لم تعلمهما بما كنت^٤ ستعرف انه احدهما . هذا ما اردنا من التركيب الموجه الى التصور ونذكر التركيب الموصل الى التصديق .

(١) اي بالانسان او النساطق ، ف شرح (٢) انما قيد بقدر لان من الانفعالات ما لا تبطل كالحركات السماوية والتعقلات النفسانية ، شرح (٣) لا يوجد «عن» في اع (٤) خع : كتب ، ش بلا نقط . وفي الشرح : « انما قد عرفنا اجزاء الحد والرسم حين لم يكن الحد والرسم معلومين » وايضا : « فقد عرفت اجزاء الحد والرسم حين الجمل بهما بما ستعرف انه واحد منهما على التبيين .

المرصد الثالث في التركيب الخبرى

وفيه أربع تلويحات

التلويح الاول فى انواع القضايا

وهي هنا مقدمة : اعلم ان للشئى وجودا فى الاعيان اى فى نفسه وهو المدلول عليه لا الدال ، ووجودا فى الازهان وهو دال على العينى حقيقة لا وضعاً ، ووجوداً فى اللفظ وهو دال وضعاً على الذهنى ومدلول من جهة الكتابة ، ووجوداً فيها . و دلالتا هذين الاخيرين تختلفان بالاعصار ولا كذلك الدلالة الاولى .

واللفظ المركب اما ان يكون على سبيل التقييد وهو المستعمل فى الاقوال الشارحة ، و كثيراً ما يقوم مقامه لفظ واحد كقولنا الحيوان الناطق المائت ويقوم مقامه الانسان . وماسوى هذا اما ان يتطرق اليه الصدق والكذب ام لا ، والاول هو مطلوبنا وهو الخبر والقضية والقول الجازم وهو قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب .

وهذا لا يخلو اما ان يكون اذا حلل كل جزء اوله لا يصلح وحده للخبرية او يصلح ، فالاول يسمى قضيةً حملية كقولنا الانسان حيوان او ليس . والمتقدم فى الوضع هي هنا ونحوه يسمى الموضوع ونحو المتأخر المحمول و«ليس» حرف سلب . ومن خاصيتها بساطة اجزائها او تقييدها ان كثرت بحيث يصح ان يدل على كل واحد بلفظة واحدة .

(١) فى الشرح : احترز بلفظ اول عن المفردات التى ينتهى اليها تحليل الشرطيات ولفظ وحده عن كل واحد من الاجزاء الاول باعتبار التحليل حال انضمامه الى الآخر فانه اذ ذاك غير صالح للخبرية وانما يصلح لها حال انفراده لاحال تركيبه .

والثاني يسمى الشرطية^١ ولا يتخلو اما ان يكون اصل الرباط بين جزئيه بلزوم او بعناد . و الأول يسمى شرطية^٢متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، ويسمى ما قرن به حرف الشرط من^٣جزئيهما المقدم والمقرون بحرف الجزاء التالي ، والثاني منفصلة؛ كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا و اما ان يكون ° فردا ، وقد اخذ [ت] قضيتان فيهما و اخرجتا باقتران^٤ هذه الادوات عن^٥ الخبرية لعدم صلوح كل واحد المتصديق بعد هذه ، ولولاها كانت قضايا . و الاولى لجزئيهما^٦ترتيب يتغير المعنى بتغييره دون الثانية . و الاولى اذا تكثرت^٧القضايا في تاليها يتكثر لتكثر الربط بالمقدم و تمام الكلام التصديقي عند اول ما قرّن ، و ان تكثرت^٨في المقدم فلا تكثر^٩. وليكن « هذا به ذات الجنب » احد الجزئين و « به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس و نبض منشاري^{١٠} » كلها يؤخذ تارة في المقدم و اخرى في التالي و مربوطا به و يمتحن . بخلاف المنفصلة فان كثرة القضايا لا تخرجها عن الوحدة . و العملية ايضا اذا تكثر في جزئيهما حرف عطف او ما يوجب الاستقلال في الآحاد تتكثر في ايهما كان . و اشترك^{١١} الشرطيتان في انحلالهما^{١٢} اولاً الى العمليات ومنها الى المفردات و ان لا يُبدل بلفظ^{١٣}على احد اجزائهما الأول .

و لكل من هذه ايجاب و سلب ، فايجاب العملية كقولنا الانسان حيوان اي المفروض ذهننا و عيننا انه انسان دون شرط تعميم و تأييد و مقابليهما هو حيوان و

(١) ع ش : الشرطي (٢) ع ش : شرطيا متصلا (٣) خ : بين (٤)

ع ش خ : منفصلا (٥) ع : او يكون (٦) م : باقران (٧) م : غير (٨)

ع ش خ : لجزئيهما (٩) ع ش خ : كثرت (١٠) ش : كثرت (١١) م : يتكثر ،

و في الشرح : يريد فلا يلزم التكثر (١٢) ع : متساوى ، ش بلا نقط . خ م : بيض

منشاري (١٣) ع : اشترك (١٤) في الشرح : من الشرطيات ما يكون مركبة

من شرطيات ايضا كما يتبين فيما بعد فلا يكون اول انحلال تلك العمليات . ويمكن ان

يتناول بان مراده بانحلالها اولاً انهما تنحل الى العمليات قبل انحلالها الى المفردات .

(١٥) قوله بلفظ ، يريد به المفرد لا المركب ، شرح .

يخص^١ به النسبة بهو. و سلبها كقولنا الانسان ليس بحجر، و حاله ما سبق. و ايجاب المتصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و هو يتعلق باثبات اللزوم و ان كان بين السالبتين، و سلبها ما يقطع اللزوم كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود. و ايجاب المنفصل^٢ ما يوقع العناد و ان كان بين السالبتين [و] مثاله ما ذكرنا، و سلبه ما يقطع العناد كقولنا ليس « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا ». و اشترك ايجاب الثلثة فى ايقاع نسبة^٣ ما بين الجزئين و السلب فى رفع تلك النسبة.

و المتصلة الموجبة اذا قرن باحد جزئها حرف السلب و ادخل عليهما لفظة « اما » بعد حذف اداتيهما صارت منفصلة و ان كان التالى اعم فليكن عند القلب السلب ماخوذا فيه^٤. و المنفصلة اذا قرن باحد جزئها السلب و ادخل فيهما اداتا الاتصال صحت متصلة لانه اذ لم يجتمع وجود امرين يلزم من وجود احدهما عدم الآخر و اذا لزم^٥ معية وجودهما يعانده^٦ وجود احدهما عدم الآخر.

و المنفصلة منها حقيقية و هى التى يراد فيها بامّا منع الجمع و الخلو، و منها غير حقيقية و هى التى تمنع الجمع دون الخلو كقولنا هذا المحل اما ان يكون ابيض او^٧ لا يكون اسود، او منع الخلو دون الجمع كقولنا اما ان لا يكون هذا المحل ابيض و اما ان لا يكون اسود. و كل ما منع الجمع فقط اذا ادخل اداة الانفصال على سلبى جزئيه منع الخلو فقط.

(١) ش : يختص (٢) م : المنفصلة (٣) م : النسبة (٤) ش : عليها
 (٥) ع خ : اداتها ، ش : اداتها (٦) فى الشرح : كانه اعتبر فى الانفصال العناد فى الجمع خاصة و لم يعتبره فى الخلو فانه اذا قرن حرف السلب بالمقدم صارت منفصلة ما نعة الخلو فلا يصح منعه من اقتران حرف السلب بالمقدم عند قلبها الى المنفصلة الا اذا عنى بها ما نعة الجمع لا مانعة الخلو (٧) ش : فيها (٨) ع خ : و اذا انتفى
 (٩) خ : يغير (١٠) م : و اما ان لا يكون .

وقد تتأتى متصلة صادقة من جزئين كاذبين كقولنا ان كانت العشرة فردا فهى غير منقسمة بمتساويين، وكذلك المنفصلة الا انها غير حقيقية كقولنا « الفلك اما ان يكون حارا او باردا » فى جواب من اثبتها عليه .

و المتصلة لا يجب فى اتصالها للزوم بحسب الاقتضاء لذات الامر بل ان كان صحبه^٢ ايضا يجوز كقولنا ان كان هذا كاتباً فهو ضاحك و هما لازما امر غيرهما .
و المتصلة والمنفصلة يصح قلبهما الى الحملية اذا صرح بالزوم و العناد كقولنا طلوع الشمس يلزمه وجود النهار ، او : يعانده الليل . وقد يصح القلب على^٤ غير هذا الطريق^٥ .

و الايجاب ابط من السلب اذا الأعدام و السلوب يؤخذ فى حدها ثبوت^٦ و الا لامفهوم لها ، و لا ينعكس .

التلويح الثانى فى خصوص القضايا و اهمالها و حصرها

اعلم ان موضوع القضية اما ان يكون جزئياً و تسمى حينئذ مخصوصة و شخصية ، موجبة و سالبة ، كقولنا زيد كاتب ، او : ليس ، او كلياً . فان لم يبين قدر الحكم و كمية الموضوع سميت مهمله ، موجبة او سالبة ، كقولنا الانسان فى خسر اوليس . و ان بين كمية الموضوع سميت محصورة و هى اما كلية موجبتها كقولنا كل انسان حيوان و سالبتها « لاشيئى من الانسان بحجر » و « ليس و لا واحد » . و لم يقتصر على ليس لاشعاره بحاضر الزمان و تخصيص الواحد . و اما جزئية موجبتها

(١) م : الاقتصاد (٢) م : صحبة (٣) لا يوجد « قد » فى ش (٤) ع :

من (٥) شرح : يريد كما فى قولنا ان كان الحيوان متحركا بالارادة فهو صاحب غرض وهذا لا يصح الا فيما كان المقدم و التالى مشتركين فى جزو و لهذا خصصه بقده . (٦) شرح : يريد ان السلب لا يتحصل فى الذهن الا سلباً لشيئى و كذا العدم اذ هو عبارة عن رفع الثبوت ، واما ان ذلك لا ينعكس فلان الايجاب لا يفتقر فى تصويره الى تصور السلب و العدم .

بعض الناس كاتب و سألبتها ليس بعض الناس كاتباً اوليس كل ، فان سلب البعض متعين فيهما و حال الباقي لم يتعرض [له] و « ليس و لا بعض » يعم .
 و اذ لم يطلب حال الجزئى فى العلوم و الاهمال مغلّط حذفياً^٢ ولم يعتبر غير المحصورات الاربع . و اللفظ الحاصر يسمى سوراً مثل كل و بعض و لا شيئى و لا واحد و لا بعض و لا كل و غيرها .

و المهمل يذكر فيه طبيعة صالحة لان تكون قضية كلية او جزئية . و الانسانية لو وجب فيها من الوحدة و الكثرة واحد ما قيلت على الآخر . ولو وجب فيها الاستغراق ما كان الشخص الواحد يقال له^٣ « انسان » كما لا يقال له « رجال » و ما قرنه احوال بشرائط^٤ لوخلى وحده كما هو لا يقتضيها . و الانسانية بالاشارة تتخصص^٥ و بسورما تتعمم فليس مقتضياها^٦ . و اسماء الجموع^٧ مهملة ايضاً لما قلنا . و اذا عرفت فاعلم^٨ ان الالف و اللام و ان كان فى لغة العرب قد يزداد^٩ للتعميم فانه قد^{١٠} يشار به الى الحقيقة الذهنية كقولهم^{١١} ان الانسان عام و نوع ، و لو استغرق لقام مقامه لفظة كل و ليس كذلك . و قد يراد به تعريف المعهود^{١٢} ، فان اورد موضوعاً لقضية صارت شخصية . و قد يعنى به التوصيل^{١٣} كقولهم هذا الرجل . و المهملة فى قوة جزئية لانه لما كان الايجاب و السلب على الكل يدخل فيه البعض فيتقين^{١٤} البعض فى المهمل و يشك فى الكل فواجب^{١٥} ان تكون فى قوتها . و الحكم على البعض لا يقضى موافقة الباقي و لا مخالفته ، و كذلك الاهمال .

(١) ع ش : اذا (٢) م ع ، حذفنا ، ش : حذفناه ، ويحتمل : حذفنا (٣) خ م : انه
 (٤) م : لشرايط ، ع : الشرايط (٥) خ : متخصص (٦) م : مقتضاها (٧) خ :
 المجموع (٨) م : فعلم (٩) خ ع : يراد ، ش بلا نقط ، م : يزداد للتعمم ويحتمل :
 يراد به التعميم (١٠) لا يوجد « قد » فى م (١١) خ : كقوله (١٢) ش :
 المعهود (١٣) م : التوصيل (١٤) خ ع : فيتقين (١٥) خ ع : ما وجب .

و الشرطية المتصلة سورها «كلما» و «دائما» في الايجاب الكلى و «دائما ليس» و «ليس البتة» في السلب. و الثلثة^٢ تصلح لسور ايجاب المنفصلة و سلبها الكليين، و سور جزئيتهما هو «قد يكون اذا كان» او اما و «ليس دائما» او «ليس كلما» او «قد يكون لا»، فنقول في الشرطية المتصلة «قد يكون اذا كان زيد في البحر فهو غريق»، فهو اتصال جزئى موجب يلزم حين لم يسبح و ليس له سفينة او يقرب^٣ بهنه «قد يكون ليس» او مرادفيه. و في المنفصلة نقول «قد يكون اما ان يكون زيد في السفينة او يغرق» اى اذا كان في البحر. و تسلبه بالاسوار المذكورة ايضا. و اذا خلى «اما» و اذا كان» و «ان كان» لا يقتضى الجزئية و الاضادات احد السورين الكلية^٥ و الجزئية و ما احتاجت الى الآخر و ليس كذلك. و خصوص الشرطيات بتعيين الآن فان خصوصها واهمالها وحصرها يتعلق بالاوقات و الاوضاع كما كان في الحملات متعلقا بالاعداد فقد تتركب شرطية^٧ كلية من حملتين جزئيتين.

التلويح الثالث فى لواحق القضايا و بعض تراكيبها و احكامها

انه قد يزداد فى القضايا ما يفيد احكاما لا يقتضيها مجرد الحمل كلفظة انما

- (١) خ : او (٢) فى الشرح : هذه الاسوار الاربعة وهى كلما و دائما للكلى الموجب و دائما ليس و ليس البتة للكلى السالب منها واحد يختص بالمتصلة وهو كلما و الثلثة الباقية تستعمل فى المتصلة و المنفصلة (٣) ع : او يقترن ، اذا يقرب ، خ : او نقول (٤) ، ع : و سلبه (٥) م ش : للكلى ، و فى الشرح : اذ لو اقتضت الكلية لضادت سور الجزئية^٦ و استغنت عن سور الكلى و لو اقتضت الجزئية فلا يقرب بها سور الكلية لمضادته و ما احتاجت الى سور الجزئية لاستغنائها عنه . هكذا حكم صاحب الكتاب و فى هذا بحث و هو انه لامضادة بين سور الكلية و الجزئية لصدق احدهما مع الآخر ثم ان الربط بين جزئى المتصلة هو اللزوم المقتضى للدوام بدوام صدق المقدم حيث لم يقرب به سور مختص للزوم بحال او وقت فيتبادر الذهن الى الدوام .
- (٦) خ : الازمان ، و فى الشرح : ليس المراد من الان ههنا ما لا ينقسم بل المراد به الوقت المعين : (٧) ع : الشرطية الكلية (٨) فى الاصول : يراد ، بلاقطه .

في العربية فانها اذا ادخلت في القضية تفيد حصر الجزء المأخوذ في قضية اخرى سالبة بالقوة او بالفعل في الجزء الآخر فتارة تقتضى حصر الموضوع في المحمول و تارة بالعكس . و كالألف و اللام في المحمول كقولنا الانسان هو الضحاك فانه يفيد حصر المحمول في الموضوع و المساواة . و يدخل في القضية حرف السلب لنفى مقتضيهما^١ مع جواز بقاء القضية على ايجابها فيقال ليس ج الاب و يراد اتحاد حقيقتهما تارة و اللزوم اخرى . و في الشرطيات يقال لما كان النهار را هنا كانت الشمس طالعة و هذا مع ايجاب الاتصال فيه يسلم^٢ وقوعها . و قد يقال لا تكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا - او حتى يكون او الا ان يكون^٣ - فان شئت حذفنا الادوات و ابقيت^٤ السلب و جعلتها منفصلة او حذفته^٥ ايضا و جعلتها متصلة ، و هى الى الانفصال اقرب^٦ لقلّة الحذف فيه . و يقال « لا يكون المحل حارا و هو بارد » و هو مشعر بمنع الجمع دون الخلو ، فان حذفنا السلب آبت^٧ منفصلة غير حقيقية ، او تدخل اداة الاتصال عليها و التالى هو السالب اذ بالعكس لا يلزم اللزوم .

و المنفصلة اذا اورد لازم جزئها الاعم بدله صارت غير حقيقية كقولنا اما ان يكون زيد فى البحر و اما ان لا يغرق ، فالأخير لازم اللاكون فى البحر و هو اعم . و قد يتركب كل من الشرطيتين من مثليه و من عددى قسيمه^٨ و من مثله مع العملية و من قسيمه معها ، فتقول « اذا كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

(١) م : الضاحك (٢) ع خ : مقتضيهما ، و فى الشرح : يعنى بذلك مقتضى انما و مقتضى الالف و اللام فى المحمول (٣) ع : زاهتا ، زاهيا ، و فى الشرح : الراهن فى المثال الذى ذكره معناه الثابت (٤) ش : تسليم ، م : ع : تسلّم (٥) خ م ش : الا يكون . و فى الشرح : فان هذه العبارات الثلثة اعنى او وحتى و الا ان متقاربة المفهوم (٦) فى الاصول : بقت (٧) ع : حذفها (٨) فى الشرح : هذا انما هو بالنظر الى اللفظ و اما بالنظر الى المعنى فهى الى الاتصال اقرب كما ذكر فى غير هذا الكتاب (٩) خ ش : ات ، م : انت (١٠) ح : قسيمه . و فى الشرح : يعنى المتصلة من منفصلتين و المنفصلة من متصلتين .

فكلما كانت الشمس غاربة فالليل موجود « ر كبت متصلة من متصلتين ، فاذا قرنت باحدى الشرطيتين السلب و حذفت الاداة و ادخلت اداة الانفصال صارت منفصلة من قسيمها^١ ، ونقول اما ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا » و اما ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا^٢ اي اما ان يصح هذا التقسيم و اما ان يصح ذاك التقسيم هي منفصلة من مثليها ، و ان اقرنت^٣ باحد جزئي الاولى السلب و بدلت الاداة الاولى للانفصال باداة الاتصال صحت متصلة من قسيمها^٤ . و نقول اما ان يكون « اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود^٥ » و اما ان يكون « اما ان تكون الشمس غاربة و اما ان يكون الليل موجودا » هي منفصلة تر كبت^٦ من مثليها و قسيمها^٧ . و ان اقرنت^٨ سور المتصلة و اداتها بدل اداة الاولى للانفصال و السلب مع احد جزئها صحت متصلة منهما و تقول ان كان « كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فالشمس علة النهار ، و ر كبت متصلة من مثليها و حملية و اذا اقرنت بالحملية السلب و بدلت اداة الاولى باداة الانفصال صارت منفصلة منهما . و تقول ان كان هذا عددا فهو اما زوج و اما فرد و ر كبت متصلة من قسيمها و حملية ، و ان بدلت الاداة و ادخلت في العملية سلبا صحت منفصلة منهما^{١٠} .

(١) خ م : قسيمها (٢) عبارات النسخ مشوشة في هذا المثال و ما ذكرناه في المتن هي الصورة الصحيحة التي يقتضيها المقام (٣) خ ش : اقرنت (٤) خ : قسيمها (٥) زاد في خ بعد « موجود » : و اما ان يكون الليل موجودا (٦) خ ش : ر كبت (٧) ش خ م : و قسيمه (٨) ش خ : اقرنت (٩) ع : اداة (١٠) شرح : اعلم ان كل واحد من هذه الاقسام قد تتضاعف الى غير النهاية مثل ان المتصلة من متصلتين قد يكون كل واحد من المتصلتين على اقسامها الستة و كذا الكلام في اجزاء اجزائها و هلم جرا و قد ظهر في أثناء ذكر اقسام الشرطيات كثير من لوازمها . و يجب ان تعتبر صحة اللزوم في هذه الاقسام من غير النظر الى المواد .

التلويح الرابع في العدول و التحصيل و فيه ضابط للمحمل

اعلم ان كل قضية اما معدولة و هى التى جعل حرف السلب جزء موضوعها او محمولها ، و اما محصلة و هى ذات الجزئين المحصلين .

و حق كل قضية حملية ان يكون فيها موضوع و محمول و نسبة . و كل يستحق لفظا دالا عليه . و كذلك الشرطيات . الا ان الروابط قد تطوى فى بعض اللغات ، و قد لا يتانى الانطواء كما فى لغة الفرس فى قولهم زيد دانا است و فى العربية يقال زيد هو عالم . و اللفظة الدالة على النسبة هى التى تسمى الرابطة . و فى العربية يربط بلفظة هو و بكائن و يوجد كما يقال زيد يوجد كاتباً ، او كائن كذلك . فتصير هذه اداة بهذا المعنى ، و كانت بازاء مفهوماتها اسماء و افعالا ، فهى مشتركة اذن . و فى لغة العرب ان تقدم السلب على الرابطة فينفيها و يقطعها فالقضية سالبة ، و ان تاخر عنها فيرتبط بها و يصير جزءاً من المحمول كقولنا زيد هو غير كاتب . و القضية مع الرابطة تسمى ثلاثية و دونها ثنائية .

و الفرق بين السالبة البسيطة و الموجبة المعدولة ان الاولى تصدق على المعدوم - اذ المتفقى يصح نفي صفاته - و الثانية اثباتية و لا اثبات الا على موجود احد الوجودين^٢ فيثبت عليه الحكم بحسب احد ثباتيه او كليهما ، فلا يقال « العنقاء هو غير بصير » بل « ليس هو بصيراً » ، و الموجبة المعدولة كالتي محمولها غير البصير يكذب فى البصير و المعدوم و السالبة المعدولة تصدق فيهما كقولنا فلان ليس هو لا بصير ، بخلاف تعاقب السلوب فان ازواجها اثبات و افرادها نفي .

و الثنائية كونها موجبة معدولة او سالبة بسيطة يتعلق بنية المتكلم الا اذا كان اللفظ لا يستعمل الا للعدول كغير فى العربية فيتعين .

(١) لا يوجد « حرف » فى خشم (٢) لا يوجد « كل » فى ش (٣) ش : احد الموجودين .

وقد بوحت^١ في ان القضية العدمية و هي التي محمولها يدل على سلب شيئي ممكن للموضوع او نوعه او جنسه كقولنا زيد اعمى هل هي مساوية للمعدولة كقولنا زيد هو غير بصير او هي اخص . وليس هذا بحث المنطقي فان ذلك يختلف باللغات ففي الفارسية هما متساويان ولا يقال للحجر غير بصير ولا يقال له اعمى ولا نايينا اي غير البصير ، و في العربية المعدول اعم اذ يقال للحجر غير بصير ولا يقال له اعمى والبارى غير جسم وليس ذلك امرا يمكن في حقه ، ولا نوع ولا جنس له ، بل على المنطقي ان السلب اذا تأخر عن الرابطة او ارتبط بها كيف كان - ان لم يعتبر التأخر كلفه الفرس - فالقضية موجبة . و اثبتوا الواحا في هذا البيان و هي ضايعة^٢ .

فالقضايا اربعة موجبة بسيطة و سالبة كذلك و معدولتان .

ضابط في الحمل : و ليكن معينا اجزاء الحمل^٣ و ما يتعلق به . اذا قلنا ان الحمل ناهل^٤ ينبغي ان يتبين مفهوماتها ان الاول اعنى به السماوى او الارضى ، والثانى المشترك بين الريان و ضده ايها مقصود . و اذا قلنا زيد هو اب^٥ تعين جهة الاضافة . و اذا قيل هذا الخمر مسكر فليراع بالقوة كما في الدن^٦ او بالفعل ، الكثير او القليل ، كله او جزءه . و اذا قيل الثلج ينزل يعين المكان من انه في البلاد الباردة او الحارة و الزمان من انه في الشتاء او الصيف . ويعرف الربط كما اذا قيل « ما يعلم الحكيم فهو كما يعلمه » انه الى ايها يرجع من الحكيم و علمه . و يبين الشرط كما اذا قلنا « المتحرك متغير » فيراعى مادام متحركا ، فان اهمال هذه مغلط جدا .

(١) خ : يوجب (٢) م : ولا يقال للحجر كورى اي اعمى ولا نايينا اي غير البصير
(٣) في الشرح : انما كانت ضائعة لاختلافها باختلاف اللغات وخروجهان ذكر نظر المنطقي
و ان تلك المناسبات لا تخفى على من وقف على الاصول التي يتضمنها هذا الفصل . و
هذه الالواح مشهورة في كتبهم (٤) خ م : متعينا (٥) شرح : يريد باجزاء الحمل
اجزاء القضية الحملية (٦) خ : باهل . شرح : الناهل من اسماء الاضداد فانه يطلق
على الريان والمطشان (٧) خ م : يبين .

المرصد الرابع في جهات القضايا وتصرفات فيها

و فيه خمس تلويعات

التلويع الاول في الجهات

اعلم ان المحمول وما يشبهه نسبتبه الى الموضوع و نحوه اما ان تكون
 ضرورية الوجود اى لا بد من كونها فى نفس الامر كقولنا الانسان حيوان اوليس ،
 او ضرورية الوجود كفى قولنا الانسان حجر او ليس ، او غير ضرورية الوجود و
 العدم بل ممكنة كما فى قولنا الانسان كاتب اوليس . و تصدق على الاولى لفظه الواجب
 و على الثانية الممتنع و على الثالثة الممكن . و هذه الالفاظ الثلاثة تسمى الجهات .
 و كل قضية لها صلوح ان يصدق عليها فى الايجاب احد هذه يسمى مادته و ان صدق
 على السلب اخرى . و الجهة قولية زائدة على نفس القضية و المادة هى هى باعتبار
 ذلك الصلوح فيتبدل كاذبها بصادقها وهى بحالها . و يسلب جهة منها وقد يبقى موجبة .
 و الجهة لما كانت لفظه دالة على وناق الرابطة وضعفها فمكانها عندها و القضية
 المصرح بجهتها تسمى رباعية و فى الثنائيات حرف السلب مكانه قبل المحمول لانه ينفيه ،
 و فى الثلاثيات قبل الرابطة . و السور مكانه قبل الموضوع او مدلوله لانه معين كميته
 و ان كان قد يتوسع فى وضعها لا كذلك .
 و يقال للواجب و الممتنع الضرورى و ان كان احدهما فى الوجود و الآخر

(١) خم : ممكنه (٢) فى الشرح : يريد بالقولية ما يدل عليها بالقول والقول

هيئتها هو اللفظ من غير تقييد له بالمركب كما كان الاصطلاح واقعا عليه فعلى هذا ما يدل
 عليه بلفظة الواجب هو الجهة الواجبة . و بهذا يظهر الفرق بين المادة و الجهة فان
 الجهة هى ما يصدق على القضية من مدلولات هذه الالفاظ فتكون الجهة زائدة على القضية
 و اما المادة فهى القضية بعينها .

في العدم . ثم الضرورة اما مطلقة غير محتاجة الى شرط لتداهر كقولنا القيوم حي و اما مشروطة اما بشرط ادوام الذات كقولنا كل انسان حيوان - و لا نعني^٢ تسرده بل مادام ذاته موجودة - و اما بشرط ان يكون الموضوع موصوفا بما وضع معه كقولنا المتحرك متغير مادام متحركا ، و فرق بينه و بين ما قبله فان ذلك وضع فيه اصل الذات و هيينا وضع الذات مع صفة التحرك اللاحقة بامر محصل دونها . و اما بشرط وقت معين كقولنا القمر بالضرورة كاسف ، او غير معين كقولنا الانسان بالضرورة متنفس ، او بشرط في المحمول كقولنا الانسان ماش مادام ماشيا . وهذا يطرد ايضا في ما ذكرناه وان كان له ضرورة بجهة غيره ، ويعتبر الوقت المعين وغير المعين في موضوع له لازم ضروري يسوقه^٣ الى الحكم وقتا ما و غير ذلك من الاوقات . و شرائط الحكم ان تعرضت فهي جزء احد الجزئين والّا لضرورة بها . فهذه ستة اصناف . و المشروطة الاولى جمعناها مع الضرورية الاولى في اطلاق الضرورة لوجوب النسبة فيها لنفس الموضوع والمحمول ، ولم يشترط في هذه المشروطة لادوام الذات حتى يخالفها مخالفة بعيدة ، و لا نعني بالضروري الوجود غيرهما . و قد يوجد دائما غير ضرورية كما يتفق لبعض الناس لازم للوجود او سلب دائم كسواد احد و لايباضه ، و لا ضرورة لهما لذاته .

و لا حمل دائم غير ضروري في الكليات اذ ما لا وجوب فيه لا ترجح فلا تعين لجزم العقل^٤ بالدوام . و ايضا ما ليس بذاتي ولا لازم المهية هو جاز المفاقة فلا سبيل لمعرفة دوامه في الجزئيات . و ظن منه ان لا ضروري غير دائم في الكليات ولم يعرف ان من اللوازم لوازم ماهية تسوق جميع جزئياتها الى امر فيصح الحكم الحاصلها به . و الأمكان قد يعنى به ما يلزم سلب ضرورة العدم و هو الاصطلاح العامي ،

(١) لا يوجد « اما بشرط » في ع (٢) ع : ولا يعنى (٣) ع م : ليسوقه

(٤) خ م : العقد (٥) خ : يستوف .

و وجه الخواص ما يسلب الضروريتين اى الوجود و العدم عنه . و صح الأمكان العامى على طرفيه لصدق الغير الممتنع عليهما^٢ فخصّوه باسم الامكان ، و قد دخل الواجب فى الاول دون الثانى فصارت الأقسام بحسب هذا ثلاثة واجب و ممكن و ممتنع ، و كانت بحسب المصطلح الاول ممكن و ممتنع . و الذى ليس ممكنا بالمعنى الثانى هو اما ضرورى الوجود او العدم ، و يتعيّن فى سلب الاول الامتناع و تدخل الاربعة^٣ من الضروريات تحت الثانى لتوقف ضرورتها على غير نفس الموضوع و المحمول . و قوم حصروا الامكان بالقضية العريّة عن الشرائط الاربعة ايضا كقولنا الانسان كاتب فصارت الاقسام اربعة : ضرورى الوجود و العدم و ما له ضرورة ما و ممكن . و آخرون اخذوا الأمكان بحسب حال الشئى فى المستقبل فان كان لا يجب وجوده و عدمه فى كل وقت من المستقبل فهو ممكن وان وقع ، و الأ فلا . و جميع الاعتبارات صحيحة .

و من ظنّ أنّ من شرط الممكن ان لا يكون موجودا فى الحال بل معدوما لأن الوجود يُخرج من الامكان الى الوجوب لم يعلم ان العدم ايضا على هذا الوجه يخرج الى ضرورة العدم فان لم يخلّ هذا فلا يخلّ ذاك ثم ان كان الممكن ينبغى ان لا يتحقق فممكن العدم ينبغى ان لا يكون فى الحال معدوما فيكون موجودا و هو بعينه ممكن الوجود فشرط فى لا وجوده وجوده . و الوجود الحالى لا ينافى العدم فى الاستقبال فضلا عن الأمكان .

و الأمكان على المترتباته واقع بالأشتراك و على الاخصر^٤ ايضا باعتبارى جهة

(١) ش : ما سلب (٢) خ . عليها (٣) شرح : يريد بالاربعة الضرورية

المشروطة بالوصف العوانى و الوقتيتين و التى بشرط المحمول (٤) خ : الباقي

(٥) شرح : يريد بالترتب ما هو بالخصوص و العموم فان الاول الذى هو الامكان العام

اعم من الثانى الذى هو الامكان الخاص و الثانى اعم من الثالث الذى هو الامكان العامى (راجع ذيل الصفحة التالية)

عمومه و خصوصه ، و كل على جزئياته متواطئ . فان قيل الواجب ان كان ممكنا ان يكون و ممكن الكون ممكن اللاكون فالواجب ممكن اللاكون ، وان كان غير ممكن - و مالمس بممكن فهو ممتنع - فالواجب ممتنع . قلنا الجواب « ممكن » بالمعنى العام ولا ينعكس الى « ممكن ان لا يكون » لدخول غير ممتنع الكون و ممتنع اللاكون فيه و هو غير ممكن بالأمكان الخاص و لا يتعين في سلبه ضرورة العدم بل قد يصح مع سلبه ضرورة الوجود فاستعمل الأمكان على الأشتراك ، و لا تستمع الى قولهم ان الممتنع ممكن ان لا يكون فينعكس الى ممكن ان يكون لانه بالمعنى العام و لا ينعكس الى ممكن ان يكون .

و سالب كل جهة - و لابد من تقدم اداة السلب فيه على الجهة - غير السالب الموصوف بتلك الجهة ، و لابد من تأخر السلب فيه عن الجهة ، فسالب الضرورة و الامتناع غير السالبة الضرورية و الممتنعة لصدق الأولين في مادة الأمكان دونهما ، و سالب الامكان غير السالبة الممكنة لان هذه تكذب في مادة ضرورة الوجود و العدم و هو يصدق .

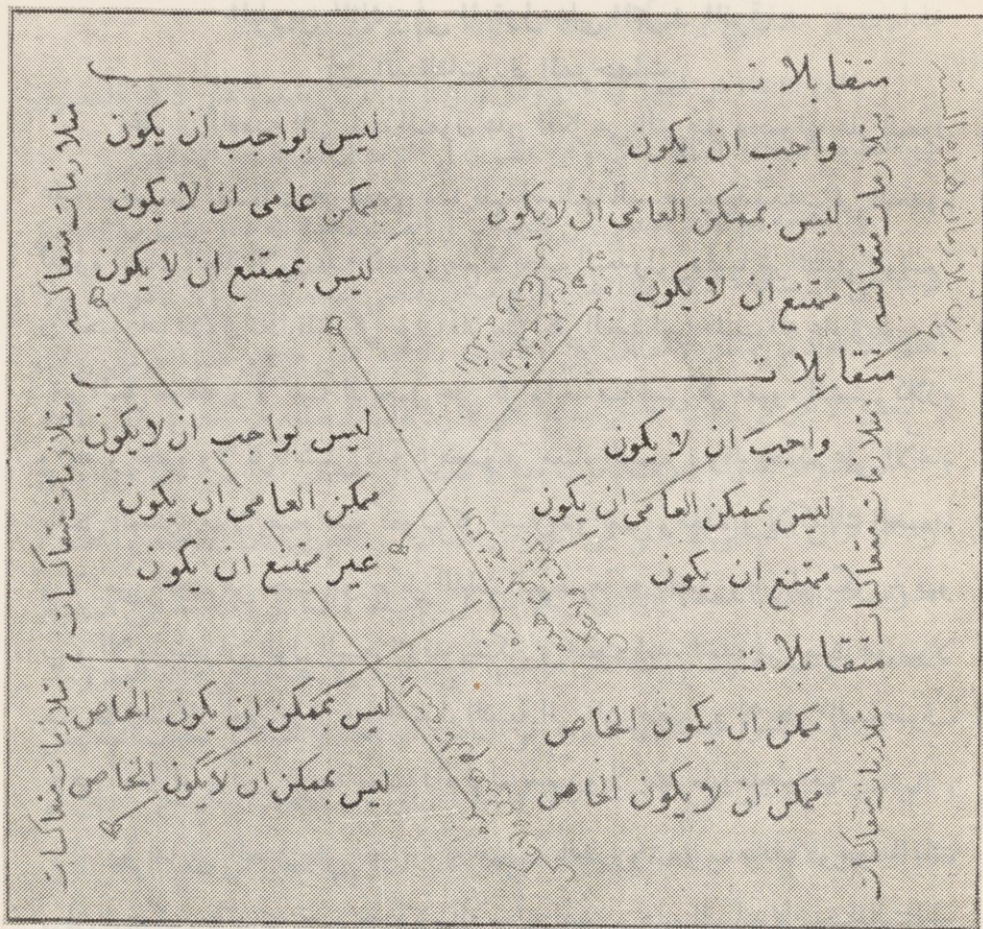
التلويح الثاني في تلازم ذوات الجهة

اعلم ان ذوات الجهات منها ما يتعاكس و منها ما يجرى بينها لزوم دون تعاكس و ليس من شرط كل لازم العكس ، و هذه طبقاتها :

(١) لا يوجد في ع : فينعكس الى ممكن ان يكون .

بقية تعليقات الصفحة السابقة

عن شئى في الضرورات (٦) شرح : يريد ان الامكان يصدق على الامكان الثالث بمعانيه الثلاثة المترتبة العام و الخاص و الاخص و يصدق على الامكان الثاني بمعنيين منها فقط و صدقه على الامكان الثالث بهذه المعاني المختلفة انما هو بالاشترك اللفظي .



شرح : يريد بالتعاكس لزوم كل واحد منهما للآخر. والضابط في اللوازم التي لا تنعكس هو ان الطبقات لما كانت ثلاثا كان تقيض كل واحد منهما لازم اعم من كل واحد من الطبقتين الباقيتين. و في تلازم ممكن ان يكون الخاص و ممكن ان لا يكون نظر و هو ان احدهما هو الاخر نفسه اذ لا معين للامكان الخاص الا ما يسلب الضرورة عن طرفي الوجوب و العدم والتلازم يستدعي المعايرة لكن المساهلة في امثال هذه الاشياء لا تنضرب في الغرض المقصود .

التلويح الثالث في المقول على الكل و الفرق

بين المطلقات و الموجهات

اعلم ان القضية التي فيها المقول على الكل هي التي قيل 'محمولها على المقول عليه موضوعها فاشتملت على عقدي حمل فهذا سالبها البسيط ايضا يكذب في المعدوم للزوم ايجاب العقد الاول عليه فاستوى مع الايجاب المعدول . وفيها شرائط في الوضع^١ و الحمل اما الاول فاذا قلنا كل ج ب فلا يعنى كلى الجيم لما علمت انه عام و نوع لا يقع الكل موقعه و لا كليته اذ يحمل على كل واحد ما ليس كل مفهوم الشئى كلازم واحد و نحوه و لا كل الشئى فانه كل مجموعى معناه الجميع ، وقد يحكم على الآحاد بالكل العددي ما لا يصح^٢ عليه كقولنا كل انسان ذو نفس واحدة و لا كذلك الجمع . و لا يعنى الجيم من حيث هو ج بل الذات الموصوفة به بالفعل و ان لم يكن ج فهو ب و الا ما صح ان نقول المتحرك قد يسكن و صحته لعدم اخذه من حيث هو ، و لا يشترط ايضا بلا كون ج بل مع استواء النسبة الى الشرطين ، و لا يعنى^٤ الموصوف به في احد الوجودين بل ما يعمهما دام اولم يدم ، و لا يشترط احدهما فيه .

و اما في الحمل ففي اضرورية نقول : بالضرورة هو ب مادام موجود الذات و ان لم يكن ج ان كان مما يجوز زواله ، فانه اعم في هذه المادة من جهة استمرار الحكم من قولنا « مادام ج » و ان كان « مادام ج » اعم منه من وجه لصحته ههنا و في ما شرطه في الموضوع . و في الدائمة الغير الضرورية دائما من غير ضرورة مادام ذاته موجوداً و ان لم يكن ج ، هذه صورتها وان كذبت كلية . و في الممكنة يمكن ان يكون ب العام او الخاص او الأخص . و في الضروريات الاربع هو ب

(١) خ : قبل (٢) ش : الموضوع (٣) ش : يصلح (٤) م : لا يعين للموصوف ، خ : لا يعنى للموصوف . (٥) شرح : اى و ان لم تكن الجيمية صادقة عليه كما سبق مثاله ، و هذا صورة هذه القضية بحسب الحكم والقول في المقول على الكل و ان كان لا يمكن صدقها لما بينا ان الحكم بالدوام فى الكليات لا يكون الا ضروريا .

مادام ب او مادام ج او نعين الوقت او نهمه . فهذه هى الموجبة .
وان لم يتعرض لجهة و حال ودوام او لا دوام بل يقتصر على ذكر المحمول
فهى القضية المطلقة العامة وهى وان حصرت فى الأعداد مهملة فى الاوقات .
و القضية لو كانت تقتضى من الجهات و الضمات شيئاً ما صح عليها خلافه فمن
حيث هى هى صالحة للكل فاذا قلنا كل ج ب لا يقتضى دوام البائية ولا لادوامها ولا
اتفاق الأعداد فى وقت الاتصاف بل ان اتصف بالبائية بعض موضوعات الجيم فى وقت
و البعض الآخر فى وقت ٢ آخر يصح . و تطرد هذه المطلقة فى الضروريات الستة
و اذ لم يشترط الدوام قد يصح قلبها من الايجاب الى السلب كما عمل الحكيم حيث
قلب كل فرس نائم الى لا شئى من الفرس بنائم . و الضروريات الاربعة اذا حذف
خصوص شرائطها مقيدة باللادوام كقولنا كل ج ب لا دائماً بل وقتاً ما هى المسماة
بالمطلقة الوجودية ويتأتى بته قلب موجبها الى سالبها ولا تصدق فى مادة الضرورة .
و قوم جعلوا مطلقتهم ما وقع فى الماضى او الحال والممكن بحسب المستقبل
و الواجب ما اشتمل على الازمنة الثلاثة و بهذا فرقوا بين الجهات و اذا اتى زمان لم
يبق فيه من الالوان غير السواد او غيره من مراتب العموم والخصوص صح ان كل لون
سواد باطلاقهم لانه وقتى و قبل الوقوع ممكن بامكانهم ، و لا اطلاق و لا امكان
بحسب الحمل الحقيقى فان هيئنا بالضرورة الوانا معقولة غير السواد و هذه الجهات
سميت وقتية .

و الامكان العام اعم من جميع الجهات ومن المطلقة العامة فان الممكنة تدخل
فيها اشياء لا تقع ابداً و ليس المطلق هكذا . و الامكان الخاص اعم من الوجودية

(١) ع : اتصاف (٢) لا يوجد « وقت » فى خ ش م (٣) م : اذا (٤)

شرح : يشير الى الحكيم ارسطاطالس فانه تمثل بامثلة فى المطلقة ينقلب الحكم الايجابى

فيها سلبياً و السلبي ايجابياً (٥) لا يوجد « بته » فى خ (٦) خ م : مطلقهم .

(٧) خ : فقوله (٨) م : الاشياء .

لمثل هذه العلة . وهو اعم من المطلقة العامة من هذه الجهة وان كان هي اعم منه من جهة صدقها على الضروري . و الوجودية اذا صرح بها جهة . و ظن ان المطلقة لدى التصريح^٢ جهة لأن لفظها دال^٣ و لم يُعلم انه لم يدل على وثاق الربط و ضعفه و حال اصلا^٤ بل فيه عدم التعرض للكل .

و اما السلب في المقول على الكل اما في الاطلاق العام فينبغي ان لا يتعرض لحال و وقت بل كل ج ينفي عنه ب او يسلب عنه او ليس ب من غير تعرض جهة و ضمة . و المتداول في اللغات لا شئى من ج ب و يفهم مادام ج حتى لو وجد ج و هو ب يكذب فزاد^٥ على الاطلاق . و في لغة الفرس يقولون هيچ ج ب نيست و كذا معناه فانهم ما تعرضوا فيها للآحاد . و في الوجودية نقول كل ج ينفي عنه ب نفيًا ضروريًا لا دائميًا . و النظم المشهور^٦ لا يطابق من الوجوديات الا لما شرطه^٧ في الموضوع و اما في الضرورة فلا فرق بين النظمين الا ان قولنا كل ج بالضرورة ليس هو ب تعرض فيه للآحاد^٨ بالفعل ملاقيه^(٩) للضرورة ، و قولنا بالضرورة لاشيى من ج ب ليس فيه تعرض للآحاد الا بالقوة بل هو حصر لكل ج انه ليس ب ، و تعلم حال الجزئيتين من الكليتين فقولنا بعض ج ب يصح مطلقًا و ان كان في وقت لا غير ، و كل بعض اذا كان كذا فصح كل بعض مطلقًا فيصح كل واحد ، فمن سلم الاول و اوجب في الكلية عموم الأوقات كعموم الآحاد^{١٠} للحمل اخطأ ، و الحكم على بعض شئى

(١) ع : به . (٢) م : التصريح . (٣) ع : حال . (٤) شرح : فيه نظر و هو ان الممكنة العامة ايضا كذلك . و لصاحب الكتاب على المطلقة العامة مباحثات كثيرة ذكرها في كتاب المطارحات و قد استصوب في كثير من كتبه حذف المطلقة لكونها مغلطة كما حذفت مهملة اعداد الموضوع الا انه ذكرها في التلويحات اتباعًا للمشهور . (٥) خ : فيراد . (٦) شرح : النظم المشهور يريد به لاشيى من كذا كذا بالعربية و هيچ كذا كذا نيست بالفارسية و قوله الا لما شرطه في الموضوع هذا هو الذى سماه المتأخرون بالعرفى الخاص مثل لاشيى من ج ب مادام ج لادائميًا . (٧) ش : شرط . (٨) ع : الاحاد . (٩) ش : على . (١٠) ش : كعموم الحمل .

بجهة لا ينافي صحة الحكم على البعض الآخر بجهة غيرها فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة كالفلك و بعضها بوجود غير ضروري و بعضها بامكان بحت ، و سالب الاطلاق او الوجود الصادق في مادة الواجب غير السالبة الموصوفة باحدهما الكاذبة فيها .

التلويح الرابع في التناقض

اعلم ان التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب و السلب على جهة ^٢ تقتضي لذاتها ان يكون احدهما صادقا و الآخر كاذبا و لا يخرج الصدق و الكذب منهما ، ثم لا يلزم ان يتعين الصادق عندنا فان قولنا زيد يمشى غدا زيد لا يمشى غدا يتناقضان و لا تعين عندنا و كذا نحوهما من الممكنات . و لا خلو من الايجاب و السلب فان كذب الايجاب معناه ان الامر ليس كما اوجب و كذب السلب هو ان مخالفة الايجاب غير صادق .

و من شرط التناقض رعاية التقابل فليراع في القضيتين اتحاد الموضوع و المحمول و الربط و الاضافة و الجزء و الكل و الزمان و المكان و الشرط و القوة و الفعل ، و في الجملة تتفقان لا محالة في جميع ما وراء الايجاب و السلب مما يتغير ^٣ به حال القضية . و في المحصورات زيادة شرط ، و هو ان تكون احديهما كلية و الأخرى جزئية فتختلفان في الكمية اعني الكلية و الجزئية كما اختلفتا في الكيفية اعني الايجاب و السلب و الا لا يجب الاقسام فان الكليتين في مادة الامكان تكذبان و تسميان المتضادتين لان من خاصية الضدين امتناع الاجتماع في الوجود دون العدم . و كل كلي اذا اخذ موضوعا و جزئية محمولا كذب الكليتان فيه و صدق

(١) لا يوجد « فيها » في م . (٢) ع : حملة خ : جملة . (٣) ش : يتعين .

(٤) شرح : يجب ان يتناول قوله بان تلك الزيادة في اللفظ لا في المعنى ليتمشى كلامه .

(٥) خ ش ع : الاقسام .

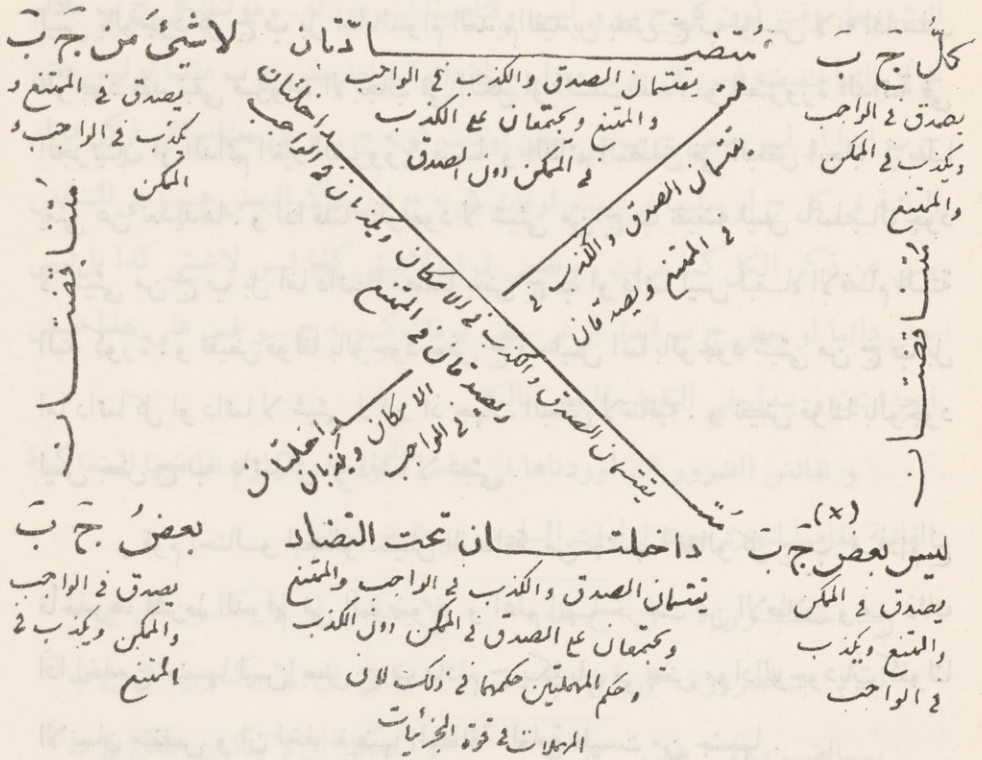
الجزئيتان^١ و يسمى الجزئيتان الداخلتين^٢ تحت التضاد فاذا كذب كل ج ب ان كان لا لا شئى صادقا فكذلك ليس بعض فلما لم يعكس اطراد الجزئى نقيضا دون الكلى وكذلك فى السالب^٣ فاعتبر الاختلاف فى الكم . و فى التى تحفظ فيها الجهة قد يحوج الى امور فيها و سيأتى .

و اذا اخذت الواح النقايض طبقة الكليات الموجبة نقائضها سوابب جزئية و لم تصدق الكلية فى المواد الثلاثة الا فى الواجب ، و طبقة سوابب الكليات لم تصدق فى غير كلى مادة الممتنع ، و اذا اخذت طبقة مختلفات الكم دون الكيف ففى طبقة السوابب اقتسم السالبتان فى الامكان و كذبنا فى الواجب و صدقتا فى الممتنع ، و فى طبقة الموجبات اقتسم الموجبتان فى الامكان و كذبنا فى الممتنع و صدقتا فى الواجب ، و فى مختلفات الكيف فقط اقتسم ما خلا الامكان . فعرف ان الاقتسامات فى هذه بخصوص المواد فلم يعتبر (كذا) . و لا تناقض فى المهملات لانها فى قوة الجزئيات . فاذا عرف ما قلنا فنقول المطلقة لا نقيض لها من جنسها اى بالاطلاق؛ ليس لانها اذا لم يشترط فيها الدوام صدق موجبها و سالبها معا كما قلب الحكيم و لم يكن نقيضا سلب الاطلاق فانه بعد سلب الاطلاق كلما ثبت من الجهات الشبوتية فى الحقيقة لا ينافيها فلا بد من السلب حتى يناقضها و غير الدائم لا يناقضها فتعين الدائم ، و لا يشترط بالضرورة و الا تكذب مع المطلقة فى مادة السالب الدائم الغير الضرورى ، و لا يشترط ايضا بغير الضرورة و الا تكذب معها فى مادة السالب الدائم الضرورى

(١) شرح : مثاله اجتماع كل حيوان انسان مع لا شئى من الحيوان بانسان على الكذب و اجتماع بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان على الصدق . (٢) ش : الداخلتان . (٣) ش : السلب . (٤) شرح : ظن بعضهم ان نقيض قولنا بالاطلاق كذا هو بالاطلاق ليس كذا بتقديم الاطلاق على السلب و ليس ذلك بحق لما ذكرنا من جواز انقلابها من الايجاب الى السلب . و ظن بعضهم ان نقيض بالاطلاق كذا ليس بالاطلاق كذا بتقديم السلب على الاطلاق و هذا لا يجوز (يستدل بالبيان المذكور فى المتن) .
انظر بقية التعاقبات فى الصفحة المقابلة

قوله (س ٥) واذا اخذت الواح النقايس الخ ، قال الشارح هذه المناسبات تتمتع

بهذا اللوح :



هذا ما افاده الشارح . و ليعلم ان عبارة « ليس بعض ج ب » في اللوح ، التي كتبنا عليها علامة (X) ، كانت في النسختين الموجودتين عندي من الشرح كذا : ليس كل ج ب ، وهو خطأ واضح نشأ و لاشك من سهو النساخ ، فان المقام يستدعي قضية جزئية سالبة تختلف عن القضية التي تقابلها بالقطر (لا شيء من ج ب) كما و عن التي تقابلها بالعرض (بعض ج ب) ، كيف ، و تلك القضية لا تكون الا « ليس بعض ج ب » ، و بهذه الصورة وردت في منطق الاشارات ، ص ٥٥ من طبعة طهران الثانية ، و في كتاب اساس الاقتباس ، ص ١٠٠ من طبعة طهران ايضا ، و قد اعتمدت في اصلاح هذا الخطأ عليهما . و للطوسي شارح الاشارات بيان هناك في توضيح المصطلحات الواردة في اللوح ربما يفيد القارى فليراجع .

و هو الامتناع ، بل الدائم مطلقا و ان كان فى الكليات تتعين ضروريته ، فقولنا كل ج ب بالاطلاق نقيضه ليس دائما بعض ج ب ولا شئى مطلقا محذوف الزيادة العرفية بعض دائما و فى جزئى المطلقة كليتا الدائم و فى الوجودية اذا قلنا كل ج ب نقيضه ليس بالوجود كل ج ب بل اما بالدوام العديم القيدى بعض ج ب اولى لانه اذا سلب الوجود فقد تبقى ضرورة الايجاب فى الكل او السلب عنه ، و الضرورة الدائمة فى الجزئيتين او الدائم الغير الضرورى فيهما و الدائم المطلق فى البعض ايجابا و سلبا يعنى عن تعديدها . و اذا قلنا بالوجود لا شئى من ج ب نقيضه ليس انما بالوجود لا شئى من ج ب بل اما دائما مطلقا بعض ج ب او دائما ليس لبقاء الاقسام الستة المذكورة . و نقيض قولنا بالوجود بعض ج ب ليس انما بالوجود شئى من ج ب بل اما دائما كل او دائما لا شئى لا غير اذ جهات البعض لا تنافيه . و نقيض قولنا بالوجود ليس بعض ج ب دائما كل او دائما لا شئى .

و قوم احتالو ليجعلوا نقيض المطلقة من جنسها فقالوا كل ج ب مادام ج فأخذوها بشرط الدوام فى الموضوع و اعلم انها خرجت عن الاطلاق و مع ذلك اذا اخذ من جنسها ليس بعض ج ب مادام ج يكذب ان فى بعض مواد الوجوديات كقولنا الانسان متنفس و ان اخذ نقيضها المطلقة العامة فليست من جنسها .

و الدائمة الغير الضرورية اذا قلنا فيها بعض ج ب دائما غير ضرورى او ليس بعض ج ب كذلك فنقيضه : ليس بالدوام الغير الضرورى شئى من ج ب او ليس شئى من ج ب بالدوام الغير الضرورى ليس ب^١ و يبقى اما ضرورة الايجاب او السلب فى الكل او الوجود ايجابا و سلبا فيه فيهما^٢ و كلاهما كاذبتان كما دريت .

(١) شرح : هو عين نقيض السالبة الجزئية . (٢) شرح : الضمير فى فيه

عائد الى الكل و فى فيهما الى الموجبة و السالبة الجزئيتين اللتين يطلب لازم

نقيضهما .

و الوقتية ان عين فيها الزمان و فيها قصد الايجاب و السلب ضح التناقض ،
و الذي قال انه اذا قيل كل ج ب في وقت ما غير معين نقيضه انه ليس بعض ج ب في
ذلك الوقت الذي فيه كل ج ب لم يدر انه اذا كذب كل ج ب كذب ليس بعض ج ب
المشروط بوقت كون كل ج ب و ليس وقتامعينا ليتعرض له . و قولنا^٢ كل ج ب مادام
ج لا دائما فنقيضه ليس كل ج ب مادام ج لا دائما بل اما بعض ج ب دائما او ليس بعض
ج ب ابدا او ليس بعض ج ب في بعض اوقات كونه ج ، و لا يحتاج الى ذكر دوام
البائية في كل ج او سلبها في جميع اوقات كونه ج لأن ذكر البعض ههنا في التناقض
يعنى عن ذكر الكل كما عرفت ، و نقيض قولنا لاشيئى كذا ليس لاشيئى كذا بل ليس
بعض دائما او بعض ج ب ابدا او في بعض اوقات كونه ج . و قس على هذا نقيض
الجزئيتين و يبدل في النقيض البعض بالكل .

و نقائص الضروريات اوردناها في هذه الألواح و لوازم نقائصها المتعاكسة
القائمة مقامها لتورد حيث ترادفت السلوب في نقيض سالبة .

بـالـضـرورة كل ج ب	لا يمكن ان لا يكون كل ج ب
ليس بـالـضـرورة كل ج ب	ممكـن ان لا يكون كل ج ب
بـالـضـرورة بعض ج ب	لا يمكن ان لا يكون بعض ج ب
ليس بـالـضـرورة لاشيئى من ج ب	ممكـن ان لا يكون شيئى من ج ب
بـالـضـرورة لاشيئى من ج ب	ليس يمكن ان يكون شيئى من ج ب
ليس بـالـضـرورة لاشيئى من ج ب	ممكـن ان يكون شيئى من ج ب

(١) لا يوجد « فيها » في خم ويحتمل ان يكون « فيه » اى في الزمان ، وفي الشرح : اذا
كان الحكم في القضية موجبة كانت او سالبة في زمان معين مخصوص وقصد ذلك الزمان بعينه في
الايجاب والسلب كانت الموجبة مناقضة للسالبة وبالعكس . (٢) م : ر لوقلنا . وفي الشرح :
قولنا كل ج ب الخ هذه هي التي تسمى بالوجودية العرفية وبالعرفية الخاصة .

بالضرورة ليس بعض ج ب ليس بممكن ان يكون بعض ج ب

ليس بالضرورة ان شيئاً من ج ليس ب ممكن ان يكون كل ج ب

بين كل خطين متناقضان على الطول^١ ومتلازمان على العرض، و على القطر متلازماً نقيض كل واحد و مناقضاً لازم كل واحد. و الامكان ههنا هو العام، و قولنا كل ج ب بالامكان الخاص يناقضه: ليس بالامكان الخاص كل ج ب بل إما بالضرورة في البعض ايجاباً او سلباً، و بالامكان لا شئى ليس بالامكان لا شئى و يبقى القسمان بعينهما وفي الجزئيين^٢ هكذا في الكل.

التلويح الخامس في العكس

اعلم ان العكس هو^٣ جعل موضوع القضية محمولاً و المحمول موضوعاً مع حفظ الكيفية و بقاء الصدق و الكذب. و نبدأ بالسالبة الضرورية و ان كان فيه مخالفة العرف^٤ لغرض لنا فنقول اذا قلنا: بالضرورة لا شئى من ج ب فيصح عكسه

(١) شرح: اما المتناقضان على الطول فمثل بالضرورة وليس بالضرورة ولا يمكن و ممكن و اما المتلازمان على العرض فمثل بالضرورة كل ج ب و لا يمكن ان لا يكون كل ج ب و اما متلازماً نقيض كل واحد و متناقضاً لازم كل واحد فمثل بالضرورة كل ج ب و ممكن ان لا يكون كل ج ب فان كل واحد لازم نقيض الاخر لزوماً متعكساً عليه وهو نقيض لازمه ايضاً. (٢) ش: الجزئيين، شرح: والجزئيتان اعنى الموجبة والسالبة من الممكنة الخاصة هكذا نقيضهما و لازمه الا انه يبدل البعض من افراد الموضوع بالكل منها على قياس ما علمت فيما مر. و ينبغي ان لا يهمل تقديم السور على حرف الانفصال لتلايخروج عن اجزاء لازم النقيض قسم ربما كان الحق فيه مع كذب القسمين الباقيين مع الاصل كما قد نبه عليه فيما تقدم و ذلك مما اغفل في هذا الكتاب. (٣) شرح: هذا التعريف يختص بالحمليات فان اريد تميمه قيل هو تبديل كل واحد من جزئى القضية ذوى الترتيب بالآخر مع بقاء الصدق بحاله، و الاحتراز بنوى الترتيب هو عن المنفصلة فانه لا يتميز مقدمها عن تاليها الا بالوضع دون الطبع و اذا بدل كل واحد من جزئيهما بالآخر فهي لا غيرها. (٤) شرح: اما مخالفة العرف فلان عادتهم الابتداء بالسالبة المطلقة العامة و اما غرضه في المخالفة فلان الضرورية هي الاشراف و الاهم في العلوم.

بالضرورة لا شئى من ب ج و إلا صح بعض ب ج بالامكان العام فنضع وجوده و
نفرض البعض من ب الموصوف بـج شيئا معيننا هو د فد كما انه بعض ب الموصوف
بـج فهو بعض ج الموصوف بـب و قد كنا قلنا بالضرورة لاشئى من ج ب فصدقه معه
محال و كان ذلك صادقا فيكذب هذا لانه محال و ما ادنى اليه يكون محالا و هو
بعض ب ج فيصح بالضرورة لاشئى من ب ج .

و الموجبة الكلية الضرورية لاتعكس كلية لجواز ان يكون المحمول كالحيوان
اعم من الموضوع كالانسان ولا ينعكس كليا ولا بد له من عكس فانه اذا كان بالضرورة
كل ج ب فنجد شيئا معيننا هو موصوف بالجميمة و البائية و ليكن د فهو من الجيم
الموصوف بـب فيكون من الباء الموصوف بالجميمة و اذ لم يحصل العكس كليا فيصح
جزئيا و هو بعض ب ج و لا ينعكس ضروريا لجواز ان يكون المحمول كالانسان
ضروريا للموضوع كالكتاب و الموضوع غير ضرورى للمحمول بل ممكن . و لا
ينعكس غير ضرورى فى جميع المواضع لجواز ان يكون الموضوع و المحمول
كل منهما ضروريا للآخر كالانسان و الناطق ، فالواجب ما يعمها و هو الامكان العام
و هو اولى من الاطلاق العام فى بعض المواضع لانه لا يعم ما لم يقع فلم يتناول
جميع الممكنات الخاصة بخلاف الأمكان العام . و نبين هذا العكس بطريق آخر
فنقول ان لم يصح « ممكن ان يكون بعض ب ج العام » فيصح « بالضرورة لاشئى
من ب ج » فبالضرورة لاشئى من ج ب ، كما بينا عكسه ، و قد كنا قلنا بالضرورة
كل ج ب .

و الجزئية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة ممكنة عامة بالبيان
المذكور من الافتراض و الخلف .

و السالبة الجزئية الضرورية لا عكس لها لان الموضوع العام كالحيوان قد

يسلب بالضرورة المحمول الخاص كالانسان عن بعضه و بالعكس لا يتصور .
 و اما الممكنات فالسالبة الممكنة الخاصة و العامة لا عكس لهما فقد يسلب
 محمول ممكن كالكتابة عن موضوع ضروري له كالانسان فلايتأتى العكس حتى يقال
 ممكن ان لا يكون شيئى من الكاتب انسانا ، و كذلك الجزئى فان الانسان موضوع
 للكتابة لا عروض لها الا عليه فيكون دونها و لا تكون دونه فيسلب عنه و لا
 يسلب عنها .

و الموجبة الكلية الممكنة العامة و الخاصة و الجزئية تنعكسان جزئيتين كما
 بينا بالاقتراض . و عكس الممكنة الخاصة لا يتأتى ممكنة خاصة لجواز ان يكون
 المحمول الممكن للموضوع ضرورى^٢ له الموضوع كالمضحك بالفعل للانسان فاذا
 قيل : بالامكان كل انسان ضاحك لا ينعكس ممكنا بل هي هنا ضرورى ، و الضرورة
 غير مطردة ايضا لجواز ان يكون موضوع و محمول كل منهما ممكن للآخر كالكتابة
 و الضاحك بالفعل فيصح ممكنا ، و الذى يعم الواجب و الممكن الخاص الامكان
 العام فنقول اذا كان كل ج ب باى امكان كان او بعضه فبعض ب ج بالامكان و الا
 فبالضرورة لا شيئى من ب ج فبالضرورة لا شيئى من ج ب و كان كله او بعضه ب
 هذا محال . فان قيل أليس السالبة الممكنة فى قوة الموجبة فنقلبها اليها و نعكس
 الموجبة ثم نقلب الى السلب فتكون السالبة الممكنة انعكست ، فيقال اذا قلبت الى
 الايجاب و عكست جاءت ممكنة عامة موجبة لا تنقلب الى السلب .

و المطلقة العامة السالبة و الوجودية لا عكس لهما لا كما ظن الظاهريون^٣

(١) شرح : جماعة من المتأخرين زعموا ان الموجبة الممكنة غير معلومة الانعكاس
 فطعنوا فى البيان الخلفى و الافتراض بما تجده فى كتبهم ، و تعرف وجه الجواب عنه بما
 اعطيت من الاصول . (٢) كذا فى الاصول . (٣) شرح : الظاهريون هم الذين
 يحكمون بالظاهر من غير تأمل لما هو الحق فى نفس الامر ، اولئك انما حكموا بالنعكاس
 (راجع ذيل الصفحة التالية)

الذين احتجوا بطريق الخلف و لم يعلموا ان الخلف يبتنى على النقيض و لا نقيض لهما، و ان اخذ النقيض دائمة جزئية فتعكس موجبة مطلقة جزئية فان العكس لم يحفظ جهات الضرورة و الدوام فلا يناقض السالبة المطلقة . و انظر^٢ انا اذا قلنا بالاطلاق لا شئى من الانسان بضاحك بالفعل كيف لا يتأتى ان نقول و لا شئى مما هو ضاحك^٣ بالفعل انسانا .

و المطلقة الكلية و الجزئية الموجبتان تنعكسان جزئيتين لما بيننا بالاقتراض، و كذا الوجودية، و كلاهما ينعكسان بالاطلاق العام فان المحمول الوجودى كالمتمنفس للموضوع كالحيوان ذى الرية لا يتأتى العكس فيه و جوديا بل ضروريا . و فى موضع يكون الموضوع و المحمول كل منهما و جوديا للآخر كالمتمنفس و النائم الذين هما محمولا الانسان مثلا بالوجود ينعكس كل منهما على الآخر بالوجود، فمما يعم المادتين الاطلاق العام . و يتأتى البيان الخلفى هيهنا فنقول اذا كان بالاطلاق كل او بعض من ج ب فبالاطلاق بعض ب ج و الأ دائما لا شئى من ب ج فدائما لا شئى من ج ب و قد كان بالاطلاق كله او بعضه ب، هذا محال .

ساقفة: اعلم ان الشرطيات المتصلة حالها فى التناقض و العكس حال الحمليات فنقيض «كلما» « ليس كلما» و نقيض « قد يكون» « ليس البتة» و على هذا فقس . و

(١) ع : لها . (٢) م : فانظر . (٣) ع خ : ضحاك . (٤) شرح :

الساقفة هى آخر الجيش استعارها هيهنا لكون ما هى متضمنة له كالتدليل على مباحث النقيض و كالتامة له . و انما خص المتصلة بذلك دون المنفصلة لان المنفصلة لا عكس لها كما عرفت بل تجرى مجرى الحمليات فى النقيض لا فى العكس .

(بقية تعاقبات الصفحة السابقة)

السالبة المطلقة العامة و الوجودية اذا كانتا كليتين اما اذا كانتا جزئيتين فما وجدنا من نقل ان احدا حكم بعكسها و صاحب الكتاب حكى عنهم انهم يحكمون بذلك فى السالبة مطلقا و لم يقدها بالكلية و ذلك توهم فيجب ان ينزل كلامه على الكلية لا غير و ظاهر ان مراده ذلك .

عكس كلما قد يكون و ليس البتة ليس البتة ، و هكذا فى الجميع .
 و عكس النقيض هو جعل مقابل الموضوع بالايجاب والسلب محمولاً ومقابل
 المحمول موضوعاً و الكيفية باقية و الصدق بحاله ، فقولنا كل انسان حيوان عكس
 نقيضه كلما ليس بحيوان ليس بانسان^٢ لانك حصرت الموضوع فى المحمول فما لا
 يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع . و قولنا بعض الانسان حيوان عكس
 نقيضه بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان .

و السالبة الكلية عكس نقيضها لا يصح كلياً فاذا قلنا لاشيئى من الانسان بحجر
 ليس لنا ان نقول لاشيئى مما ليس بحجر ليس بانسان فيكون معناه كل ما ليس
 بحجر انسان و هو كذب ، بل يصح عكس نقيضه جزئياً .
 و كذلك السالبة الجزئية فاذا قلنا لاشيئى من ج ب او ليس بعض ج ب فيصح
 بعض^٣ ما ليس ب ب ليس ب ج و ان لم يصح هذا صح لاشيئى من غير الباء ج فينعكس
 لاشيئى من ج غير الباء فيكون معناه كل ج ب ، و قد قلنا ليس بعض ج ب . و فى
 بعض هذه المواضع يحتاج الى تقييد ذهنى كقولنا بعض الانسان موجود عكس نقيضه

(١) شرح : هذا التعريف ايضا مختص بالعمليات فان اريد تعميمه قيل هو جعل كل
 واحد من جزئى القضية دون الترتيب بالايجاب والسلب مكان الآخر مع بقاء الكيفية
 و الصدق . (٢) شرح : ما ذكره من انعكاس الموجبة الكلية فهو مختص بما يصدق
 عليه الدوام اما بحسب ذات الموضوع و اما بحسب وصفه ، و اما اذا كانت جهة الاصل
 مطلقة او ممكنة فانه لا ينعكس كذلك اللهم الا بزيادة قيود لا حاجة الى ذكرها ومثال
 ذلك كل انسان ضاحك بالفعل فانه لا ينعكس الى كل ما ليس بضاحك بالفعل هو ليس بانسان ،
 و دليله ان الموضوع محصور فى المحمول بمعنى انه اخص منه او مساو له فما لا يحمل
 عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع و هذا لا يتناول الا الضرورية والدائمة فيجب حمل
 كلام صاحب الكتاب على ذلك او على التخصيص ببعض الموجبات الكلية ولعله لاجل هذا
 لم يقل الموجبة الكلية عكس نقيضها كذا تنبيهاً منه على ان هذا الحكم ليس فى كل الجهات
 بل فى بعضها ، و لعله لم يعمم الحكم فى كل موجبة جزئية لهذا السبب . (٣) ع :
 فيصح ليس بعض الخ .

بعض ما ليس بموجود في الاعيان اى مما هو في الذهن ليس بانسان اذ ما ليس بموجود
عينا لا بعض له فيه .

فان قيل قلتم ان السالبة الكلية^١ و الموجبة الجزئية تنعكسان و لديكم ان
قولنا لاشيئ من الحائط في الوجود لا ينعكس ليكون لاشيئ من الوجود في الحائط ،
و كذلك قولنا بعض الشيخ كان شابا لا ينعكس ليكون بعض الشاب كان شيخا ، قيل
ان العكس من شرطه جعل الموضوع بكليته^٢ محمولا و كذا المحمول وفي القضيتين
ما نقل في^(٤) و كان اللذان هما جزءا المحمولين معهما ، و عكسهما الصحيح لاشيئ
مما في الوجود حائط و بعض ما كان شابا فهو شيخ ، فاذا قلنا قضية كذا لا تنعكس
معناه لا يجب ان تنعكس .

(١) شرح : يجب ان يضاف اليه « التي يصدق عليها الدوام الذاتي والوصفي » لان
التي ليست كذا ما ادعى عكسها ليوجه عليه شك ، و ظاهر ان مراده ذلك والمثال الذي
تمثل به يحققه . (٢) خ م : فكديكم ، و يحتمل : فلديكم . (٣) خ : بكلية ، م :
لكليته .

المرصد الخامس في تركيب الحجج

وفيه ثلاثة مطالب

المطلع الاول في حقيقة الحججة و اصناف صورها و موادها
واحوالها^١ وفيه عشر تلويحات

التلويح الاول في نفس الحججة و مبادئها و تقسيم صورها

علم ان الحججة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايقاع التصديق^٢ بقول آخر ،
و لها اقسام والعمدة من الاقسام انما هو القياس وسند ذكر باقى اقسامها ان شاء الله تعالى .
و القياس هو قول^٣ مؤلف من قضايا اذا سلّمت لزم عنه لذاته قول آخر . و
لولا التقييد بالتأليف من القضايا لم تخرج من الحد القضية الواحدة التى يلزم منها
لذاتها صدق عكسها و عكس نقيضها . و قولنا لذاته يخرج به الأضرب العقيمة اذا
اتفق صدقُ نتيجتها لخصوصية المادة و غيرها و كنتيجة تستنتج من قياس لا ينتهى
الى انتاجها الا بمقدمة اخرى لم تذكر .

و القضية اذا جعلت جزء القياس تسمى مقدمة و اجزائها الذاتية التى تبقى بعد
التحليل الى الافراد تسمى حدودا ، لا الاجزاء الغير الذاتية كالجهات و ادوات السلب

(١) لا يوجد «احوالها» فى ع ش . (٢) شرح : هذا التعريف لا يتناول القياس
الشعري اذ لا يحصل منه تصديق كما ستعرف ، فان اردنا اندراج القياس الشعري فيه قلنا
الحججة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايقاع او ما يقوم مقامه بقول آخر و يراد بالتردد
ما يعم القسمين كما تبين فى باب التعريفات . (٣) شرح : ليس المراد من القول
القول اللفظى بل الفكرى . (٤) شرح : يريد بالافراد فى هذه المواضع لا المفردات
التي لا تنحل الى غيرها بل ما هو اعم من ذلك و هى الافراد التى تنحل القضية اليها
اولا سواء كانت مفردة كما فى الحملات او مركبة كما فى الشرطيات .

و غيرها و لا الذاتية التى لا تبقى بعد التحليل كالروابط . مثال للقياس و مقدمتيه و المتعلق به قولنا كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فالقولان الأولان هما المقدمتان و مجموعهما قياس و الثالث اللازم منهما هو النتيجة .

و لم يشرط فى القياس ان تكون مقدمته مسلمتين بل ينبغى ان تكونا بحيث لو سلمتا لزم ما يلزم سواء وجد التسليم بالفعل او لم يوجد . و من خاصية صحة صورة القياس تسليم لزوم قول منه و لا يوجد هذا فى صحة المادة .

و القياس لا يخلو اما ان يذكر فيه احد طرفى نقيض النتيجة بالفعل اولم يذكر ، و الاول يسمى استثناءيا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ، ذكر فيه احد طرفى نقيض النتيجة و هى ^٢ النتيجة بعينها . او يقال لكن ليس النهار موجودا فليس الشمس طالعة ، ذكر فيه احد الطرفين و هو نقيض النتيجة . و الذى لم يذكر فيه بالفعل ذلك ما ذكرناه من المثال الاول و ان كانت النتيجة بالقوة داخلية فى قولنا كل ب ا .

و القياس الاقترانى قديكون من سواذج القضايا الثلاثة و قديكون من المختلطات ^٢ بعضها مع بعض كما سندكره . و يوجد فى الاقترانى حد مكرر فى المقدمتين مثل ب فيما سلف من المثال يسمى الحد الاوسط و يسقط فى النتيجة . و لكل واحد من المقدمتين حد يخصه و يسميان الطرفين و الرأسين و الذى يصير موضوع النتيجة او مقدمها يسمى الاصغر و الذى يصير محمول النتيجة او تاليها يسمى الاكبر ، و المقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى و التى فيها الاكبر تسمى الكبرى ، و تأليف المقدمتين يسمى اقترانا و الاقتران المنتج قياسا و كيفية وضع الحد الاوسط عند الطرفين يسمى شكلا ، و اقتضى التقسيم اربعة اقسام فان الحد الاوسط امان يكون

(١) ع م : فالاول . (٢) كذا فى ع م ش ، و فى خ : و حق (؟) . و لعل الصواب :

وهو . (٣) ش : مختلطات . (٤) ع : حد الوضع .

محمول الصغرى و موضوع الكبرى او موضوع الصغرى و محمول الكبرى او محمولهما او موضوعهما جميعا . و الاول هو البين التام بنفسه و يسمى الشكل الاول لانه بين بذاته و يتبين به غيره و هو المنتج للمطالب الاربعة و ذو الشرفين اى الموجب الكلى لاناتج له فى الاشكال غيره اما غيره فلا ينتج الا الكلى دون الايجاب او الموجب دون كليه كالثانى و الثالث ، و الذى هو عكس الاول بعيد عن الطبع لا يتفطن لكونه قياسا و فيه كلف شاقه [ولذلك] اسقط ، و الثانى و الثالث يكاد الطبع يتفطن لقياسيتهما من نفسها . و اشترك الثلاثة فى ان لا نتيجة فيها^٢ عن ساليين^٣ الا فى سوالب هى فى حكم الموجبات ، و الشكل الثانى فيه تفصيل يذكر ، و لا عن جزئيتين و لا عن صغرى سالبة و كبرى جزئية . و النتيجة تتبع اخس المقدمتين فى الكم و الكيف لا غير الا فيما سندر و لو تبعت الاشرف لكانت اتم فى نفس حكمها و خيريتها مما نتجها و هو المقدمة الأخرى .

الشكل الاول و هو الذى يكون الاوسط فيه محمول الصغرى و موضوع الكبرى و له شرطان احدهما ان تكون الصغرى موجبة او فى حكمها كالمسكنات و الوجوديات السالبة ليدخل [الاصغر] فى الاوسط فيتعدى الحكم الى الاصغر اذ لو باينه فلا تعدى كما يوخذ الاوسط نوعا مياينا للاصغر و يسلب عنه و يحمل على الاوسط معنى يعمهما من الجنس و غيره كقولنا لاشيئى من الانسان بطائر و كل طائر

(١) ع : لقياسهما . (٢) خ : منها . (٣) ع : السالبتين . (٤) شرح :

لقائل ان يقول انه لم يبين بياننا برهانيا ان النتيجة لا تتبع الاشرف و التعويل فيه ان كان على غير استقراء الضروب الممكنة فى كل شكل فكان من الواجب ان يذكر تلك الحججة على وجه التحقيق و ان كان على استقراءها فتبينه عقم بعضها بما يشتم على ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين يوجب الدور . (٥) ش : منتجها و هى . (٦) شرح : انما اشترط ان تكون الصغرى موجبة او فى حكمها ليكون الاصغر اخس من الاوسط او مساويا و ذلك هو المراد بدخوله فيه فان الاعم و المباين خارج عن الشيئى .

حيوان لو جاءت النتيجة لكانت سالبة البتة لان النتيجة تتبع الاخس وهى « لاشيئى من الانسان بحيوان » ولا شك فى كذبها ، و فى السالبتين يوخذا الاكبر خاصة او فصلا للاصغر و الاوسط^٢ مباينا لهما فلو جاءت النتيجة لكانت سالبة و تكذب البتة . و الثانى ان تكون الكبرى كلية ليندرج الاصغر فى الاوسط فيتعدى اليه الاكبر و لو كانت جزئية يجوز ان يقع الاوسط جنس الاصغر او عاما آخر و يحمل على بعضه فى الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة من موافقة او مخالفة فى الموجبة ما يسلب عنه و فى السالبة ما يثبت عليه فلا نتيجة .

والمعتبر من القضايا المحصورات الاربعة و كل^٢ من الصغرى و الكبرى يجوز ان يكون على حال واحدة من الاحوال الاربعة فاذا اخذ كل واحد من اصناف الصغرى مع كل واحد من اصناف الكبرى كانت اربعة فى اربعة فهى ستة عشر ضربا فباعتبار الشرطين تعين من الصغرى موجبتها و من الكبرى كليتها فكل من كل منهما اذا ضم الى الآخر صار ضربا معتبرا فيكون اربعة اضرب فلما انحصر الصحيح فى اربعة فالباقيات^٤ من اثنى عشر ضربا عواقر فاسدات . الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية ، مثاله كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فبانه اذا دخل الجيم فى الباء فكل حكم حكمت عليه يتعدى اليه . الضرب الثانى من كليتين و الكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية ، مثاله كل ج ب و لاشيئى من ب ا فلا شيئى من ج ا . الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و كل ب ا فبعض ج ا . الضرب الرابع من موجبة جزئية و صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و لاشيئى من ب ا فبعض ج ليس ا .

(١) خ : يوجد . (٢) زاد فى خ بعد الاوسط : فيتعدى اليه الاكبر و لو كانت جزئية . و هو خطأ نشأ من التباس هذا « الاوسط » باوسط آخر سيحجى^٤ . (٣) خ : وكل واحد . (٤) خ ع : و الباقيات . (٥) م خ : فليس بعض ج ا .

الشكل الثاني و هو الذي يكون الاوسط فيه محمولا في المقدمتين و شرطه ان تكون مقدمته مختلفتين في الكيفية - الا فيما يذكر من بعد - و الكبرى كلية ، اما الاول فلان المتفقين قد يثبت عليهما او يسلب عنهما شيئي واحد و لا نتيجة سوى الموجبة و المتباينين قد يثبت عليهما او يسلب عنهما شيئي واحد و لا نتيجة سوى السالبة و اذ لا لزوم لاحدهما في الموجبتين و لا في السالبتين فلا اطراد فلا نتيجة . واما الثاني فلان الكبرى الجزئية موجبة كانت او سالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحددين المتفقين فالنتيجة موجبة او مبينا للاصغر و الاوسط محمول على الاكبر او مسلوب عنه في الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة فليس الا سلب النتيجة فلا لزوم لاحدهما فلا نتيجة . و بالشرط الاول تعرف ان لا قياس في هذا الشكل من^٢ المطلقتين و الوجوديتين و الممكنتين و لا عن خلطهما لان سلبها في قوة ايجابها فيوجب المحمول^١ - وجودي كالمتمنس على المتفقين كالانسان و الناطق بهذه الاعبارات او يسلب فليس الا الايجاب او على المتباينين كالانسان و الفرس كذلك فليس غير السلب فلا لزوم لايجاب و لا سلب فلا نتيجة .

وضروبه اربعة لنحو البيان المذكور ، الضرب الاول من كليتين و الكبرى سالبة فينتج كلية سالبة ، مثاله كل ج ب و لا شيئي من ا ب فتعكس الكبرى فتصير لاشيئي من ب ا و هو ثاني الاول فينتج لاشيئي من ج ا . او يبين بالخلف فنقول ان لم يصح لاشيئي من ج ا فيصدق نقيضه وهو بعض ج ا و نقرنه بكبرى القياس مجعولا صغريها وهي^٣ لاشيئي من ا ب فينتج ليس بعض ج ب و كان كل ج ب ، هذا محال^٤ ، و صورة القياس صحيحة و كذا الكبرى فالحال لازم من كذب الصغرى التي هي نقيض النتيجة . وفي

(١) شرح : فان المتفقين كالانسان و الناطق قد يثبت عليهما شيئي واحد كالمضاحك .

(٢) م : عن (٣) في الاصول : و هو . و ظاهر ان الضمير راجع الى « كبرى القياس » .

(٤) خ م : خلف محال .

جميع قياسات الخلف التي في الشكل الثاني يقرن نقيض النتيجة بالكبرى هكذا و في الثالث بالصغرى مجعولا كبريها. الضرب الثاني من كليتين و الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية، مثاله لا شيءي من ج ب و كل ا ب تعكس الصغرى و تجعل كبرى فينتج لا شيءي من ا ج ثم تعكس النتيجة ليرجع الرأسان كل الي مكانهما و هو المطلوب، و البيان الخلفي على ما ذكرنا. الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة، مثاله بعض ج ب و لا شيءي من ا ب يتبين بعكس الكبرى و الخلف كما يتنا. الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى ينتج جزئية سالبة، مثاله ليس بعض ج ب و كل ا ب. لا يبان بالعكس ههنا لان السالبة الجزئية لا تنعكس و الكبرى تنعكس جزئية و لا قياس عن جزئيتين، فيبين بالخلف انه ان لم يصح ليس بعض ج ا فيصدق كل ج ا و تتم كما ذكرنا، او نين بالافتراض فتقول و ليكن البعض من ج الذي ليس ب د فيكون لا شيءي من د ب و كان كل ا ب ينتج من ثاني الثاني لا شيءي من ا د و يضم اليه « بعض ج د » فينتج من رابع الاول ليس بعض ج ا. و كل افتراض انما يتم بقياس من الشكل الذي فيه ذلك الضرب و بقياس من الاول.

الشكل الثالث و هو الذي الاوسط فيه موضوع في المقدمتين، و شرطه ايجاب الصغرى او^٢ ان يكون في حكمه و كلية احدي المقدمتين ايتهما كانت. اما الاول فلأن الصغرى السالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحدين في الكبرى الموجبة فلو صحت نتيجة^٣ لكانت سالبة البتة و تكذب او ان يكون الاصغر و الاكبر المتفقان مبيناه^٤ في السالبتين فلو صحت النتيجة لكانت سالبة فتكذب البتة، و اما الثاني فلأن المعنى الواحد الكلي قد يثبت عليه بالايجاب الجزئي شيان متفقان

(١) م: بين (٢) ع: و (٣) خ: صح نتيجة، ع: صحت النتيجة (٤)

م: مبيانا (٥) ع: و تكذب (٦) زيد في خ: و السلب (٧)

او يسلبان ، او يوجب احدهما و يسلب الاخر و ليس غير الايجاب ، او امران مختلفان يجعل على الاقسام الثلاثة و ليس غير السلب . و قرائنه ستة لان كبراه لما كانت كلية مع الصغرى الموجبة نتجت اربعة كالشكل الأول ولما لم تتعين الكلية جاز ان تكون الكبرى جزئية موجبة او سالبة فزاد ضربان . و خاصيته ان لا ينتج غير الجزئى .
الضرب الاول منه من كليتين موجبتين و ينتج^١ جزئية موجبة ، مثاله كل ب ج^٢ و كل ب ا تنعكس^٣ الصغرى فيرجع الى ثالث الاول. فينتج بعض ج ا او نقول ان لم يصح هذا يصح لا شئى من ج ا و نقرنه بصغرى القياس وهى كل ب ج ينتج من ثانى الاول لا شئى من ب ا و كان كل ب ا هذا محال و لزم كذب الكبرى التى هى نقيض النتيجة.
الضرب الثانى من كليتين و الكبرى سالبة ينتج سالبة تبين بالبيانين على ما ذكرنا
الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالبيانين . الضرب الرابع من موجبتين و الكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة و لا تعكس الصغرى ههنا فانها تنعكس جزئية و لا قياس عن الجزئيتين فتعكس الكبرى و تجعل صغرى فتستنتج ثم تعكس النتيجة ، او نبين بالخاف فنقول ان لم يصح بعض ج ا فلا شئى من ج ا و يتم كما ذكرنا ، او نبين بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو الالف د حتى يكون كل د ا فنقول كل د ب و كل ب ج ينتج من اول الاول كل د ج فكل د ج و كل د ا ينتج من اول الثالث بعض ج ا . الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى و جزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ، و لا يبان عكسى اذ لا عكس للسالبة ، و الصغرى ان عكست صارت جزئية و لا قياس عن الجزئيتين ، فنبين بالخلف او بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو « ليس ا » د فيكون لا شئى من د ا فنقول كل د ب و كل ب ج فكل د ج و يقرن بالمقدمة المدخره^٥ فيستنتج المطلوب.

(١) م : فينتج (٢) ع : كل ج ب (٣) خ ع : فينعكس (٤) ش :

جزئيتين (٥) خ : المؤخرة (٦) خ : فينتج .

و الافتراض انما وضع لجعل قضية جزئية كلية . الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية تبين بعكس الصغرى والخلف كما ذكرنا . و حيث صحت الجزئية صحت الشخصية في الاشكال .

التلويح الثاني في المقدمات الموجهة و المختلطات

اذا كانت المقدمتان موجهتين بجهة واحدة فالنتيجة جلي ان تتبعهما ، و الممكنتان تنتجان ممكنة لان ما يمكن ان يمكن يحكم العقل بامكانه ولا يتوقف كثيرا . و اعلم ان النتيجة في الشكل الاول تابعة للكبرى في المختلطات لان الاكبر يتعدى الى الاصغر على نحو ما حمل على الأوسط الا اذا كانت الصغرى ممكنة و الكبرى وجودية فاننا اذا قلنا يمكن ان يكون كل ج ب و بالوجود كل ب ا عرف من طبيعة الامكان جواز اللاقوع ابدا فاذا^٢ لم يتصف الجيم بالبائية ابدا فلا يلزم ان يتعدى اليه ا بالفعل بل بالقوة فهي ممكنة ، او كانت الصغرى ضرورية و الكبرى كل ب ا مسادام ب الذي يعم السوجب و غيره فبح^٣ يدرم^٤ بالضرورة فيدوم ا بالضرورة ففي هذين تبعت الصغرى . و لا يجوز ان يقال في هذه كل ب ا مادام ب لا دائما لانا اذا قلنا كل ب ا مادام ب لا دائما حكمنا ان كل موصوف ب لا يدرم له العدم دوام البائية و كان من الموصوفات ب ج الذي ضروري له البائية فلا يصدقان .

و تعلم^٦ مما ذكرنا انه اذا كان كل ج ب بالامكان و كل ب ا بالضرورة ومعناه كل واحد ما يوصف بانه ب دام له البائية او لم تدم فهو بالضرورة ا و ان لم يكن ب كما عرفت في المقول^٧ على الكل فلامدخل للبائية الغير الضرورية في حمل الالفية على موصوفاتها فهي واجبة دونها و ج من الموصوفات ب بالامكان فاذا فرض وقوعه

(١) خ : اذ ، ع : و اذا (٢) م : فاذا (٣) خ : بيج (٤) زيد في خ : ب

(٥) زيد في خ : م : فانه لا يصدق مع الضرورية الصغرى (٦) خ : م : يعلم (٧) ع :

فيجب دونه له الالفية .

واستثنى من كون النتيجة تابعة لأخس المقدمتين ما اذا كانت الصغرى ممكنة سالبة او وجودية سالبة مع كبرى ضرورية موجبة فان النتيجة موجبة ضرورية^١ و كذلك اذا كانت صغرى ممكنة موجبة و كبرى وجودية سالبة فالنتيجة موجبة ضرورية ايضا الا ان هذه السوالب في حكم الموجبات^٢ فكانه لا يحتاج الى استثناء^٣.

و اما في الشكل الثاني اذا كانت الكبرى سالبة مما يعكس^٤ فيرجع الى الاول و تتبعها النتيجة لما علمت من ضابط الشكل الاول . و اما صغرى الضرب الثاني من الثاني صايرة كبرى الاول فالنتيجة تتبعها . و كذلك صغرى الرابع منه فانها بالافتراض تصير كلية و تنتهي الى ان تكون كبرى في الاول فتتبعها نتيجة هي كبرى القياس الثاني من الافتراض و تتبعها النتيجة الثانية ، فالعبارة في هذا الشكل للسوالب فانها تصير كبريات الاول بعكس او افتراض فتتبعها النتيجة .

و هي هنا ضابط : اعلم ان في^٥ هذا الشكل اذا كانت مقدمتان في اقتران لكل واحدة منهما جهة تكذب على الاخرى سواء كانتا موجبتين او سالبتين او احديهما موجبة و الاخرى سالبة فتحصل نتيجة سالبة ضرورية مثل ما نقول كل ج ب بالوجود او بعضه و كل ا ب بالضرورة فيعلم ان طبيعته ج او بعضه و ا متباينتان^٦ بالضرورة اذ لو دخل احدهما في الاخرى ولو بالامكان لتعدى اليه حكمه فلو كان ج من الموصوفات بالالف لكان ب ضروريا له ، و هكذا لو كان ا من الموصوفات بج لكان ب وجوديا له و على هذا جميع مختلفتي^٧ الجهة كيف كانتا من الايجاب و السلب فالنتيجة في الكل ضرورية السلب الا اذا كان اختلافهما على وجه يجوز دخول احديهما في

(١) لا توجد « ضرورية » في ع خ (٢) م خ : الموجب (٣) م : الاستثناء
 (٤) ع خ : يعكس (٥) من هنا الى « هي كبرى » ساقط من م (٦) زيد في م خ :
 في الجهات (٧) لا يوجد « في » في ع (٨) في الاصول : متباينتان (٩) ش :
 مختلفي .

الآخري كممكنة خاصة او عامة او وجودية ومطلقة عامة او مطلقة عامة و ضرورية و نحوها . و كل جهة يعم الضرورة^١ و غيرها اذا كانت فى مقدمة مع^٢ ضرورية و اختلفت الكيفية فالنتيجة ضرورية السلب ايضا لما قلنا .

اما الشكل الثالث فالنتيجة فيه تتبع الكبرى لان الضروب الاربعة التى ترجع بعكس الصغرى الى الاول فالكبرى بحالها صائرة كبرى الاول فتتبعها النتيجة الا فيما استثنى فى الاول فنفى^٣ ما كبراه جزئية كالرابع و الخامس . و ظن^٤ فى الرابع ان^٥ النتيجة تتبع الصغرى لانها تصير كبرى الاول و لم يعرفوا ان النتيجة موجبة جزئية محتاجة الى عكس و العكس لم يجب ان يحفظ الجهات بخلاف نانى الثانى فان النتيجة تتعكس محفوظة الجهة لانها سالبة . و فى الضربين يبين بالافتراض ان النتيجة تابعة للكبرى^٦ فان كل ١٥ و لا شئى من ١٥ جهتهما جهة الكبيران فيهما لقيامهما مقامهما وهما كبريا القياسين الاخرين فى الافتراضين فتتبعهما^٧ النتيجة فتكون تبعت كبرى الاصلين .

فان قيل اذا كان مرد الشككين الى الاول فلاحاجة اليهما ، قيل هذان من الطرق الصالحة المؤدية وقد يتفق ان يكون الوضع الطبيعى لمقدمتى قياس على نحو ترتيب احدهما و بالرد الى الاول يتغير عن الوضع الطبيعى كقولنا فى الثانى كل جسم منقسم و لا شئى من النفس بمنقسم فاذا عكست الى لا شئى من المنقسم بنفس تغيرت من الوضع الطبيعى اذ الصفات اولى بالمحمولية و ان كان يصح موضوعيتها^٨ ، و كذلك فى قولنا كل انسان ماش و كل انسان متنفس فان الوضع الطبيعى يتغير بالعكس و ان صح . و الثانى ينتفع به فى الفرق فكانه قيل فيه جيم محمول عليه ب و ا مسلوب عنه

(١) خ : الضرورية (٢) م ش : معها (٣) خ م : نفى (٤) ع : فان
 (٥) لا توجد « ان » فى خ (٦) ع : الكبرى (٧) خ م : فتتبعها (٨) خ :
 موضوعها .

ب فافترقا . و الثالث ينتفع به فى النقض كمن ادعى ان كل جرم يتخرق قيل ' الفلك جرم و هو لا يتخرق فبعض الجسم لا يتخرق على الثالث .
 فان قيل لما حذفتم الشكل الرابع معللين بالصعوبة و الكلفة فى العكس^٢ و فى ثانى الثانى و رابعه و رابع الثالث و خامسه من الكلف و العكوس ما ذكرتموه فهلا عمّمتم الحذف او الاعتبار ، قيل مبنى الحذف ما كان مجرد الكلفة فان اعتبار الثانى كان لانه فى نفس قياسيته لا يكاد يفتقر الى غيره فانا اذا قلنا كل ج ب ولا شئى من ا ب فالطبع الصحيح يتفطن لأن الذى هو ب لا يكون الذى هو ليس ب ب فنج ليس ا ، و اذا قيل كل^٣ ب ج و كل^٤ ب ا فى الثالث يتفطن النفس لأن ب هو موصوف بالجمية و الألفية فشيئى فى احدهما هو الآخر ، و اما الرابع فنهى قياسيته بعيد من الطبع و اثبات قياسيته اصعب من اثبات المطالب العلمية التى يراد اثباتها به فحذف فلم يتفطن جالينوس و بعض من ذبّ عنه من المتأخرين لهذه الدقيقة فشوشوا^٥ و شنعوا و ضلّوا و اضلّوا . و العجب انه يشتم على المعلم الاول فى المختلطات من المطلقات بان ايرادها عديم الجدوى و اكثر قضايا علمه مطلقة .

و عندى ان الشكل الثانى ليس بنتائج لذاته بل لخصوصية الجهة و المادة فلو نتج بذاته لنتج على اطلاقه و ليس بنتائج على اطلاقه و لو اعتبر كذا يتأتى لنا ان نقن^٦ كثيرا من الاضرب الفاسدة بزوائد فنتج فهو لهذا دون الثالث ، فقولنا كل ج ب و لا شئى من ا ب لذاته لا يلزم^٧ منه شئى و لا رده^٨ الى الاول لجواز ان يقع فى مادة لا عكس لسالبها و لا نقيض ، الا انه عظيم النفع فى العلوم .

التلويح الثالث فى الاقترانات الشرطية

اعلم ان الشرطيات المتصلة قد يتركب منها اشكال كما للحمليات ، فمن الشكل

(١) خ م : فليل (٢) خ م : العكسين (٣) ع م : كل ج ب (٤) ع : كل
 ا ب (٥) خ : فشرسوا و شعوا (٦) خ : نتایج (٧) خ : نفس (٨) ، و لعل
 الصواب : نقيذ . (٨) ع : لا يلزمه شئى (٩) ع : برده (بلا نقط) .

الاول تالى الصغرى يكون مقدم الكبرى كقولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالكواكب خفية . و من الشكل الثانى يشتركان فى تال ، و فى الثالث فى مقدم . و البيان العكسى و الخلفى على ما ذكرنا .

و من المنفصلتين قد يتركب القياس على كل الاشكال و الاشتراك بينهما فى جزء غير تام^١ و القريب من الطبع ما على الاول و الصغرى موجبة و الكبرى كلية كقولنا كل^٢ عدد اما فرد و اما زوج و كل زوج اما زوج الزوج و اما زوج الفرد او زوج الزوج و الفرد جميعا فينحذف الاوسط المشترك فينتج كل عدد اما فرد و اما زوج الفرد او زوج الزوج او زوج كليهما .

و قد يتركب القياس من متصلة و حملية ، و القريب ما تقع الشركة فى التالى فتحصل النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة بعينه و تاليها نتيجة تاليف التالى و الحملية . و يجوز ان تكون الحملية صغرى و يجوز ان تكون كبرى ، مثال ان تكون الحملية كبرى قولنا ان كان ا ب فكل ج د و كل د ه ينتج ان كان ا ب فكل ج ه ، و مثال ان تكون صغرى ان نقول كل د ج و اذا كان ا ب فكل ج ه ينتج ان كان ا ب فكل د ه ، و هكذا جميع الضروب ، و استخراج الاصول^٢ مما سلف لا يصعب على القريحة التامة .

و قد يتركب القياس من منفصلة و حملية و المنفصلة كبرى ، مثاله : الثلاثة عدد و كل عدد اما زوج و اما فرد ينتج ان الثلاثة اما زوج و اما فرد . و قد تقع منفصلة صغرى مع حمليات كقولنا كل متحرك اما نبات او حيوان او جماد و كل نبات جسم

(١) شرح : الشركة فيه [فى هذا القسم] قد تكون فى جزء تام و غير تام و صاحب الكتاب لم يتعرض للاول و مثاله : اما ا ب ا ج د و دائما اما ج د او ه د و ينتج ان كانا حقيقيين ان كان ا ب ف ه د او ان كان ليس ا ب فليس ه د . (٢) هذه هى الصورة الصحيحة لهذا المثال انفردت بها نسخة م من بين سائر الاصول و هى مطابقة لما فى كتاب النجاة لفظا بلفظ . (٣) خ م : الاحوال .

وكل حيوان جسم و كل جماد جسم ، فهذا هو الاستقرار اتمام فالنتيجة موضوعها موضوع الانفصال و محمولها محمول العمليات و هو كل متحرك جسم ، و على هذا يستخرج الباقي .

و قد يقع التأليف من متصلة و منفصلة و الاشتراك في جزء غير تام كقولنا ان كان هذا كثيرا فهو ذو عدد^١ و كل ذى عدد فهو^٢ اما زوج و اما فرد فالنتيجة مقدمها ذلك بعينه و تاليها نتيجة تأليف التالي و المنفصلة كقولنا^٣ ان كان هذا كثيرا فهو اما و اما . و قد يقع في جزء تام كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما ان يكون النهار موجودا و اما ان يكون الليل موجودا فتصح نتيجة منفصلة كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا ، و يصح متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود . و لان طول في هذا المختصر ما لا يحتاج اليه فالذكي^٤ لا يعجز عن استخراج ما بقي .

التلويح الرابع في الاستثناءيات

و الاستثناء هو رفع احد جزئى الشرطية او وضعه ليلزم وضع الآخر او رفعه ، و القياس الذى فيه ذلك استثنائى ، ويتم بشرطية و حملية فيما يتركب من الشرطيات من حمليتين ، ففي المتصلة يستثنى عين المقدم فينتج عين التالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فينتج النهار موجود . او يستثنى نقيض التالي لينتج نقيض المقدم كقولنا فى المثال المذكور لكن ليس النهار موجودا فليست الشمس طالعة و اما استثناء عين التالي او نقيض المقدم فلا ينتج اذ بما يقع التالي اعم فلا يلزم من وضع الاخص و لا من رفع الاخص رفع الاعم و لكن يلزم من وضع الاخص

(١) ع ، فهو عدد (٢) لا يوجد «فهو» فى خ م (٣) م : كقولك (٤)

خ : و الزكى (٥) خ م : ان النهار . (٦) فى الاصول : لا .

وضع الاعم ومن رفع الاعم رفع الاخص^١، وفى محال المساواة^٢ قد تتأتى الاستثنآت الاربعة و لكن لا تُعتبر خصوصيات المواد . و الاضرب العقيمة حذفت لعدم اطرادها لا لامتناع الاتفاقات .

و اعلم ان المتصلة لا تكون ممكنة و لا وجودية اذ لا استثناء كقولنا يمكن ان كان زيد فى السوق ان يكون قائما ، فلا يُستثنى الا ان يؤخذ الامكان جزء التالى فتكون ضرورية . و كذلك قولنا ان كان هذا انسانا فهو متنفس بالفعل اذ الربط فى المتصلة هو اللزوم و لا لزوم الا للتنفس بالقوة و هو ضرورى دائم .

و المنفصلة الحقيقية يُستثنى فيها عين ما اتفق فينتج نقيض ما بقى قل او كثر كقولنا هذا العدد اما تام او ناقص او زائد لكنه تام فينتج ليس بزائد و لا ناقص . او يُستثنى نقيض ما يتفق فينتج عين ما بقى ان كان واحدا او منفصلة فى البواقى ان تعددت الاجزاء .

و [اما] الغير الحقيقية فمانعة الخلو فقط يستثنى فيها النقيض لينتج العين ، و لا ينتج استثناء العين للنقيض كقولنا اما ان لا يكون هذا حيوانا و اما ان لا يكون نباتا فيقال لكنه حيوان فينتج انه ليس بنبات لا غير و مانعة الجمع دون الخلو يستثنى فيها العين للنقيض لا غير . و المحرفات ترد الى النظم المستقيم . و المنفصلة التى اجزاؤها غير متناهية لا يستثنى [فيها شيئى] فان رفع الكل^٣ لوضع واحد لا يمكن و وضع واحد

(١) شرح : هذا هو الذى استدل به صاحب الكتاب على عقم الضر بين و لا يتم ذلك

الا ان يضاف اليه « و لا يلزم من وضع الاعم رفع الاخص و لا من رفع الاخص وضع الاعم » فان اعتذر بان ذلك واضح لا حاجة الى ذكره قلنا وكذا الاول فكان الواجب ان يقول فلا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص و لا رفعه و لا من رفع الاخص رفع الاعم و لا وضعه . (٢) شرح : اى فى الموارد التى يكون التالى فيها مساويا للمقدم .

(٣) شرح : ينبغى ان يفهم من قوله رفع الكل رفع كل ما يبقى من اجزاء المنفصلة لا رفع كل اجزاؤها و ذلك ظاهر و بالجملة ان هذه المنفصلة لا تتم فلا تتحصل و لا استثناء فى القياس المنفصل الابد تمام الانفصال وتحصله ، وهذا اخصر من الوجه الذى اورده فى الكتاب . و مثال هذه المنفصلة قولنا : اما ان يكون هذا العدد اثنين او ثلثة او اربعة و هلم جرا .

لرفع الكل لا يفيد فانه لم يحصل في التصور .

التلويح الخامس في القياسات المركبة

و اعلم انه لا قياس من اقل من مقدمتين فان المقدمة الواحدة اما ان تشمل على كل النتيجة او على جزئها ، فان اشتملت على كلها فهي شرطية لا بد من استثناء لنتج و قد تمت مقدمتان ، و ان اشتملت على جزئها و للنتيجة^١ جزء آخر فلا بد مما يشتمل عليه حتى يلزم ارتباط الجزئين و قد حصلت^٢ مقدمتان .

و لا قياس من اكثر من مقدمتين في السواذج و يجوز في غيرها كالاتقراء التام مع ان الكثرة هناك في حكم المقدمتين ايضا فان النتيجة لها طرفان فالمقدمة ان لم تناسبها بطرف فلان مناسبة فلا انتاج و اذا ناسب كل من المقدمتين طرفا فلامدخل للثالث اجمالا . و تفصل تفصيلا لو حيا فنقول المقدمات ان زادت على اثنتين فاما ان تكون واحدة لا تناسب النتيجة فلا اقتضاء لها و لا تعلق و اما ان يشترك كل واحد من المقدمات مع النتيجة و ليس لها الا طرفان فلا بد من^٣ ان تشترك مقدمتان في طرف واحد لها فيصير جزء النتيجة الاصغر و الاكبر مشتركا بين المقدمات فصارت حدا اوسط هذا محال^٤ . بلى قد توجد مقدمات كثيرة مساقها الى نتيجة واحدة و هي في قياسات كثيرة مبينة لمقدمتي القياس الناتج لتلك النتيجة اذا كانتا غير بينتين^٥ بذاتيهما فلا بد من اثباتهما مثل اثبات النتيجة و يسمى قياسا مركبا .

و هو اما موصول و هو الذي يذكر فيه النتائج^٦ بالفعل مأخوذة تارة نتيجة

(١) م : و النتيجة (٢) في الاصول : حصل (٣) م : فلا بد و ان (٤)

شرح : لقائل ان يقول المتيقن ان كل حد اوسط فهو مشترك و الموجبة الكلية لا يلزم ان يعكس كنفسها كلية فلم قلت ان كل مشترك فهو حد اوسط فكان الاولى ان يبطل ذلك بما ذكر في الوجه الاجمالي و هو انه اذا اشتملت مقدمتان على الطرفين فلا مدخل لما زاد عليهما و على هذا يستغنى عن التفصيل الذي سماه لو حيا . انتهى كلام الشارح وله كلام في لفظة « اللوحى » سيجيئ . (٥) خ : مبينتين . (٦) ع : الناتج ، م : الناتج .

و اخرى مقدمة كقولنا كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ثم كل ج ا و كل ا د فكل ج د
وهكذا الى المطلوب . واما مفصول و هو الذى فصلت النتائج عنه وطويت كقولنا
كل ج ب و كل ب ا و كل ا د و كل د ه فكل ج ه .
و ظن ان قول القائل « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار
موجودا فالاعشى يبصر و الشمس طالعة فالاعشى يبصر » قياس بسيط و ليس الا
مركباً مفصولاً حذف عنه « ان كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر » مجعولا نتيجة
مرة و مقدمة اخرى ثم « لكن الشمس طالعة » و لابد فيه من استنتاج من قياس
اقترانى بالضرورة لينحذف الحد الاوسط المشترك و هو النهار موجود و يجمع
الطرفان ثم يستثنى .

التلويح السادس في قياس الخلف و عكس القياس

و هو قياس يثبت صحة المطلوب بابطال نقيضه اذ الحق لا يخرج منهما .
و يتركب من قياسين اقترانى واستثنائى ، مثاله : ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب
فيصدق كل ج ب ، و كل ب ا يضم اليه على انها مقدمة صادقة بينة بنفسها او يثبت ،
وهو قياس من شرطية و حملية ، فينتج : ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب فكل ج ا
و يستثنى نقيض التالى وهو ليس ج ا فينتج : ليس لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب بل يصدق .
و هو فى الجملة ان تأخذ نقيض المطلوب و تقرنه مع صادقة لينتج المحال
ويستثنى نقيض المحال لينتج عين المطلوب لبطلان نقيضه الذى ادى الى المحال فان
صورة القياس صحيحة و المقدمة الاخرى صادقة فالمحال يكون من نقيض المطلوب .
و لايتأتى تصحيح المطلوب بتقرين نقيضه مع حملية على نهج الشكل الاول فى الجميع
فان الموجبة الكلية لا يمكن تبيينها بالخلف على الشكل الاول لان نقيضها سالبة جزئية
و لا تصلح لكبروية الاول و لالصغرويته فتبين بالثانى فتجعل صغراه و بالثالث فتجعل
كبراه ، و هكذا ينظر فى غيره من المطالب .

و اما رد الخلف الى المستقيم فباخذ نقيض المحال و تقريره مع المقدمة الصادقة على ما تيسر^٢ من الاشكال فينتج المطلوب بعينه ، و ستبصر كيفية الرد^٣ من عكس القياس .

فصل : و عكس القياس هو اخذ النتيجة اوضدها و تقريره باحدى المقدمتين لينتج نقيض المقدمة الاخرى او ضدها . و يستعمل لابطال القياس جدلا من الشكل الاول، مثاله : كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا فضدها لاشيئى من ج ا ان قرن^٤ بالكبرى ينتج من الثانى ضد الصغرى و نقيضها ليس بعض و ان قرن بها ابطالها بالتناقض و ان اقرناهما بالصغرى ينتجان من الثالث نقيض الكبرى اذ لا ينتج الثالث غير الجزئى ، و اذا كان نقيض النتيجة جزئيا فلا ابطال الا بالتناقض . و انعكاس قرائن الاول عند ابطال الصغرى الى الثانى و الكبرى الى الثالث و فى الثانى عند ابطال صغراه الى الاول و كبراه الى الثالث و فى الثالث عند ابطال صغراه الى الثانى و عند ابطال كبراه الى الاول .

التلويح السابع فى قياس الدور

و هو اخذ النتيجة مع عكس^٥ احدى مقدمتيها لنتج الاخرى فالنتيجة تكون نتجت ما نتجها . و يستعمل جدلا لمنع القياس اذا كانت^٦ احدى المقدمتين غير بينة

(١) خ م ع : فياخذ (٢) م : تبين (٣) شرح : اذا قطعنا النظر عن الاشتراط و ادواته و تصحيح المطلوب كان رد الخلف الى المستقيم هو عكس القياس بعينه فان القياس نقيض المطلوب مع المقدمة الصادقة فكل ج ب و كل ب ا المنتج لكل ج ا اذا اخذ نقيض هذه النتيجة و هو ليس كل ج ا منضمنا الى ب ا انتج نقيض المقدمة الاخرى و هو ليس كل ج ب و ذلك هو عكس القياس بعينه اذا لم يلحظ الشرط و التصحيح كما عرفت . (٤) ع ش خ : اقرن . (٥) شرح : العكس المذكور هاهنا ليس المراد به العكس المذكور آنفا بل هذا انما هو لخصوصية المادة لا لصورة القضية لعدم اطراده فى المواد . (٦) خ و فى الشرح : ينتجها ، و يرى فى ها مش ش : سحها . و يقول الشارح : معناه ان نتيجة ذلك القياس لما انضمت الى عكس احدى مقدمتيه انتجت المقدمة الاخرى التى كانت نتيجة لها . (٧) اصل : كان .

و يغير اللفظ ليوهم التغاير . و لا بد من كون المقدمات متعاكسة لتتحفظ الكمية
مثاله كل انسان متعجب و كل متعجب ضحاك^٢ فكل انسان ضحاك فان اردت عكست
الصغرى و اقرنت مع النتيجة المجدولة كبرها نتجت الكبرى او عكست الكبرى
فجعلتها كبرى النتيجة نتجت الصغرى و ان اتفق في قياس ناتج للسلب^٣ فاننتج المقدمة
السالبة ، و لا انتاج للموجبة ففي الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة فتقرن^٤ النتيجة
بالصغرى لتنتج الكبرى و لا تقرن بالكبرى لانه لا يتصور انتاج الموجبة منها الا
بحيلة في موضع ثم سوالب متعاكسة سلبا و ايجابا معدولا مجمولا في الاصل و عكسه
السلب جزء موضوعهما او محمولهما او موضوع احدهما و محمول الآخر كالعكس
الصحيح مثل الواحد والكثير و عديم الانقسام فان كل ما ليس بواحد فهو كثير و كل
ما ليس بكثير فهو واحد و كل واحد فهو غير كثير و بالعكس ، و كذلك عديم الانقسام
مع الكثير فاذا كان القياس كل عديم الانقسام واحد و لا شئى من الواحد بكثير
فلا شئى من عديم الانقسام بكثير و اردنا في الدور استنتاج الصغرى الموجبة جعلنا
النتيجة معدولة و السلب جزء محمولها كقولنا كل عديم الانقسام فهو غير كثير و الكبرى
بعكسها سالبة و يجعل السلب جزء موضوع عكسها كقولنا كل غير كثير فهو واحد و
نجعلها كبرى النتيجة المعدولة فتنتج الصغرى و هى كل عديم الانقسام واحد .
و بالافتراض قد يجعل غير المتعاكس متعاكسا .

التمويه الثامن في اكتساب المقدمات و تحليل القياسات

اعلم ان الشخصى لا يحمل ولا يطلب في العلوم فاذا اردت تركيب قياس فخذ
حدى المطلوب و اطلب ما يحمل على كل واحد من الحدين و ما يحملان عليه من

(١) خ : ليحفظ . (٢) م هنا و بعده : ضحك . (٣) ش : ناتج السلب .

(٤) شرح : قوله فتقرن النتيجة بالصغرى سهو و صوابه تعكس الصغرى و معلوم ان
مراذه ذلك ، و قد عرفت ما الذى يريد بالعكس ههنا .

الذاتيات بأسرها و العرضيات و ذاتيات العرضيات و عرضياتها و عرضيات الذاتيات ، و قد علمت ان الاواسط متناهية ، فان وجدت في محمولات موضوع المطلوب ما يصلح موضوعا لمحموله صح من الشكل الاول قياسك او وجدت ما يصلح محمول الطرفين او موضوعهما صح من الثاني و الثالث سواء كان الحمل او الوضع في موجبة او سالبة كلية او جزئية على حسب مطلوباتك .

فصل : ليس كل نتيجة في العلوم^٢ توردها حجتها على نظم مستقيم بل قد تحرف ، فانظر الى الحجة هل فيها ما يناسب المطلوب فان وجدت ما يناسب المطلوب ان ناسب لكلية المطلوب فهي شرطية فتستثنى^٣ الانتاج و ان ناسب لجزء^٤ فليطلب ما يناسب الجزء الآخر ، و ان كانت هناك مقدمات مبتدئة^٦ فليجتهد^٧ حتى تلفق على نسق الاشكال مشتركة في امر منتهية الى المطلوب فيفضى اليه و الا فليس حجة . و ليجرد النظر الى المعنى فكثير ما يناسب شيئا بالمعنى دون اللفظ ، و يبدل اللفظ المركب بالبسيط لئلا يغلط فيستعمل مركبا في موضع و مفردا في آخر ، و قد تحصل نتيجة موجبة من ذواتي سلب فيتعجب لعدم الاحاطة بانهما معدولتان كقولك الثلاثة لزوج و كل لزوج فرد فالثلاثة فرد .

التلويح التاسع في استقرار النتائج و في صواب النتائج

عن مقدمات كاذبة

و المنتج بالذات قضية ناتج بالعرض لعكسها و عكس نقيضها فيما له ذاك^٨ و بطلان نقيضها ، و ينتج ما يدخل في موضوع النتيجة اذا ظن من غاية قرب نسبه

(١) خ م : او . (٢) لا يوجد « في العلوم » في ع . (٣) خ : و يستثنى ، ع : يستثنى (٤) م : بجزئه . (٥) اصل : كان . (٦) خ : مشتركة . (٧) م : فلتجتهد . (٨) خ م : ذلك ، و في الشرح : قد نبه صاحب الكتاب بقوله فيما له ذاك على ان الخمسة التي بالعرض قد لا يستنتج من قياس واحد و على ان من القضايا ما لا عكس نقيض لها كما نبهت عليه عند الكلام في عكس النقيض [راجع التعليق هناك] و ان كان ظاهر كلامه هناك يشعر بخلافه و يقتقر الى التاويل الذي ذكرته في بابه .

الى الاكبر انهما ينتجها قياس واحد و يسمى نتيجة تحت نتيجة ، و ينتج ما تستوى نسبة الاوسط و الاكبر اليه و الى الاصغر اذا اخذ مع الاكبر و يسمى نتيجة مع نتيجة^١ . و لا نتيجة تحت نتيجة في ناتج جزئي .

فصل : و اعلم اننا اذا قلنا كلما كانت مقدمات القياس صادقة فالنتيجة صادقة لا يعكس هذا كليالما عرفت و لا يستثنى نقيض المقدم في الاستثنائيات فيجوز ان تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة لقياس ناتج الا اذا كانت الصغرى في الشكل الاول صادقة و الكبرى كاذبة في كل واحد فانه ينتج بالضرورة كاذبا و الا لو نتج صادقا و اخذت الكبرى صادقة كلية ينتج ضده فيصدق المتضادان و ذلك محال و في غير هذا^٢ لا يمتنع الصادق من كاذبتين .

التلويح العاشر في القياسات من قضايا متقابلة و المصادرة على المطلوب الاول و استسلاف المقدمات

قد يؤلف قياس من قضايا متقابلة بالتضاد او التناقض ليلزم منه سلب شئى عن نفسه او عن ذاته^٣ المتعليط و يغير اللفظ لتباعد الخصم عن التفتن فتؤخذ مقدمة مسلمة و يقرر نقيضها لحجة^٤ ما او نحوه^٥ و يقرن معها و الاصغر و الاكبر مترادفان كقولنا كل انسان حيوان و ليس و لا واحد من الحيوان ببشر ينتج ان لاشئى من الانسان ببشر ، و كذا على الشكل الثانى و الثالث . و ينبغى ان تختلف المقدمتان بالكيفية في الاشكال كلها .

والمصادرة على المطلوب الاول هوان يجعل المطلوب نفسه مقدمة في القياس

- (١) لا يوجد « مع نتيجة » في خ م ع . (٢) ع : ذاك . (٣) شرح : قوله او عن ذاته ، لم اجده في غير كلام صاحب الكتاب ويمثل عليه في المطارحات بما يدل على ان مراده به سلب ذاتى الشئى عنه لاسلبه عن ذاته و هو انسب . (٤) ش : بحجة . (٥) شرح : يريد بنحو النقيض الضد او عكسه .

النتيجة له مع تبديل اللفظ بمرادفه كقولنا كل انسان بشر و كل بشر متفكر فكل انسان متفكر . وقد يتفق في قياس واحد و قد يتفق في قياسات كثيرة و هو ابعد عن تفتن الخصم فينجر آخرها الى مطلوب ثبت بنفسه .

و استسلاف المقدمات طريق في التبكيث فاذا كان ما تريد ان تقلده الخصم وهو كل ج ا و مقدمته اللتان تستسلفهما كل ج ب و كل ب ا فالاولى ان تحلل الصغرى و تأخذ الاصغر في مقدمة تتصل بالاوسط بعد حين و كذلك الاكبر لئلا يتفتن الخصم للحيلة .

المطلع الثاني في اصناف ما يحتج به

من جملة ما يحتج به الاستقراء و هو الحكم على كلى بما وجد في جزئياته الكثيرة^١، و ذلك غير مفيد لليقين فانه يجوز ان يكون حكم ما خرج عن الاستقراء مخالفا لما دخل فيه مثل ان نقول كل حيوان يحرك في الموضع فكه الاسفل استقراء بما شوهد من الناس و البهائم و السباع و غيرها فيجوز ان يخرج من الاستقراء واحد كالتمساح يخالف حكمه حكم ما استقرى . و ان امكن الاثبات على الجميع ليسند^٢ الحكم الى الكلى فهو الاستقراء التام المذكور و هو قياس مستقيم مقسم^٣ . و نحن اذا حكمنا حكما كليا على كلى فليس بناء على مشاهدة الجزئيات بل نظرا الى نفس الماهية كقولنا كل انسان حيوان .

(١) شرح : هذا التعريف المذكور للاستقراء يدخل فيه القياس المقسم الذى هو الاستقراء التام لان كل جزئيات الشئى يصدق عليها انها جزئياته الكثيره ، فاذا اريد تخصيصه بالناقص قيل فى عدد كثير من جملة جزئياته و هذا هو مراد صاحب الكتاب والا لما حكم على الاستقراء مطلقا بعدم افادة اليقين . (٢) ع : ليشهد ، م ليستمد ، خ : كنسبة . (٣) شرح : الاستقراء التام الذى هو القياس المقسم قد عرفت صورته فى الاقترانيات الشرطية و هو مثل ان يحكم بان كل متحرك جسم لان كل واحد من الجماد والنبات والحيوان جسم فان هذه لا يخرج عنها شئى من الجزئيات الداخلة تحت الجسم .

و من ذلك التمثيل و هو الحكم على شئى بما وجد فى شئى آخر يشار كه فى معنى جامع ، و سماه الظاهريون قياسا و سموه اللاحق فرعا و المقيس عليه اصلا كقولهم العالم مؤلف فيكون محدثا قياسا على البيت و له اربعة حدودا ، و ذلك غير متبين^٢ لوجوه احدها منع اقتضاء التأليف الحدوث و فى البيت ان وجد الحدوث فذلك يجوز ان يكون لخصوصية البيت .

و حجتهم فى عليية الجامع طريقان احدهما طريق الطرد والعكس وهو اللزوم و جودا و عدما فيقولون كل موضع وجدنا التأليف وجدنا الحدوث و حيث لا فلا ، و حاصله استقرار و يجوز ان لا يلزم فيما لم يستقرئوه كما سبق . و الثانى ما سموه السبر و التقسيم و هو ان فى البيت العلة اما جيمية اودالية او بائية او تأليف و ليس هى جيمية لوجود الجيمية فى موضع كذا دون الحدوث و كذا غيره فتعين التأليف ، و ليس هذا بسديد لجواز ابتناؤه على الخصوصية ههنا و ان وجد فى غيره فلخصوصية ذلك ايضا اذ يجوز ان يكون لمطلق شئى علتان كما سيأتى^٣ ، ثم انهم ملزمون بحصر جميع الصفات و لا تيسر لذلك فيعود معترضهم يطلب لمية امتناع صفة اخرى شذت عن احصائه ، و قد جرت عادتهم بان يقولوا ان كانت صفة وراء ما ذكرناه فأبرزها ، و ليس هذا دأب من يطلب اليقين ، او يقولوا ان كانت صفة اخرى لعشرنا عليها كجبل عندنا محال ان لا نراه ، و بين ان الصفات و الاعتبارات ليست كالجبل فان الجبل لا يخفى على سليم الحس المقابل و كم اعتبار التبس على الباحث النحرير فعشر عليه بعد حين . ثم ان سلم لهم ان الصفات هذه فلم لا يجوز ان يكون لأثنين اثنين مدخل فلا بد لهم من حصر عقود الاعداد و ابطال دخولها فى العلية و ذلك غير سهل ، فان

(١) شرح : ليس المراد بالحدود ههنا المعنى المذكور فى القياس و هو الاجزاء الذاتية . و الحدود الاربعة التى اشار اليها هى : الاصل و الفرع و العلة و الحكم . و العلة قد تسمى بالمناط و المدار . (٢) ش : مبين . (٣) شرح : سيأتى فى العلمين الباقيين .

قال وجدت الحدوث^١ دون الصفات المذكورة مع التأليف فيقال في ذلك الموضوع ايضا صفات اخرى هي اجزاء العلة ان قرن بها اقتضى الحدوث لاستكمالها بها و ان انضم الى هذه ايضا اقتضاه فهو جزء غير مستقل بالاقتضاء فلا تعديدية به^٢ وحده فيحتاج الى عد تلك الصفات و عادت العقبة الكئود و لا مطعم له في ذلك . و ان سلّم ان التأليف هو المناط المستقل بالعلية فيجوز ان يكون له قسمان اثري و عنصرى وجد في اليمت فلزوم الحدوث مع هذا القسم وغير ذلك من انواع التأليف الغير المحصورة فاني يتفصى^٣ و ان تفصى فهو برهاني^٤ لا جدلى فليس للتمثيل مدخل .

ومما ذكرناه قياس الضمير وهو قياس حذف كبراه اما الظهورها كقولنا الانسان حيوان فيكون جسما او لثلا يظهر كذب المقدمة كقول القائل فلان يطوف بالليل فهو سارق . و من الضمير الدليل و هو ما يكون الاوسط اماراة للاكبر على الشكل الاول ان صرح به كقولهم هذه المرءة ذات لبن فقد ولدت . ومنه العلامة^٥ و هي قياس اضمارى حده الاوسط اما اعم من الطرفين حتى لو صرح بالمقدمتين كان من الشكل الثانى كقولهم هذه المرءة مصفار فهي اذن حبلى ، او اخص منهما فعند التصريح كان على الثالث كقولهم الشجعان ظلمة لان حجاجا كان شجاعا و ظالما . و منه الرأى و هو قضية محمودة كقولهم الاصدقاء ينصحون و الاعداء يحاسدون و فى الاغلب مهملة .

- (١) شرح : يريد لو اعترض المستدل بالتمثيل على هذا بان الحكم و هو الحدوث وجد مع المعنى الجامع و هو التأليف ولم تكن الصفات المذكورة حاصلة فهو اذن معلل بالتأليف لا بتلك التى لم توجد حال وجوده . (٢) شرح : معناه ان التأليف مثلا جاز ان يكون جزءا من العلة لا علة تامة فلا يتعدى الحكم الى الفرع بمجردة . (٣) شرح : يريد انه لا سبيل الى التفصى اى الخروج من هذه السؤالات كلها و على تقدير التفصى بان يبين وجه الحصر و يبين ان لا علة للحكم الا المناط فيحصل قياس برهاني . (٤) ح م ع : برهان . (٥) اصل : علامه و هو . (٦) اصل : و هي .

و مما ذكرنا الفراسة و هي ^١ قياس الاوسط فيه هيئة بدنية وجدت للانسان و غيره من الحيوانات يستدل بها على خلق للزومهما ^٢ لمزاج هما معلولاه فيستدل باحد المعلولين على الآخر ، وهو يشبه التمثيل ^٣ فالخلق هو الحكم وهو الاكبر كالشجاعة و الهيئة مع جامع معظم الاعالي والفرع انسان و الاصل اسد . و ينبغي ان يطرد الخلق مع الهيئة في غيرهما من الحيوانات ان وجدت و ان لم يلزم فالمعتبر خلق آخر لازم .

و القسمة بنفسها ليست حجة دون استثناء وفائدتها اخطار الاقسام بالبال و لا يفيد في القياس كثيرا فان ما يجعل حجة الوضع والرفع يجعل حجة ناتجة على الاشكال دون الانفصال يقرن به الجزء الآخر من الانفصال مجعولا مقدمة و كذا ان كان الاستثناء اوليا .

المطلع الثالث في قضايا هي مواد الاقيسة

و هي على اصناف احدها الواجب قبولها و هي ستة اقسام : الاول الاوليات و هي قضايا يوجبها العقل لذاته و يكفيه في نسبة بعض اجزائها الى بعض نفس تصورهما دون مشاهدة و سبب خارج كحكمننا ان الكل اعظم من الجزء و ان الشخص في حالة واحدة لا يحل مكانين و نحوهما ، و ان توقف العقل في تصديق نحو هذه فلتوقفه في التصور لا غير . و الثاني المشاهدات و هي قضايا يحكم العقل بها لمشاهدة قوى ^٦ اما ظاهرة او باطنة كحكمننا ان الشمس مضيئة و ان لنا و هما و خيالا و خوفا وغيرها . و الثالث المجربات و هي قضايا مبدء الحكم بها مشاهدات مكررة مذكرة موقعة

(١) اصل : و هو . (٢) خ : للزومها . (٣) ع خ م : التمثيلي . (٤) ع : الحيوان . (٥) شرح : اوليا اي غير محتاج الى البيان . (٦) شرح : حكمننا ان الشمس مضيئة هو مثال ما يحكم العقل به بواسطة القوى الظاهرة و باقى الامثلة هي لما يحكم العقل به بواسطة القوى الباطنة .

لليقين وقد تفيد غلبة الظن ، و اليقيني يختص بالعلوم الحقيقية ، ولا بد و ان تأمن النفس وقوع الشئى بالاتفاق ، واحوال الهيئة لها مدخل لحكمنا ان الضرب بالخشب مولم والسيف الحديد قاطع ، وفيه قياسية خفية من طريق انه لو كان اتفاقيا لما وقع فى الاكثر و يُستثنى نقيض التالى ، و ليس على المنطقى البحث عن سبب حصول اليقين بل ان يعلم انها كذلك . الرابع الحدسيات و هى قضايا مبدء الحكم بها حدس قوى من النفس يزول معه الشك كقولنا ان نور القمر من الشمس لهيئات تشكل النور فيه ، و تقرب من المجربات الا ان من الحدسيات ما يحصل بدفعة واحدة يقينا دون التكرار و التجريبات تختص بتأثير و تحريك دون هذه . الخامس المتواترات و هى قضايا تحكم النفس بها حكما يقينيا لكثرة الشهادات بعد ان تكون شاعرةً بعدم امتناعها آمنة من التواطؤ كحكمنا بوجود بغداد ومكة و ان لم نشاهدهما . ومبلغ الشهادات غير منحصر فى عدد قرب نزر منها افاد اليقين دون الكثير بل اليقين هو الشاهد لكمال عددها قلت او كثرت . ويقينك التواترى والتجربى و الحدسى ليس بحجة على غيرك فلربما لم يحصل له و ليس لك تبكيت من ينكره فى موضع . السادس قضايا قياساتها معها و هى قضايا انما يحكم العقل بها لاوسط لايعزب عنه^٢ الذهن عند تصور الحدود ابدا كحكمنا ان الاثنين نصف الاربعة و الاوسط انه احد قسميه المساوى للآخر .

الصف الثاني المشهورات و هى قضايا اوجب التصديق بها عموم اعتراف الناس بها ، فمنها الآراء المحمودة و هى قضايا لو خلى العقل و ذاته دون انفة و رحمة و قوى و انفعالات من عادات و شرايع و آداب لم يحكم بها لذاته كحكمك بان الظلم قبيح و كشف العورة^٣ عند الناس قبيح و غير ذلك ، و لو قدر الانسان انه خلق دفعة و لم يستأنس بما وراء اقتضاء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات ، فمن المشهور

(١) لا يوجد « انما » فى ع . (٢) كذا والاولى : « لا يعزب عن الذهن » كما

فى النجاة وساير الكتب . (٣) خ : السيرة ، م : السوءة .

أولى فيحمل على الأولى وما معه دون العكس ، و منه حق يصح و منه كاذب ، وقد
 صرف الشرع عن كثير كتحقيق الذبايح ونحوه، ولكل امة مشهورات وكثيرا ما تتطابق
 عليه الآداب و الشرايع ، و لاهل كل صناعة بحسبها .

الصف الثاني الوهميات و هي قضايا يوجبها الوهم الانساني فمنها صادقة
 كامور محسوسة يدخل في الواجب قبولها و منها كاذبة و هي قضايا في امور غير
 محسوسة تعلقت بالمحسوسات او لم تتعلق كحكمانا ان كل موجود مشار اليه و وراء
 العالم فضاء لا يتناهي و غير ذلك ، و لولا ان العقل و الشرايع دافعاهما لكنت تؤخذ
 من الاوليات ، و المدفوع عنها لا يزال في جواب الوهم و علامتها ان الوهم يساعد
 العقل في مقدمات ناتجة لنقيضها و عند النتائج ينكص على عقبيه ، و الوهم ينكر نفسه .

الصف الرابع الأخوذات و هي اما مقبولات ممن يحسن به الظن لامر سماوى
 او مزيد من عقل و تدبير كالأخوذات من السلف و اما تقريريات^٢ تؤخذ من الخصم
 ليبنى عليه الكلام في دفعه او ما يورد من المقدمات في مبدء^٣ العلوم و برهانها في
 موضع آخر فيأخذها المتعلم اما مع استنكار^٤ و حينئذ تسمى مصادرات او طيب نفس
 و تسمى اصولا موضوعة ستعرف فيما بعده كيفيتها .

الصف الخامس المظنونات و هي قضايا تحكم بها النفس اتباعا للظن ، و
 الظن هو الحكم بان الشيء كذا مع الشعور بامكان مقابله كحكمك بان فلانا يطوف
 بالليل فهو مثلم للثغر^٦ . و من جملتها المشهورات التي تأخذها النفس في بادي الرأي
 فاذا فكرت فيها رجعت عنها كقول القائل انصر اخاك ظالما او مظلوما .

السادس المشبهات و هي قضايا يحكم بها لمشابهتها للواجب قبوله او لغيره

(١) خ : ينعكس ، م : ينقص . و المتن مطابق للاشارات بعين العبارة . (٢) خ :
 تقريرات . (٣) في الاشارات : مبادئ . (٤) خ : الاستنكار . (٥) شرح :
 يشير الى انه يشبهه عند الكلام في البرهان . (٦) في الاصول : مسلم الشعر ، للشعر ،
 للثغر . و عبارة ساير المنطقيين في هذا المثال : فهو سارق (او خائن) .

و المشابهة قد تكون في اللفظ و قد تخص المعنى و ستذكر فيما بعد .
 السابع المخيلات وهي قضايا مؤثرة في النفس عند الورود عليها بقبض او بسط
 و نحوهما و ان لم يصدق بها كقول القائل الخمرة ياقوت سيال و العسل مُرّة مقيية ،
 فترغب و تنفر . و كثير من الناس يقدمون على اشياء و ينفرون عنها لهذه . و ليس
 من شرطها الكذب .

و هذه الاصناف قد تتداخل . و التسليم يقال على احوال القضايا من حيث
 توضع و يحكم بها و التسليم قد يكون من الخصم او من الجمهور او من العقل .
 و اصل التقسيم لان المقدمات اما ان تورد للتصديق او لتسأير غيره و هي
 المخيلات ، و ما يورد للتصديق اما ان يكون مبدء الحكم بها لمشابهة كالمشبهات او
 لغير ذلك ، و هذا اما ان يكون تقليدا صرفا كالمأخوذات او يقتضيها امر من النفس ،
 و هذه اما ان تعتقد^٢ مع الالتفات الى نقيضها كالمظنونات او عدم الالتفات ، و هي اما
 واجب قبولها او لم يجب قبولها و لكن يتوهم ذلك اما لقوة من داخل كالوهميات او
 لامر خارج كالمشهورات ، و الواجب قبولها يستعمل في البرهان كانت في نفسها

(١) شرح : اما تتداخل هذه الاصناف فكذلك المشهورات والوهميات والمأخوذات
 تحت المظنونات و كدخول الواجب قبولها تحت المشهورات . و التسليم الذي من الخصم
 كالتقريرات و الذي من الجمهور كالمشهورات و الذي من العقل كالاوليات .

(٢) شرح : الصواب في تنمة التقسيم ان يقال : و ما يقتضيه امر من النفس اما ان يعتقد
 اعتقادا جازما او غير جازم ، فالاول هو القضايا الواجب قبولها و الثاني ان لم يكن موجه
 الوهم الانساني او عموم الاعتراف به فهو مختص باسم المظنونات ، وان كان موجه الوهم
 الانساني فهو من الوهميات - لا كلها لان حكم الوهم في المحسوسات يكون جازما -
 و ان كان موجه عموم الاعتراف فهو من المشهورات ، و قد عرفت ان بعضها يدخل في
 قسم الجازم ، فافهم ذلك . و انما تساهل في هذا الموضوع لأن عدم تحقيق حصر هذه الموارد
 لا ياتى منه ضرر في العلوم الحقيقية و ليس الحصر المذكور من الامور المهمة فيها ولهذا
 تراه مطّرحا في اكثر الكتب المنطقية .

ضرورية او على غيرها من الجهات . و اخطأ من ظن ان المبرهن لا يستعمل الا
الضروريات فانه يستعمل الواجب قبولها فيستنتج من الممكنتين ممكنا و كذا من غيرها
بحسب كل مقدمة ولكن ينبغي ان يجب قبول كل مقدمة على ما يدعيه، بذاتها او ببيان.
و مواد الجدليات التقريرات و المشهورات و للخطابية المضمونات و المقبولات و
للشعرية المخيلات و للمغالطات الوهميات و المشبهات ، و في الجملة^١ فوائد معرفة
هذه^٢ التحرز عنها و الأمتحان و تسمى سوفسطائية، و فوائد غيرها من هذه الاقيسة تقرير
الحق عند من لم يقدر على البرهان كالخطابة لشديد القصور و الجدل للمتوسط ، و
فيه ايضا مقابلة فاسد بفاسد لئلا يشرع مع كل مهارش^٣ في البرهان ، و الشعريات و
الخطابيات لترغيب و ترهيب في امر ديني او غرض دنيوي^٤.

(١) خ : المشبهات في الجملة و . (٢) هذه اى المغالطات . و في الشرح : لما
بين انقسام القياس بحسب مواده الى خمسة اقسام ذكر بعد ذلك ما يتحصل من كل واحد
من هذه من الفائدة او الفوائد و ابتداء بالمغالطى فذكر ان المغالطات تعرف من وجهين
احدهما ليقع الاحتراز عنها و ثانيهما ليمتحن بها من يكون مقتصرأ في العلم فيظهر عجزه
فلا يقع الاقتداء به و تسمى على التقديرين سوفسطائية و يسمى الفن الذى يشتمل عليها
من المنطق سوفسطيقا و معناه باليونانية حل شبه المغالطين على ما قيل ، و ربما سميت
امتحانية باعتبار الفائدة الثانية منهما . (٣) خ : ممارس، م : مهارتين . و في المنجد :
هارش بعض الكلاب على بعضها حرشها ، و فلان فلانا واثبه و خاصمه . (٤) شرح :
اما الخطابيات ففي الامور الدنيوية على الاكثر . و صاحب الكتاب اطلق ولم يقل فيها
«الاكثر» و لا بد منه اذ من الخطابة ما يفيد في امر ديني ، و لا يبعد ان يكون بعض هذه
منبها للنفس على تحصيل العلم اليقيني او معدأ لها لقبول ذلك من المبدء المفارق قيكون
فائدتها باعتبار ذلك الشخص فائدة البرهان . و للمتقدمين و من حدا حدوهم من المتأخرين
في كل واحد من الجدل و الخطابة و الشعريات باب قائم بذاته الا ان صاحب الكتاب لم يتعرض
لهذه المباحث لكون غرضه من الاقيسة ليس الا ما يفيد اليقين وهو البرهان .

المرصد السادس في البرهان و احواله و مشاركاته

مع الحد و المغالطات و ضوابط

و فيه سنّة تلويحات

التلويح الاول في المطالب

من المطالب المهمة مطلب هل الشئى موجود و يسمى هل البسيط اوهل هو بحال كذا ، مما مع ماوراء الوجود، و يسمى هل المركب . و منها مطلب ما الشئى يطلب به ماهية الشئى و حقيقته ان عرف وجوده فان المقول عليه انه حقيقة عند الوجود يسمى قبل ذلك مفهوما و لا يقال له حقيقة و اياه نغنى اذا قلنا الحقيقة تفهم بدون الوجود. و قد يطلب بما مفهوم الاسم و لدى الوجود يصير المفهوم بعينه حداً او رسماً . و «ما» الطالبة لمفهوم الاسم تتقدم على هل البسيط و الطالبة للحقيقة تتأخر عنه . و منها مطلب اى و يطلب به تميز الشئى عن غيره . و منها مطلب لم و يطلب به علة نسبة حدى النتيجة فى نفس الامر او علة التصديق وهو الاوسط و يتأخر عن هل بالمرتبة. و هي هنا مطالب اخرى مثل كيف و اين و متى و قد تغنى عنها اى و لكن الامهات اربع اثنتان تصورتان و اخريان تصديقتان .

(١) كذا بتذكير صفة هل ، هنا و فى السطر التالى (قوله هل المركب) ، و لعله بتقدير كلمة « مطالب » ، مع احتمال ان يكون من سهو النساخ . و من الملحوظ ان هذه المساهلة بعينها توجد فى عبارة كتاب حكمة الاشراف و عبارة منظومة السبزوارى كقوله : و هل بسيطاً و مركباً ثبت ، و قوله : و ما هو الشارح و الحقيقى . مع انه كثيراً ما يعبر عن هذه الحروف بالتانيث فيقول : ما الشارحة و هل البسيطة ، فتأمل . (٢) ع : دون ، خ م : بدل .

التلويح الثاني في برهان ان و برهان لم

اعلم ان البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية و الاوسط في البرهان اما ان يكون علة لنسبة حدى النتيجة عينا و ذهنا و يعطى اللمية في نفس الامر و في التصديق و يسمى برهان لم ، او علة للنسبة في الذهن فقط اى يعطى اللمية للتصديق و انية الحكم دون لمية نفس الامر و يسمى برهان ان سواء كان الاوسط معلول النسبة كما في قولنا هذا خشب محترق و كل خشب محترق مثلا فقد مسته النار فهذا مسته النار ، و في برهان لم كان الاوسط مساس النار و الاحتراق هو الاكبر ولم يكن معلولها و لا علتها كما اذا كان الاوسط و الاكبر متلازمين معلولي علة واحدة كقولنا كل انسان ضاحك و كل ضاحك كاتب ، و برهان لم لم يشترط ان يكون الاوسط فيه علة للاكبر بل لوجوده في الاصغر و ان كان معلوله كقولنا كل انسان حيوان و كل حيوان جسم .

التلويح الثالث في اجزاء العلوم و شرايطها و تناسب موضوعاتها

و اجزاء العلوم موضوعات و مبادئ و مسائل . موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية مثل المقدار للهندسة و العدد للحساب . و معنى بالذاتى ما يلحق الموضوع من ذاته و ماهيته مثل ما يلحق الكم من المساواة و المناسبة و العدد من الزوجية و الفردية و الحيوان من الصحة و السقم و فطوسة الاتف كما ضرب به المثال^٢ ، فما

١ - شرح : و اعلم ان الاستثناء في الاقيسة الاستثنائية في حكم الاوسط في الاقيسة الاقترانية فاذا قلنا ان كان كسوف قمرى حاصل فالارض متوسطة بين الشمس والقمر لكن الكسوف القمرى حاصل فالارض متوسطة بينهما كان البرهان برهان ان لان الكسوف معلول التوسط ، وان قلت ان كان التوسط المذكور حاصل فالقمر منخسف لكنه حاصل فالقمر اذن منخسف فهو برهان لم لان التوسط علة الخسوف . و بهذا ينحصر البرهان في القسمين و لا يخرج الاستثنائى اذا كان برهانا عنهما ، و ليس في كلام صاحب الكتاب تصريح بذلك و لا الاشعار به . (٢) شرح : انما خصص الاخير من الامثلة بقوله « كما ضرب به المثال » لانه هو المثال المشهور الذى جرت عادة الاكثرين بان يتمثلوا به في هذا الموضوع و صاحب الكتاب لا يمتد مطابقتة للتمثيل فذكر هذا القول للتمييز على انه اورده اتباعا للمشهور لا موافقة على انه مطابق ، و لولا انه لا يناقش في الامثلة لبيئت الوجه في عدم مطابقتة .

يلحق باعتبار امر اخص كالكتابة اللاحقة بالحيوان بتوسط الانسان فليس بذاتي لان
الاخص خارج، وما يلحق بتوسط الامر الاعم ان كان غير ذاتي بالمعنى الاول كالحقوق
الحركة بالايض فهو غير ذاتي، وان كان الوسط ذاتيا بالاول فذاتي .

واما المبادئ فهي الحدود للموضوعات واجزائها و اعراضها الذاتية للتصور،
و المقدمات التي منها يؤلف البرهان، كانت واجبة القبول او مسلمة على سبيل حسن
الظن او على سبيل التشكك لبيّن^٢. و المبادئ التي هي غير المقدمات الواجبة القبول
تسمى اوضاعا، ويخص المسلمات على سبيل حسن الظن بالاصول الموضوعية . ويصدر
العلم بالمبادئ .

و اما المسائل فهي القضايا التي تُطلب نسبة بعض اجزائها الى بعض في ذلك
العلم . و محمولات المقدمات لا بد و ان تكون ذاتية ولو بالمعنى الثاني و اولية اي
لا يكون لها في نفسها وسط اعم ولا اخص ، و الجسمية لحقت بالانسان بتوسط
الحيوان فليست باولية ، و ان لم تحفظ الذاتية و الاولية لخرجت المقدمة عن حد
العلوم فتمتزع فلا اقتسام ، و في مقدمات لعلم كانت نتائج فيه لا تشترط الاولية . و
الضروري المورد هي هنا^٣ هو بالضرورة ج مادام ج [لا] و ان لم يكن ج فانه اعم فيشترط^٤

(١) شرح : مراده بالاول والمعنى الاول الذي يقال في مقابلة العرضي ، و هو الذاتي

المقوم . (٢) عبارة الشرح : الى ان يبين ، و في الاشارات : الى ان يتبين .

(٣) شرح : الضروري المورد هي هنا اي في البرهان يراد بالضرورة بحسب الوصف لا
الضروي بحسب الذات فان الذي بحسب الوصف اعم منه كما سبق ، فالضروري هي هنا
هو بالضرورة ب مادام ج لا وان لم يكن ج اي لا يشترط مادامت الذات موجودة هي
ب فيكون الحكم عليها ب في حال كونها ج و في حال لا كونها ج و ان صح انفكاك
تلك الذات عن الجسمية فان الضرورة مادام ج اعم من الضرورة مادامت الذات و ان لم
يكن ج . و التي في التلويحات في جميع النسخ التي وقفت عليها « هو بالضرورة ج
مادام ج لا و ان لم يكن ج فانه اعم و يشترط دوام الجسمية » ، و هذا سهو في النسخ
لا محالة فان عاداته ان يمثل بكل ج ب فيجعل ج موضوعا و الباء محمولا فلو كان غير المثال
بمثال جعل فيه الجيم محمولا كان قوله « بالضرورة ج مادام ج » هي الضرورة التي

دوام الجيمية فصار المقول على الكل هيهنا اخص منه و هو ايضا شرط في المقدمات و هو الاولية مع الدوام على الكل ، ولا يظن ان حكمنا على الشمس و السماء جزئي فانك علمت ان نفس تصورهما لا تمنع الشركة .

و مقدمتا البرهان لا يجوز ان تكونا ذاتيتين بالمعنى الاول فيكون الاكبر ذاتيا للاصغر في النتيجة فلم يتصور جزء المطلوب و صار ذاتي الشئى مطلوبا الا اذا كنا قد تصور لنا الشئى بلوازمه دون حقيقته كالنفس التي قد تثبت جوهريتها وهي بعد في الحقيقة غير متصورة او تصور لنا بذاتياته و يطلب وساطة بعضها البعض في نفس الشئى كما عرفنا جوهرية الهواء و لم نعرف لمية ذلك فيطلب سبب كونه جسما ببرهان لم .

فان قيل اعترفتم بان المجهول لا بد له من معلوم موصل اليه و ترتيب فالاوليات ليست حاصلة لنا في بدو الجبله^١ فنضطر في علمها الى معلومات فيتسلسل او يدور ، قيل ان ذلك انما قيل فيما لا يكفي في تصديقه نفس تصور و لا يعين الحس و لا يكفي التنبيه .

و اعلم ان اليقين^٢ هو اعتقاد ان الشئى كذا و انه لا يتصور ان لا يكون كذا مطابقا للامر في نفسه ، و لا يجتمع ظن و علم على طرفي نقيض الشئى و لا على

(١) ع : الخلقه . (٢) شرح ، اخترز بالقيد الاول عن الظن و بالقيد الثاني عن الجهل المركب . و لو انه عرف اليقين عند تعريفه للبرهان حيث عرفه بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية كان انبى الا انه لا باس بالتأخير . و في قوله « لا يتصور ان لا يكون كذا » بحث فان الشئى المتيقن قد يتصور نقيضه مع الجزم بعدم وقوع ذلك النقيض و عبارة الكتاب يخرج ذلك عن ان يكون متيقنا بسبب اشتراطه في تعريف اليقين عدم تصور النقيض . والذي ذكره غيره في تعريفه هو انه اعتقاد ان الشئى كذا مع اعتقاده لا يمكن الا ان يكون كذا مع مطابقته لما في نفس الامر ، ويتوجه على هذا ايضا انه قد يحصل الجزم بالشئى مع اعتقاد امكان نقيضه . والاجود في تعريفه ان يقال هو اعتقاد ان الشئى كذا مع اعتقاده انه لا يكون الا كذا مطابقا للامر في نفسه .

طرفه الواحد كلاهما بالفعل بل قد يظن بالفعل ما يعلم بالقوة نقيضه كمن علم يقينا كبرى كالحاكم ان لا شئ من الاثيريات بعنصرى علما ثم حكم ان الكواكب نارية لضوئها ظنا وانما هو لغيبية نسبة الاصغر الى الاكبر عن ذهنه وهو داخل فيه بالقوة ، او كمن علم المقدمتين كالحاكم ان هذا بغل وكان علم ان كل بغل عاقر و لم يخطر بباله تركيب المقدمتين و رآها منتفخة البطن فحكم بانها حُبلى فظن ما علم نقيضه بالقوة فهكذا يجتمع العلم والظن بل الجهل بشئ واحد . و بهذا يحل قول القائل انك علمت ان كل اثنين زوج ثم الذى فى يدى ان لم تعلم انه زوج بطل حكمك الكلى ، فان حكمك على كل اثنين يتناول احاد الاثنين بالفعل و خصوصياتها بالقوة فهى معلوماتنا من حيث انها جزئيات الاثنين لا من حيث انها حصة او حجارة فالخصوصيات محتاجة الى علم آخر .

فان قيل اذا استحصلتم مطلوبكم بم تعرفون انه هو؟ ولا يخرج من سبق العلم به او بقاء الجهل ، يقال ان المجهول لو كان مجهولا بالكلية او معلوما بالكلية ما طلب فهو معلوم من وجه و مجهول من وجه و ما جهلناه نعلم جملة تخصصه بما علمناه

(١) شرح : يريد ان الاصغر اذا كان داخلا تحت الاوسط وكان الاوسط داخلا تحت الاكبر وجب ان الاصغر يكون داخلا تحت الاكبر لامحالة لان الداخلى تحت الداخلى فى الشئ داخلا فى ذلك الشئ . واعلم ان الاصغر لا يدخل فى الاكبر الا اذا كانت الكبرى موجبة ، اما اذا كانت سالبة فلا ، فالمثال الذى ذكره لا ينطبق عليه التقدير ، لكنه يقاس عليه .

(بقية تعليقات الصفحة ٧٦)

بحسب المحمول وليس المراد الا الضرورة بحسب الوصف الذى جعل عنوانا كما فى ساير الكتب التى له و لغيره . و قوله فيشترط دوام الجسمية ، لعله ايضا من غلط الناسخ فان معناه غير مفهوم لى كما ينبغي ، و باشتراط ضرورة المحمول بدوام وصف الموضوع صار المقول هيئنا اى فى البرهان اخص مما كان فى القياس لانه لم يشترط فيه ذلك .
(٤) غ : و يشترط .

فاذا حصل نعلمه بهذا التخصص^١.

فصل : و اعلم ان اختلاف العلوم لاختلاف الموضوعات اولتغاير جهاتها و اذا باين موضوعات علوم بالكلية سميت متباينة و اذا كان موضوع علم اعم من موضوع غيره اما بالجنسية كالهندسة التي هي فوق المجسمات ، او باطلاق و تقييد كالكرات المتحركة التي هي تحت الكرات ، يقال للاخص انه موضوع تحت الاعم ، و كذلك ان كان موضوعا متغايرين ولكن احدهما ينظر في الآخر من حيث هو اعراضه الذاتية ككون الموسيقى تحت الحساب . و كل اصل موضوع في علم يبرهن عليه

(١) في خ وفي عبارة الشارح في الموردين : تخصيص . و في الشرح : جرت عادتهم ان يمثّلوا على ذلك بالابق اذا وجد فانه لم يكن مجهولا من كل وجه لانه معلوم الذات و لا معلوما من كل وجه لانه مجهول المكان فاذا وجد علم انه آبقنا بما كنا علمناه و هو ذاته و صورته . و زعم بعض الاكابر من الفضلاء ان هذا الجواب يتمشى في المطلوبات التصديقية خاصة فان المطلوب حينئذ يكون معلوم التصور مجهول التصديق فاذا حصل لنا ذلك المجهول عرفناه بتصوراته السابقة ، و اما في المطالب التصورية فزعم انه لا يتمشى لان التصور المطلوب ان لم يكن مشعورا به امتنع طلبه لانا نعلم ان الذي لا يكون للنفس به شعور يستحيل توجه الطلب نحوه وان كان مشعورا به فهو اذن متصور فلا يكون مطلوب التصور . ثم ادعى بان هذا لا يندفع بان يقال انه معلوم من وجه و مجهول من وجه لانا نقول احدا الوجهين غير الاخر لاستحالة ان يكون ان يكون الشيء الواحد معلوما مجهولا معا في جهة واحدة فال المطلوب اما ان يكون هو الوجه المعلوم او الوجه المجهول وكلاهما باطلان لما سبق .

و جواب هذا يظهر مما سبق الا اني ازيد ايضا و هو ان المنفصلة القائمة ان المطلوب اما الوجه المعلوم او الوجه المجهول ان اريد انها منفصلة حقيقية او مانعة الخلو فهو ممنوع لان ههنا امر آخر و هو الذات صدق عليها الوجهان جميعا وليس الطلب متوجها الا نحو تلك الذات ، و كذا ان اريد انها مانعة الجمع لصدقهما على تلك الذات . و على تقدير صدق منعها للخلو لا نسلم ان الوجه المجهول يمتنع طلبه وانما يكون كذا لو لم يقين به الوجه المعلوم كما تمثلت به من الذات المجهولة التي علم تخصيصها بصفة فانها لو كانت اعني الذات والصفة معلومتين او كانتا مجهولتين استحال الطلب و انما صح الطلب لكون احدهما معلوما والاخر مجهولا . و يمكن تقرير جواب هذا التشكيك من وجوه كثيرة وفيما اورده كفاية .

في غيره و الغالب في ما هو فوقه و ان كان يثقف في ما تحته ، و قد تبنتى مقدمات العالي على السافل المحتاج اليه في بيان مقدماته ولكن تتغير جهات الافتقار فلا يدور .

و العلوم تترتب ، واحد فوق واحد و تحت واحد ، بترتب الموضوعات . و انتهاؤها الى الفلسفة الأولى التي موضوعها الوجود و لا اعم منه .

و لا برهان على الفاسدات لتغيرها فلا يدوم العقد بها ، و البرهان في ما يدوم عقده يقينيا ، و ايضا هي بين محسوس حاضر و غايب محتمل الفنا فلا برهان على التقديرين الا اذا اخذت كلية ملغاة خصوصياتها و حينئذ ليست منها .

و الممكنات لها برهان على امكانها دون وقوعها . و الممكن الاكثري حجة موقعة للظن على الوقوع كنبات اللحية بعد البلوغ ، و الاوسط متانة النجار و استحصال البشرة . دون الاقلية و المتساوية^١ .

التلويح الرابع في ان الحد لا يكتسب بالبرهان و كيفية^٢ الطريق اليه ،

و فيه اشارة الى مشاركاتهما

و الحد لا يكتسب بالبرهان لانه حينئذ يفتقر الى الاوسط و يكون الحد الاكبر^٣ و المحدود الاصغر و لا بد و ان تكون الحدود متساوية اذ لو كان الاوسط اعم كان الحد المجمعول اكبر اعم فلاحدية فاللاوسط المساوي كيف كان ان حمل الاكبر عليه على انه محمول فقط فيتعدى هكذا فلا بيان للحدية و ان كان الاوسط المساوي فصلا او خاصة او رسما او حدا ناقصا مع انه يعود اليه الكلام و حمل الحد عليه على انه له اى للاوسط فلا يلزم ان يكون حد احد هذه الاشياء حد النوع و الحد التام للحد الناقص حد ناقص ، و ان حمل على هذه على انه حد لما هذه محمولاته في

(١) شرح : قوله دون الاقلية و المتساوية ، يريد انه ليس للممكنات الاقلية و المتساوية

حجة تدل على الوقوع بخلاف الممكنات الاكثرية . (٢) لا توجد « كيفية » في م .

(٣) ع خ : اكبر و المحدود اصغر .

الحقيقة اوشوارحه^١ فقد صودر على المطلوب الاول ولا حاجة الى هذه، وان كان الاوسط حداً آخر تاماً فلا حدان لشيء واحد و لا اولوية في الوساطة .

والقسمة غير نافعة بان يقال اما ان يكون ج حدا اوب اذ في الاستثناء والحصر يعود الكلام^٢.

فان قيل الستم تبرهنون على المعقولات الصرفة مثل النفس و غيرها على انها جوهر وعلى ذاتياتها؟ و الحد من الذاتيات و قد برهنتم عليها، فاعلم ان مثل هذه وان كان لنا سبيل الى معرفة بعض ذاتياتها و معرفة امر به خصوصياتها لا يمكن لنا ان نحكم بان لا ذاتي لها وراء هذا ليتم الحد .

و ليس بطريق اكتساب حد الشئى عن حد ضده ايضا كما ظن لعدم الاولوية و لعود الكلام اليه .

و الاستقراء ايضا غير منجح بان يقال استقرينا الكثير فكان هذا حده فانه ان اخذ حد الجزئيات على خصوصها فلا تعدية الى الكلى و لكل واحد ما ليس له فلا استقراء مع ان الاشخاص لا حد لها، و ان اخذ حد نوع الجزئيات فلا حاجة الى الاستقراء .

بل الطريق ان يؤخذ شخص واحد من النوع المطلوب حده و تعد صفاته و يرى انتهاء كل صفة الى العام الذى ليس فوقه عبا م آخر من الذاتيات و ينزل منه على الترتيب من غير اخلال واسطة و يرى الداخل فى الحقيقة بقوانين مضت وغيره بحذف المقسمات التى تقوم وجود ما قسمته^٣ والمقولات فى جواب ما هو المرتبة حتى ينتهى الى مقول لامقول تحته و تجمع الذاتيات فالعامة تدخل تحت الجنس و تقرن بالفصول.

(١) خ : شرائطه، ع. شوارطه. وعبارة الشارح مطابقة لما اثبتناه فى المتن . (٢)

شرح : و يظهر من هذا ايضا انه لا يجوز ان يتبين باستثناء شرطية متصلة ولهذا لم يتعرض لذكره صاحب الكتاب .

(٣) شرح : المقسمات التى تقوم وجود ما قسمته هى الفصول على ما عرفت .

فهذا هو طريق الحد و هو التركيب ، و القسمة تنفع في هذا لثلاث تنحرف واسطة وتنحفظ بها التقاسيم الطولية والعرضية فان الجسم ذا النفس تارة ينقسم الى المتغنى وغيره ، تارة الى المتحرك بالارادة و غير المتحرك بالارادة فهذه عرضية .

فصل في مشاركات بين الحد والبرهان : و قد يقع ان يتفق جوابا ما ولم فان اوسط البرهان قد يكون من العلل الذاتية للشيء ، مثاله ما اذا سئل ان القمر لم ينكسف فيقال لان الارض توسطت بينه و بين الشمس و كل حالة كذا توجب زوال ضوءه فتعين به الكسوف ، و يسئل ان الكسوف ما هو فيقال هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه و بين الشمس ، فقد قدم في الحد ما اخر في البرهان ٢ .

و اعلم ان العلل الاربع ، و هي الفاعلية كالنجار للكرسی و المادية كالخشب له و الصورية كهيئته و الغائية و هي التي لاجلها الشيء كالصلوح للجلوس عليه ، الاربعة اذا حصلت حصل الشيء ، والغائية و الصورية اذا وجد كل منهما دل على وجود الكرسي لانهما بل بالكل دون الاخرين ٣ . و قد تجتمع الاربعة في قول شارح كقولهم ان السيف آلة صناعية متخذة من حديدة متطولة معروضة محددة الاطراف

(١) شرح : التقاسيم الطولية هي ان ينقسم الشيء الى قسمين او اكثر ثم ينقسم كل واحد منهما او احدهما الى قسمين آخرين فصاعدا والتقسيم العرضية ان ينقسم الشيء بوجهين من التقسيم فزايدا من غير ان يكون احد الوجهين او الوجوه متوسطا في التقسيم الاخر كالمثال المذكور في الكتاب .

(٢) شرح . يريد ان زوال ضوء القمر متأخر في البرهان عن توسط الارض بين القمر والشمس و هو في الحد متقدم على التوسط المذكور ، وكذلك في كل ما يتفق جوابا « ما » الذي يطلب به التصور و « لم » الذي يطلب به التصديق و ان كان في المثال المذكور نظر لا يليق ايراده اذ لامناقشة في الامثلة .

(٣) شرح : يريد ان هاتين العلتين [اي الصورية والغائية-م] اذا وجد كل منهما دل على وجود المعلول - لانه فقط بل به و بباقي العلل المذكورة - و لا كذلك حال العلتين الاخرين و هما الفاعلية و المادية فان كل واحد منهما قد يكون موجودا و لا يكون المعلول موجودا .

لجزء اعضاء الحيوان في القتال ، فالصناعية اشارة الى الفاعلية و الى الثلاثة الاخرى ما بقي^١.

والعلة المساوية^٢ للمعلول تؤخذ في القول الشارح له ، و اقسامها الخاصة لا تؤخذ الا في حد نوعه كالعقوبة التي هي احد اسباب الحمى لا تؤخذ في حد مطلق الحمى بل في حد نوع منهما كحمى الغب . و المساوية يجوز ان تجعل اوسط لوجود المعلول ايضا والتي هي اخص من المعلول كتكاتف الهواء بالبرد و كثرة تراكم الابخرة اللتين هما علتنا السحاب و كل واحد اخص من مطلقه فلا يجعل الا اوسط وجود المتخصص^٣. و ان اشتركت العلة المتخصصة كورق الخروع والتين و الكرم التي هي اخص من سرعة الانتشار في امر يساويه و هو انفشاش الرطوبة الماسكة و هو بتوسط امر آخر في الكل^٤ و هو عرض الاوراق فليجعل المساوي الاوسط .

التلويح الخامس في القياسات المغالطية

و الغلط في القياس قد يقع بسبب مادته^٥ و قد يقع بسبب صورته و قد يقع

(١) شرح: يريد ان الحديدية هي العلة المادية ، و كونها متطاولة معروضة محددة الاطراف هو العلة الصورية ، و كونها لجزء اعضاء الحيوان في القتال هو العلة الغائية .

(٢) شرح: يحترز بذلك عن العلة التي هي اخص كالاربعة للزوجية .

(٣) شرح: يريد ان كل واحد من علتى السحاب هي اخص من مطلق السحاب فلا تجعل تلك العلة الاخص اوسط وجود مطلق المعلول وانما تجعل اوسط المعلول المتخصص بتلك العلة .

(٤) شرح: يريد ان ذلك الانفشاش يحصل بتوسط امر آخر حاصل في كل واحد من تلك العلة الخاصة . وقوله و هو عرض الاوراق ، الضمير عايد الى ذلك الامر الآخر . و قوله فليجعل المساوي الاوسط ، يريد انه يجب ان يجعل المشترك الذي هو علة مساوية للمعلول اوسط في البرهان . و اعلم ان اسباغ الكلام في كل واحد من هذه العلة و وجه انحصارها في الاربعة المذكورة يأتيك في الفلسفة الاولى عند تقاسيم الوجود و هو غير لائق في هذا الموضوع . و في مباحث البرهان كلام طويل لا يناسب غرض الكتاب استقصائه .

(٥) ليعلم ان السبب العام للمغالطة هو عدم التمييز بين الشئى و ما يشبهه و هي انظر بقية التعامقات في الصفحة التالية

بشركة ، و ما هو بسبب الصورة فأن لا يكون من شكل ناتج او من ضرب ناتج بالاغفال عن شرائط سبقت في السواذج والمختلطات . و النسي يقع بسبب المادة فاما للمصادرة على المطلوب الاول او لأن النتيجة مساوية للمقدمة في المعرفة و الجهالة فانه ليس تبيين احديهما بالأخرى باولى من العكس ، او لكذبها ، و مع كذبها اذا اوردت في القياس فلا بد لها من مناسبة مع الصادق وذلك اما لاشتباه لفظي او معنوي اما الاول فقد يقع الاشتباه في نفس اللفظ كالألفاظ المشتركة نحو العين و قد يقع ايضا بسبب المشابهة و المشككة ، او لاشتباه بسبب الادوات كما يقع بسبب مصرف الربط ، او باعتبار هيئة التركيب كقولك « غلام حسن » بالسكونين ، او بسبب صرف او وقف و ابتداء كفي قوله تعالى و ما يعلم تأويله الا الله و الراسخون في العلم .

و المعنوي اما ان يكون لغلط في السور كاخذ الكلبي^١ و كل واحد والكل ، كل

(١) شرح : الفرق بين الكلبي و كل واحد والكل قد مضى في شرايط المقول على الكل ، و به يعرف الفرق بين البعض السورى و الجزئى الحقيقى فان البعض السورى معناه بعض الافراد التى يصدق عليها الموضوع ولا كذلك الجزء . و احترز بالحقيقى عن المجازى كالحيوان المحمول على الانسان فانه اذا قيل انه جزء منه فذلك على طريق المجاز لما عرفت ان الجزء لا يكون محمولا من حيث هو جزء . و هذه الاغلاط المتعلقة بالسور هي من باب الغلط بسبب في جوهر اللفظ .

بقية تعليقات الصفحة السابقة :

محصورة في ثلثة عشر قسما و قد احصاها صاحب الكتاب لكنه لم يذكرها على اسلوب حاصر ، كما يقول الشارح ، بل قسمها الى ثلثة اقسام و ذكر في كل قسمة منها عدة مغالطات على سبيل الاستقراء . و التقسيم الحاصر هو التقسيم الذى يدور بين اللفظ و المعنى بان يقال الغلط (او المغالطة) اما ان يتعلق باللفظ او بالمعنى و المتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده او باعتبار تركيبه الخ و قد اورد الشارح هذا التقسيم في كتابه بالتفصيل و هو موجود في كتب المنطق الهامة كاساس الاقتباس و منطق التجريد و شرح منظومة السبزواري ، فليرجع اليها من يريد التفصيل ، و يوجد في الاشارات بصورة ناقصة . انظر الملحقات و هناك مغالطات من نوع آخر لم يذكرها صاحب التلويحات و هي التى يقال لها « المغالطات الخارجة عن القياس » لان سبب الغلط فيها اشياء خارجة عن القياس كتنجيب الخصم و ترذيل قوله و الاستهزاء به و قطع كلامه و ما يجرى مجرى ذلك . و قد جرت عاداتهم بعدم ذكر هذه المغالطات في الكتب المختصرة ، و التعويل في امرها على المطولات كالشفاء و الاساس .

مكان الآخر، واخذ البعض السورى مكان الجزئى الحقيقى. او بسبب فى الجهة كأخذ سوابل الجهات مكان السوابل الموصوفة بها^١ و نحوها. او لسبب فى نفس المقدمة و هو اما بتر كيب المفصل كقولنا زيد طيب و زيد حسن فيركب و يقال زيد طيب حسن او تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج و فرد يفصل فيقال الخمسة زوج وهى فرد وهذا يناسب الغلط اللفظى ايضا. او لايهام العكس كقولنا كل تلج ايض فيؤخذ كل ايض تلج او بان لا ينقل الموضوع بكيته فى العكس. او لاخذ حكم الخاص للعام للتعدي كمن رأى الحركة انها لا يتصور بقائها زمانين فاخذ انها كذا للعرضية ليتعدى الى البياض فأخذ العام مكان الخاص كما بان كل عرض لا يبقى و هذا يقع كثيرا، واستعمال الجدليات كلها فيما يدعى انه قطعى مغالطة. او لاخذ لازم الشئ مكانه كمن عهد الانسان متوهما و مكلفا فظن ان كل متوهم مكلف. او لاخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كمن قال ان^٢ القاعد فى السفينة الجارية متحرك و كل متحرك لا تبقى اجزائه كل منها على مكان واحد لينتج الباطل. او لاخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل و بالعكس^٣. او اخذ الذهنى مكان العينى و بالعكس. او اخذ مثال الشئ على حكمه.

(١) شرح : كاستعمال « ليس بالضرورة » فى موضع « بالضرورة ليس » و كذا غيرهما من الجهات . وقد عرفت الفرق بين تقديم السلب على الجهة و تأخيره عنها . و اما قوله و نحوها فيحتمل ان يريد به الاطلاق و هو ليس بجهة و هو يذكر مع الجهات مثل « ليس بالاطلاق » فى موضع « بالاطلاق ليس » ، و يحتمل ان يريد كل ما يختلف المعنى فيه بتقدم حرف السلب او تأخره مثل سلب اللزوم و لزوم السلب ، او ما هو اعم من ذلك و هو ما يختلف المعنى فيه بسبب التقديم و التأخير سواء كان ذلك فى السلب او غيره و قد مضى مثاله .

(٢) فى الاصول . انا . و فى الشرح : هذا و ان سماه اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فهو من باب سوء التأليف .

(٣) شرح : اما اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل و عكسه فقد سبق مثاله فى ضابط الحمل ، و اما اخذ الذهنى مكان العينى فهو كمن حكم على الجنس المنطقى بما يحكم به على الجنس انظر بقية التعليقات فى الصفحة التالية

او اخذ حكم العلة لجزئها او جزئه لجزئها . او للذهول عن شرائط الحمل . او لترك
الاعتبارات كمن سمع ان الكليات موجودة في الازهان و معدومة عن الأعيان فليست
موجودة في الاعيان و لا معدومة عن الازهان فحكم مطلقا انها لا موجودة و لا
معدومة فغلط و غلط ، فرعاية الجهات و الحشيات امر مهم .

و الغلط المناسب للصورة و المادة قد يقع بسبب اختلاف الحد الاوسط في
المقدمة كقول القائل الانسان حيوان والحيوان جنس وانما اخذ في الكبرى الطبيعية
الحيوانية التي لا تكون في الاعيان ، و تناسب المادة لانه اشتباه لفظي من الالف و
اللام او نحوه في غيره^١ . وقد يقع بسبب لفظ يشك انه من الموضوع او من المحمول^٢ ،

(١) شرح : قوله في غيره ، اى في غير هذا المثال . (٢) شرح : هذا من سوء
اعتبار الحمل و هو مثل قولنا « الانسان وحده ضحك و كل ضحك حيوان » مع انه لا
يصدق « الانسان وحده حيوان » ، و لو جعل وحده جزءا من المحمول فقيل « الانسان
هو وحده ضحك و كل ما هو وحده ضحك فهو حيوان » لجاءت النتيجة « الانسان
حيوان » ، وهى صادقة . وقد يمكن ان يجاب عن هذا المثال بوجه آخر وهو ان الصغرى
عبارة عن قضيتين احديهما موجبة وهى « الانسان ضحك » ، و الاخرى سالبة وهى
« لا شئ مما ليس بانسان ضحك » ، و لفظة « وحده » هى الدالة على هذه السالبة ،
فباعتبار الموجبة انتج « الانسان حيوان » و باعتبار السالبة هو عقيم . وعلى هذا الجواب
يكون المغالطة في هذا المثال من باب جمع المسائل فى مسألة .

بقية تعليقات الصفحة السابقة:

الطبيعى ، و اما عكسه فكمن حكم على الطبيعى بما يحكم به على المنطقى ، و اما اخذ
مثال الشئى على حكمه فكمن يحكم على الصورة الذهنية المأخوذة من النار بانها فى الدهن
محرقة لكون النار الخارجية كذلك ، و اما اخذ حكم العلة لجزئها فكما حكم بعضهم
ان السمع و البصر مملان بالحيوة و انما يملان بها مع الالات المخصوصة . اما قوله
او جزئه لجزئها يريد اخذ جزء الحكم مملابجزء العلة كمتقبل رفعه الفا من الرجال مسافة
ما فظن ان الواحد منهم يرفعه من تلك المسافة بنسبة الواحد الى الالف وليس ذلك بلازم
بل قد لا يمكنه للواحد ان يحركه اصلا .

اول عدم نقل الاوسط بكميته^١ او بسبب اختلاف الاصغر والاكبر في المقدمتين والنتيجة^٢.
 و من اهمال الاعتبارات ما يقال على قولنا ان صغرى الاول اذا كانت ممكنة
 و الكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية انه ينتقض بقولنا كل انسان يمكن ان يكون
 متحركا و كل متحرك بالضرورة يتقوم بالحركة فليس لنا ان نقول كل انسان بالضرورة
 يتقوم بالحركة و اجيب عنه بان الكبرى وجودية اي مادام متحركا مع الاعتراف بان
 نتيجة الممكنة الصغرى و الوجودية الكبرى ممكنة فلو كان لهذا كان يتأتى ان يقال
 كل انسان يمكن ان يتقوم بالحركة و ليس كذا ، و انما الغلط لان الكبرى ليست
 مقولة على الكل اذ لا يصح ان يقال كل واحد مما يوصف بانه متحرك بالضرورة
 يتقوم بالحركة حتى يتعدى الى الانسان و الفرس و غيرهما بل التقوم بالحركة
 للمتحرك من حيث هو متحرك فلا تعدى الى الحقائق التي وراء المتحركة .

و وضع ما ليس بعلة علة غلط يختص بالخلف^٣ وهو ان يدعى ان المجال كان
 لتقيض المطلوب و يكون لغيره .

ضابط : فاذا اورد عليك قياس فانظر في جميع اجزائه و اسواره و جهاته
 و نفس مقدماته و حدودها^٤ ثم في تركيبه انه من اي شكل و اعتبر شرائطها عسك
 لا تغلط ان شاء الله .

(١) شرح : كقولنا : الانسان له شعر و كل شعر يثبت فالانسان يثبت ، وهذا من باب
 سوء التأليف . (٢) شرح : كقولنا : الفلك المحدد للجهات ليس وراءه جهة فهو لا
 ينخرق ، فينتج منه : الفلك لا ينخرق ، فموضوع الصغرى و هو الفلك المحدد لم يكن هو
 بعينه موضوع النتيجة و هو الفلك مطلقا . وهذا من باب اخذ ما ليس بعلة علة . (٣)
 شرح : قد علمت ان وضع ما ليس بعلة علة في الاصطلاح المذكور في حصر المغالطات
 [انظر الملحقات-م] لا يختص بالخلف ، وصاحب الكتاب اصطلح على تخصيصه به .
 (٤) شرح : فيه نظر لان المقدمات والحدود هي اجزاء القياس فلا حاجة بعد قوله « فانظر
 في جميع اجزائها » الى ان يعطف عميه النظر في « نفس مقدماته و حدودها » ، فاحد
 انظر بقية التعاقبات في الصفحة التالية

التلويح السادس في ضوابط متفرقة بعضها عرشية^١ فقد ينتفع بها فيما بعد
و بعضها لوحى قد قدمناه من موضعه^٢ لحاجتنا اليه
ضابط في العام : انه يلزم من صدق الاخص صدق الاعم و لا عكس ، و لا
يلزم من كذب الاعم كذب الاخص و لا عكس ، و الاعم صدقا اخص كذبا ، و الاخص
صدقا اعم كذبا . و المتلازمان ايجابا متلازمان سلبا . و نقيض الاخص اعم من نقيض
الاعم ففي الشرطية المتصلة اذا كان التالي اعم فلنا ان نجعل سالبه مقدما و سالب
المقدم تاليه و المتصلة موجبة صادقة ، و كذا في الحمل .

و العام قد يقال بازاء ما يجب فيه الشركة و الاستغراق^٣ و هو في المحصورة
الكلية و قد يقال بازاء الكلى . و الخاص يطلق على مفهومي الجزئى^٤ بالاشتراك
ايضا ، و يقال ان الحيوان اعم من الانسان يراد به العموم الثانى فاذا كان عام ذاتيا

(١) كذا بالتأنيث في جميع النسخ ، ولا شك في جوازه (مع ان الاصل هو التذكير
كما في قوله : و بعضها لوحى) فانه من باب « قُطعت بعض اصابعه » و الشرط في هذا
الباب صلاحية المضاف للاستغناء عنه ، كما نص عليه ابن هشام في المغنى ، و هذا
الشرط موجود هنا كما لا يخفى . قوله فقد ينتفع ، لفظة « فقد » لا توجد الا في
نسخة م . قال الشارح : هاتان اللفظتان اعنى العرشى و اللوحى قد استعملهما
في عدة مواضع من هذا الكتاب و لم يبين مراده منهما ، و لعل مراده بالعرشى البحث
الذى حصله بنظره و باللوحى ما اخذه من الكتب ، والله اعلم بالحقايق . (٢) في الاصول:
موضوعه، موصوفه . (٣) شرح : الشركة هي باعتبار كلية موضوعها و اما الاستغراق
فلان الحكم فيها على كل فرد من افراده . (٤) شرح : قوله مفهومي الجزئى ، يريد
بهما الجزئى الحقيقى و الاضافى . (٥) شرح : يريد ههنا بالعام الكلى و بالخاص
الجزئى الاضافى .

بقية تعاقبات الصفحة السابقة :

القولين زيادة لا حاجة اليها . (٥) شرح : قوله عسك لا تغلظ، لان القياس كما ستعرف
ليس بعلة موجبة لحصول النتيجة ، انما هو معد لحصولها من المبدء الفياض ، و قد يجوز
في بعض النفوس ان لا تستعد بذلك القياس لتحصيل شئى و ان كان ذلك القياس بعينه
معدا لغير تلك النفس . و ربما اختلف ذلك في نفس واحدة بحسب حالتين ، و كل ميسر
لما خلق له .

لخاص فما يجب على العام لطبيعته^١ و يمتنع عليه يجب و يمتنع على الخاص وما يمكن على الخاص يمكن على العام ، ولا يتعدى ما قلنا في كل واحد الى الآخر فان للخواص طبائع يجب و يمتنع باعتبارها ما لا كذلك في الطبيعة العامة ، و العام الاول ايضا ما يجب على عمومه و جب على الجزئيات الحاضرة و الشخصيات تحته و كذلك ما امكن و^٢ امتنع ، و لاعكس . و القاعدة الكلية لوجوب امر لشيء تبطل بعدمه في جزئى منه واحد ، و القاعدة الكلية لامتناع شيء على شيء تبطل بوجوده في جزئى واحد له ، و قاعدة الامكان الكلية لا يبطلها وجود و لا عدم ، و القاعدة الكلية لامكان شيء على شيء نودى تثبت بوجوده في جزئى و عدمه في آخر و لا كذلك في الوجود و الامتناع الا ان يبين انه لنفس الطبيعة في ذلك الجزئى . و العام الاول يلزم من صدقه صدق الخاص و يلزم من كذب الخاص كذب العام فقط بخلاف الطبيعة العامة فانها بعكس هذا . و يُعلم^٣ ان العموم و الخصوص خارجان عن حقيقة الشيء لتعلقها دونهما و لجواز اقتران كل واحد بطبيعة واحدة . و الكلى غير الكل فان الكلى ذهنى فقط و يُعقل دون جزئياته و يتقوم دونها و يحضر مع غيبتها و يوجد مع عدم كثير منها و تدخل الجزئيات تحته و لا تدخل فيه^٤ و يوجد شبهه^٥ في الجزئيات، و الكل مع الاجزاء

(١) شرح : احترز بطبيعته عما يجب و يمتنع و يمكن لعموم الشيء او لخصوصه كالحيوان و الانسان فان ما يجب او يمتنع على الحيوان من حيث هو حيوان لا من حيث انه عام فانه يجب او يمتنع على الانسان ، و ما يمكن على الانسان من حيث هو انسان لا من حيث هو اخص من الحيوان فانه يمكن على الحيوان . و بالجملة يلحظ في ذلك العام و الخاص الطبيعيان لا المنطقيان على ما عرفت فان الحيوان من حيث انه عام يصدق عليه بالوجوب انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق و لا كذلك الانسان الذى هو اخص منه لا من حيث طبيعته الانسانية و لا من حيث خصوصه ، و على هذا يقاس الحال فيما يمتنع و يمكن . (٢) ع : او . (٣) كذا ، و يحتمل : و ليعلم . (٤) م : فيها . و في الشرح : جزئيات الكلى داخلة تحته و ليست بداخلة فيه و الكل تدخل اجزائه فيه و لا تدخل تحته . (٥) شرح : في قوله شبهه فائدة و هى ان الكلى من حيث هو كلى لا يدخل في الجزئى لان جزء الموجود يجب ان يكون موجودا و الكلى لا وجود له في الاعيان فلا يكون جزءا من الجزئى الموجود فيها ، بل الداخلى في الجزئى شبهه .

بخلاف جميع هذا .

ضابط : و الكلى لا يقع فى الوجود لانه لو حصل لكان له هوية لا يشار كـه فيها غيره فلا كلية فلا بد من التخصص .

ضابط : قال المعلم الاول الجهات واجب وممكن وممتنع ومحتمل ، والتبس تفسير المحتمل و كانه اراد به الممكن الترددى فانا اذا لم نحقق ان الشئ واجب او ممكن او ممتنع فنقول لا نحكم عليه بالوجوب لجواز ان يكون ممتنع او لا يمكن ان لا يكون واجبا ، وليس هذا الامكان هو على التفسير السابقة . وكل جهة اذا جعلت جزء المحمول فالربط ضرورى .

ضابط : الشئ اذا كان له جزآن متشابهان لا يخالف الجزء الكل بالحقيقة بل بالمقدار كقطعنى ماء فان مجموعهما يشار كهما فى الحقيقة ، الا اذا كان الجزآن المتشابهان لكى فى نفسه كواحد و واحد حصل منهما حقيقة تخالفهما وهى الاثنينية ، وكذلك فى الاشكال كدائرة من قوسين مثلا .

ضابط : لا يصير شئان شئاً واحداً الا باتصال و امتزاج كما بين مائين او ماء و لبن ، او بتبدل احد جزئى شئى و بقاء الآخر فيصير شئاً آخر كالماء يصير هواء و الاسود ابيض ، و [على] غير ذلك لا يتحد شئان فانهما ان بقيا فهما اثنان اولم يبق احدهما او كلاهما فلا اتحاد .

ولا يصير شئى شئين الا ما يقبل تفصيلا و تفكيكا او هو ذو جزئين و الا ان يبقى هو و حدث غيره فما صار هو اثنين فى نفسه ، و ان بطل فلا صيرورة له شئين .

ضابط : و اللاولوية انما تستعمل فى شئى نسبتبه الى الاشياء بالاعتضاء واحد لذاته من جميع الجهات اى ماهية كانت ، واما اذا كانت فى عالم الاتفاقات و الاسباب المعيبة فلا يمكن دعوى ذلك كمن^٢ قال ان العطشان الذى عنده مياه تستوى نسبتها

(١) ع : نتحقق . (٢) ع : لمن .

اليه لا يتصور ان يشرب واحدا قط لعدم الاولوية بالنسبة اليه، ولا يعلم ان عدم الاولوية و ان صح بالنسبة اليه فهبنا اسباب اتفاقية فلكية و لكنها غائبة غير ثابتة تُخصص واحداً لهيئة سماوية اقتضت لخصوصيتها ذلك، فلا يستعمل هذا فى مثل هذه المواضع و لا فى الانواع المختلفة^٣.

ضابط لوحى : و الفرض صحيح؛ لما يمكن فى نفسه او عند خصمك او يمتنع و لكن لا من جهة يبنى الكلام عليها فانه اذا كان كذا لا يجوز كمن ادعى ان شريك

(١) الفعل بصيغة المعلوم، اى : ولا يعلم هذا القائل ان العطشان الخ ان عدم الاولوية الخ . (٢) م : بخصوصيتها . (٣) شرح : معناه ان الحكم بالاولوية انما يكون فى الاشياء المتفقة النوع او المختلفة النوع، والاول على قسمين : اما ان يختلف بالشدة والضعف او لا يختلف ، والذى لا يختلف هو كالمياه التى تمثل بها وبين انه يترجح احدها على الآخر بالهيات السماوية والحركات الفلكية ، و اما المختلفات بالنوع فالترجيح فيها لذلك و لخصوصيات الانواع . و اما ما هو من نوع واحد و يختلف ما تحته بالشدة و الضعف فصاحب الكتاب لم يذكره اما لانه اتبع المشهور فى ان الاختلاف بالشدة والضعف اختلاف بالنوع و ان كان لا يرى ذلك كما ستعرف (يعنى فى قسم الالهى من الكتاب - م) رأيه فيه ، او لانه عول على ان الحكم يظهر مما ذكر . (٤) ع : الصحيح . و فى الشرح : الفرض الغير الواقع انما يصح ان يجعل طريقا مؤديا الى المطلوب اذا كان على احد وجهين احدهما ان يكون المفروض امراً ممكناً، اما فى نفسه ان كان القياس برهانياً، او عند الخصم ان كان القياس جدلياً ، و ثانيهما ان يكون المفروض ممتنعاً لكن لا من الجهة التى يبنى الكلام فى القياس عليها فانه اذا كان كذا لا يجوز استعماله فى القياس كمن ادعى ان شريك البارى ممكن و هو المطلوب ، وصاحب الكتاب اقتصر على ذكر القياس الاول و اضمّر الثانى لدلالة القرينة عليه ، و حله انا نستفسر هل المراد بغير الممتنع، الذى فى تالى صغرى القياس الاول ، انه كذلك فى نفسه او بحسب ذلك الفرض ؟ فان كان الاول منعنا الشرطية ، و ان كان الثانى و جب ان يراعى هذا القيد فى الباقي ، و كل غير ممتنع بحسب ذلك الفرض فهو ممكن بحسبه، فتكون النتيجة : لو فرضنا وجوده لكان ممكناً بحسب ذلك الفرض لكننا فرضنا وجوده فهو اذن ممكن بحسب ذلك ، و ليس ذلك هو المطلوب ، بل المطلوب انه ممكن فى نفس الامر ، هذا هو الحمل الحقيقى . وفى الكتاب انما حكم بعدم جواز هذا الفرض لان فرض وجود الشئى متفرع على امكانه وذلك الامكان هو المطلوب هبنا ، فكان الامر المفروض متفرعاً على المطلوب فلو كان متفرع المطلوب عليه لزم الدور .

البارى ممكن لانا لو فرضنا وجوده لكان غير ممتنع وكل غير ممتنع ممكن فهو ممكن مثل هذا لا يجوز، و المحال من جميع الوجوه^١ انما يفرض^٢ فى شرطية يستثنى نقيض تاليها .

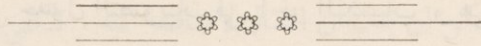
ضابط : كفاك فى اثبات ان الشئى عدى مثل السكون انك فى تصور ه لاتحتاج الا الى استبقاء المحل ونفى شئى عنه كاستبقاء الجسم ورفع الحركة عنه .

ضابط : لا يتصور شيان وجود كل واحد منهما بالآخر فيتقدم^٣ كل واحد منهما على نفسه وعلى الآخر، هذا محال. وقيل انه لا يجوز ان يكون شيان كل واحد منهما مع الآخر ضرورة فانه ان كان لكل منهما مدخل فى وجود الآخر فيتقدم عليه كما سبق، وان كان لاحدهما مدخل فقط فيتقدم فلامعية، و ان عدم الافتقار فيصح كل دون الآخر . وليس هذا على الاطلاق فان الاضافات مثل الابوة و البنوة لا يتصور وجود كل واحد منهما الا مع الآخر . والشيان اذا كان لهما علة خارجة يجوز ان يقيم^٤ كل

(١) شرح : الشئى قد يكون محالا من بعض الوجوه دون بعض ، و قد يكون محالا من جميع الوجوه . و هذا الثانى انما يفرض فى شرطية يستثنى فيها نقيض تاليها ليستنتج من ذلك بطلان المقدم المفروض مع كونه محالا من جميع الاعتبارات . و اما فرض ذلك على غير هذا الوجه فلا يصح استعماله فى قياس يستنتج منه المطلوب . (٢) خ : يفرض .

(٣) شرح : اورد على هذا ان التقدم ان اريد به التقدم بالزمان فممنوع اذ العلة يجب وجود المعلول مع وجودها كما سنحقق ذلك [فى العلم الا لهى من الكتاب - م] و ان اريد به التقدم بالذات فيستفسر عن معنى ذلك التقدم، ونحن لا نفهم منه الا كون الشئى علة للآخر فيصير المعنى من تقدم كل من الشئين على الآخر كون كل واحد منهما علة للآخر و ذلك هو الذى ادعيتم استحاله ، فيكون الدليل اعادة للدعوى بعبارة اخرى ، و ان اريد بالتقدم معنى ثالث فيجب اظهاره ليقع الكلام بحسبه - و اقسام التقدم ستعرفها فى تقاسيم الوجود من العلم الا لهى - و الجواب ان التقدم بديهى لا يفتقر الى بيان فان كل واحد من العلاء يتصور تقدم حركة اليد على حركة المفتاح و ان كانتا معا فى الزمان . فان كان المراد بذلك التقدم [اى فى عبارة صاحب الكتاب - م] هو العملية فيكفى فى تقرير ذلك ان يقال لو كان وجود كل منهما بالآخر لافتقر كل واحد منهما الى نفسه و الى الآخر لان المفتقر الى الشئى مفتقر الى [ما يفتقر اليه] ذلك الشئى و بطلان ذلك ظاهر و لا حاجة الى ذكر لفظ التقدم . (٤) خ : ان يكون .

واحد منهما دون الآخر ضرورة كلبنتين منحيتين ، و قد يقع مثل ان يقام كل واحد منهما مع الآخر ضرورةً ولا يقوم احدهما الامع قيام الآخر . و توقف ابتلال الارض على المطر والمطر على الابخرة والابخرة على ابتلال الارض مثلا ليس بدور محال^٢ فان ما توقف من ابتلال الارض على المطر بالعدد غير ما توقف عليه المطر بالعدد فمثل هذا الدور ممكن . والله اعلم^٣.



(١) م : مع الآخر . (٢) شرح : انما الممتنع من الدور هو افتقار الشيئي الى ما كان مفتقرا اليه بعينه ، و في هذه الصورة ليس كذا ، بل هو افتقار الشيئي الى ما كان شخص آخر من نوعه مفتقرا اليه ، و ذلك جازي لا استحالة فيه . (٣) توجد في نسخة خ بعد لفظة « اعلم » كلمة ختام بهذه العبارة : « تم قسم المنطق بحمد الله العلي الكبير والصلوة على خير خلقه محمد البشير النذير » ، و يغلب على الظن انها كلمة لكتاب النسخة ختم بها عمله .

ملحقات واستدراكات

١

توجد في الكتاب مواضع يرى الناظر فيها اخطاء نحوية في الالفاظ وانحرافا عما يقتضيه القياس فيها ، وربما يظن ان هذه اخطاء مطبعية شذت عن نظر المصحح ، و الأمر ليس كذلك بل هي صور اصلية موجودة باعيانها في الاصول اثبتها في المتن على ما وجدناها و لم نحاول ان نمسها بتصحيح قياسي نظراً الى ما يراه بعض ناقدى آثار السهروردي من ان هذه الصور قد يمكن ان تكون صادرة من قلم المصنف ولا من عمل الناسخ ، وقد تكلمنا في هذه المسألة في مقدمة الكتاب . اما الالخطاء المطبعية فهي ما احصيناه في جدول التصويبات في آخر الكتاب و هي طفيفة جدا كما تراه هناك .

و المواضع المذكورة هي : ص ٢٧ س ٦ : كفى (كما في ؟) ، ص ٢٧ س ١٣ : القضية المصرح بجهتها (المصرة ؟) ص ٣٢ س ١٨ : ذاته موجودا (موجودة ؟) ، ص ٥٣ س ١٠ : العبرة للسوالب (بالسوالب ؟) .

و لسنا ننكر ان احتمال الخطأ في النسخ قائم كما ذكرناه في مقدمة الكتاب . و هناك كلمات مشكوكة القراءة كقوله في ص ٢٨ س ١ : « لتداهر » ، فلسنا ندرى اهو من المداهرة او التداهر . اما المداهرة فمعناها لا يلائم المقام الا بتكلف ، و اما التداهر فهو و ان كان يناسب المقام الا انى لا اجده في القواميس الموجودة عندي . لكننا يجب ان لا ننسى ان السهروردي صاحب صناعة في اللغات الفلسفية وله قاموس خاص به ، و قد عرضت لهذه المسألة في مقدمة الكتاب ، فليراجع .

٢

في صفحة ٧١ س ١٨ كلمة « مثلم » تصحيح قياسى لكلمة « مسلم » بالسين، التي كانت توجد في الاصول ، كما نبهت عليه في تعليقات الصفحة نفسها (تعليقة رقم ٦) ، ولكنى الآن وقد راجعت كتاب النجاة والبصائر النصيرية اعتقد ان الصحيح (او الاصح) هو « مسلم » بالسين (من التسليم او من الاسلام بمعنى التسليم) وقد اخذه السهروردي من المثال الذي يتمثل به المنطقيون في باب قياس الضمير وهو : هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذن خائن مسلم للشعر (النجاة والبصائر) ، الا انه تمثل به في باب المظنونات وبدل صغرى القياس (فلان يخاطب العدو) بقوله : فلان يطوف بالليل ، والطواف بالليل انما يتمثل به المنطقيون في مبحث المظنونات (شرح الشمسية للقطب : فلان يطوف بالليل فهو سارق) و قد تمثل به السهروردي ايضا في باب قياس الضمير (ص ٦٨ من هذا الكتاب) فهو قد استنتج من مقدمة واحدة تيجتين مختلفتين لموضعين مختلفين . و من الممكن ان يقال ان المثال لامناقشة فيه ، لكنى اعتقد ان تركيب « مسلم للشعر » مع المقدمة « فلان يخاطب العدو » انسب من تركيبه مع « يطوف بالليل » .

٣

قوله في ص ٦٤ س ١٥ : استقرار النتائج . يوجد في بعض كتب المنطق كاساس الاقتباس و الجوهر النضيد ، المطبوعين بطهران : « استقراء » ، بهمزة في آخره ، لكن الاصول الموجودة عندنا من كتاب التلويحات متطابقة على « استقرار » بالراء . و لكل من القرائتين وجه و لعل الاستقراء (بالهمز) اوفق بالمقام .

٤

في الصفحة ٨٣ ، في التعليقة رقم ٤ ، اشرت الى التقسيم الحاصر للمغالطات

و لم اورده بالتفصيل هناك رعاية لما هو المعمول في التعليقات من الاختصار . الا انى وجدت الشارح يعتمد كثيراً على هذا التقسيم في بحثه عن انواع المغالطات و يُرجع اليه احيانا (ص ٨٧ تعليقة ٣) فرأيت ان اورد هذا التقسيم في الملحقات ليكون في متناول يد القارئ ، و هو هذا نقلا عن شرح التلويحات بنصه :

الغلط او المغالطة اما ان يتعلق باللفظ او المعنى ، و المتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده او باعتبار تركيبه، والنسب باعتبار الانفراد اما في جوهر اللفظ او في احواله ، فما في جوهره هو ما يكون مدلولاته مختلفة و يدخل في ذلك الاشتراك و المجاز و التشكيك و التشابه و ما يجرى مجرى هذه مما هو مذكور في ايساغوجي . و ما في احواله ينقسم الى ما تكون تلك الاحوال ذاتية لللفظ لا تدخل بعد تحصيله و هي الاحوال التصريفية ، او عرضية له داخله عليه بعد صيرورته لفظا محصلا كالأعراب و البناء و الشكل و الاعجام . والنسب باعتبار تركيب اللفظ اما لاشتباها في نفس التركيب ، او في وجوده و عدمه بان يكون التركيب موجودا او معدوما - و يسمى تفصيل المركب - او يكون معدوما فيظن موجودا - و يسمى تركيب المفصل - فهذه ستة اقسام يتعلق بالالفاظ ، منها ثلثة تتعلق بالبساطة و هي جوهر اللفظ و التي في احواله الذاتية و التي في احواله العرضية ، و ثلثة تتعلق بالتركيب و هي التي في نفس التركيب و في تفصيل المركب و تركيب المفصل . و اما المغالطات المعنوية فاما في القضية الواحدة باعتبار انفرادها او في القضايا باعتبار تركيبها . والنسب في القضية الواحدة اما في احد جزئها او فيهما معا ، و ما في الجزئين فاما بان لا يورد بل يشبهه بغيره كمفروضاته او عوارضه و يسمى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و اما بان يورد لكن يؤخذ معها ما ليس منها او يحذف عنها ما هو منها و يسمى سوء اعتبار الحمل ، و ما في الجزئين كما يجعل كل واحد منهما في موضع الآخر و يسمى ايهام العكس . و النسب في القضايا باعتبار التركيب القياسي او غيره يسمى جمع المسائل

في مسألة و ما في التركيب القياسي اما بالنسبة الى النتيجة او لا بالنسبة اليها ، فان كان بالنسبة الى النتيجة فاما ان تكون النتيجة نفسها مأخوذة فيه على انها احد مقدماته و هذا هو المصادرة على المطلوب ، واما بان لا تكون كذلك لكنه غير مناسب للنتيجة و يسمى اخذ ما ليس بعلة علة ، و ان كان لا بالنسبة الى النتيجة فاما ان يكون من جهة المادة او من جهة الصورة ، فاما ما هو من جهة المادة فهو الذي ان جعل قياسا لم يكن صادق المقدمات و ان جعل صادق المقدمات لم يكن قياسا . و اما ما هو من جهة الصورة فكما لا يكون على شكل منتج او ضرب منتج ، و جميع ذلك يسمى سوء التأليف . فهذه سبعة اقسام تتعلق بالمعاني منها ثلثة باعتبار القضية بانفرادها و هي اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و سوء اعتبار الحمل و ايهام العكس و منها اربعة باعتبار القضايا المركبة و هي جمع المسائل في مسألة و المصادرة على المطلوب و اخذ ما ليس بعلة علة و سوء التأليف . فهذا وجه الحصر في هذه المغالطات القياسية.

٦

عبارة « المصرح بجهتها » ، المذكورة في ص ٩٤ ضمن الاستدراكات ، صحيحة لا تحتاج الى فرض صورة اخرى لها .

٧

في ص ٩ البياض الواقع في اول السطر الاول خطأ مطبعي ، فلتقرء العبارة متصلة بمقبلها .



فهرست منطق التلويجات

عنوان

١	المرصد الاول في ايسافوجي	صفحة
١	التلويح الاول في غرض المنطق	
٣	» الثاني في دلالة اللفظ على المعنى	
٣	» الثالث في اللفظ المفرد والمركب	
٤	» الرابع في اللفظ الكلي والجزئي	
٥	» الخامس في نسبة الاسماء الى مسمياتها	
٦	» السادس في الموضوع والمحمول	
٧	» السابع في الذاتى والعرضى	
٨	» الثامن في المقول في جواب ما هو	
١٠	» التاسع في الالفاظ الخمسة المفردة	
١٢	» العاشر في احوال لهذه الالفاظ	
١٤	المرصد الثانى في القول الشارح	
١٤	التلويح الاول في الحد	
٤٥	» الثاني في الرسم	
٤٥	» الثالث في امثلة في الخطاء في الحد	
١٧	المرصد الثالث في التركيب الخبرى	
٤٧	التلويح الاول في انواع القضايا	
٢٠	» الثاني في خصوص القضايا واهمالها وحصرها	
٢٢	» الثالث في لواحق القضايا وبعض تراكييبها واحكامها	
٢٥	» الرابع في العدول والتحصيل	
٢٦	ضابط في الحمل	
٢٧	المرصد الرابع في جهات القضايا وتصرفات فيها	
٢٧	التلويح الاول في الجهات	

صفحة	عنوان
٣٠	التلويح الثاني في تلازم ذوات الجهة
٣٣	» الثالث في المقول على الكل و الفرق بين المطلقات و الموجهات
٣٥	» الرابع في التناقض
٤٠	» الخامس في العكس
٤٦	المرصد الخامس في تركيب الحجج، وفيه ثلاثة مطالع
	لمطلع الاول في حقيقة الحججة
٤٦	و مواردها و احوالها
٤٦	التلويح الاول في نفس الحججة و مبادئها و تقسيم صورها
٥٣	» الثاني في المقدمات الموجهة و المختلطات
٥٦	» الثالث في الاقترانان الشرطية
٥٨	» الرابع في الاستثنائيات
٦٠	» الخامس في القياسات المركبة
٦١	» السادس في قياس الخلف و عكس القياس
٦٢	» السابع في قياس الدور
٦٣	» الثامن في اكتساب المقدمات و تحليل القياسات
٦٤	» التاسع في استقراء النتائج و في صوادر النتائج عن مقدمات كاذبة
	» العاشر في القياسات من قضايا متقابلة و المصادرة على المطلوب
٦٥	الاول و استتلاف المقدمات
	المطلع الثاني في اصناف ما يحتج به (الاستقراء ، التمثيل ،
٦٦	قياس الضمير ، الفراسة ، القسمة)
	المطلع الثالث في قضايا هي مواد الاقيسة (الاوليات ، المشهورات ،
٦٩	الوهميات ، المأخوذات ، المظنونات ، المشبهات)
	المرصد السادس في البرهان و احواله و مشاركاته مع الحد
٧٤	و المغالطات و ضوابط
٧	التلويح الاول في المطالب
٧٦	» الثاني في برهان ان ولم
٧٥	» الثالث في اجزاء العلوم و شرايطها و تناسب موضوعاتها

صفحة	عنوان
٧٩	فصل في اختلاف العلوم لاختلاف موضوعاتها
٨٠	التلويح الرابع في ان الحد لا يكتسب بالبرهان وكيفية الطريق اليه و فيه اشارة الى مشاركتها
٨٢	فصل في مشاركات بين الحد و البرهان
٨٣	التلويح الخامس في القياسات المغالطية
٨٧	ضابط في كيفية امتحان القياس
٨٨	التلويح السادس في ضوابط متفرقة عرثية و لوحية
٨٨	ضابط في العام
٩٠	» الكلي لا يقع في الوجود
٩٠	» في تفسير « المحتمل » و بيان الممكن الترددي
٩٠	» في اختلاف الجزء و الكل
٩٠	» في صيرورة الشئين شيئا واحدا و صيرورة شيئي شيئين
٩٠	» في موارد استعمال اللاولوية
٩٢	» في حكم الفرض في القياسات
٩٢	» كفاك في اثبات ان الشيئي عديمي...
٩٢	» في الدور، ما يمكن منه و ما يمتنع

انتشارات دانشگاه تهران

- | | |
|---|--|
| <p>تألیف دکتر عزت‌الله خبیری
 « « محمود حسابی
 ترجمه « برزو سپهری
 تألیف « نعمت‌الله کیهانی
 بتصحیح سعید نقیسی
 تألیف دکتر محمود سیاسی
 « « سرهنگ شمس
 « « ذبیح‌الله صفا
 « « محمد معین
 « « مهندس حسن شمسی
 « « حسین گل‌گلاب
 بتصحیح مدرس رضوی
 تألیف دکتر حسن ستوده تهرانی
 « « علی‌اکبر پریمن
 فراهم آورده دکتر مهدی بیانی
 تألیف دکتر قاسم زاده
 « « زین‌العابدین ذوالمجدین
 —
 —
 « « مهندس حبیب‌الله ثابتی
 —
 —
 تألیف دکتر هشترودی
 « « مهدی برکشلی
 ترجمه « بزرگ علوی
 تألیف دکتر عزت‌الله خبیری
 « « علینقی وحدتی
 تألیف دکتر یگانه حایری
 « «
 « «
 « «
 « « هورفر
 « « مرحوم مهندس کریم ساعی
 نگارش دکتر محمد باقر هوشیار
 « « اسمعیل زاهدی</p> | <p>۱ - وراثت (۱)
 ۲ - A Strain Theory of Matter
 ۳ - آراء فلاسفه در باره عادت
 ۴ - کالبدشناسی هنری
 ۵ - تاریخ بیهقی جلد دوم
 ۶ - بیماریهای دندان
 ۷ - بهداشت و بازرسی خوراکیها
 ۸ - حماسه سرائی در ایران
 ۹ - مز دیسناو تأثیر آن در ادبیات پارسی
 ۱۰ - نقشه برداری جلد دوم
 ۱۱ - گیاه شناسی
 ۱۲ - اساس الاقتباس خواجه نصیر طوسی
 ۱۳ - تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد اول
 ۱۴ - روش تجزیه
 ۱۵ - تاریخ افضل - بدایع الازمان فی وقایع کرمان
 ۱۶ - حقوق اساسی
 ۱۷ - فقه و تجارت
 ۱۸ - راهنمای دانشگاه
 ۱۹ - مقررات دانشگاه
 ۲۰ - درختان جنگلی ایران
 ۲۱ - راهنمای دانشگاه بانگلیسی
 ۲۲ - راهنمای دانشگاه بفرانسه
 ۲۳ - Les Espaces Normaux
 ۲۴ - موسیقی دوره ساسانی
 ۲۵ - حماسه ملی ایران
 ۲۶ - زیست شناسی (۲) بحث در نظریه لامارک
 ۲۷ - هندسه تحلیلی
 ۲۸ - اصول گداز و استخراج فلزات جلد اول
 ۲۹ - اصول گداز و استخراج فلزات « دوم
 ۳۰ - اصول گداز و استخراج فلزات « سوم
 ۳۱ - ریاضیات در شیمی
 ۳۲ - جنگل شناسی جلد اول
 ۳۳ - اصول آموزش و پرورش
 ۳۴ - فیزیولوژی گیاهی جلد اول</p> |
|---|--|

- نگارش دکتر محمدعلی مجتهدی
- ۳۵- جبر و آنالیز
- ۳۶- گزارش سفر هند
- ۳۷- تحقیق انتقادی در عروض فارسی
- ۳۸- تاریخ صنایع ایران - ظروف سفالین
- ۳۹- واژه نامه طبری
- ۴۰- تاریخ صنایع اروپا در قرون وسطی
- ۴۱- تاریخ اسلام
- ۴۲- جانورشناسی عمومی
- ۴۳- Les Connexions Normales
- ۴۴- کالبدشناسی توصیفی (۱) - استخوان شناسی
- ۴۵- روان شناسی کودک
- ۴۶- اصول شیمی پزشکی
- ۴۷- ترجمه و شرح تبصرة علامه جداول
- ۴۸- اکوستیک «صوت» (۱) ارتعاشات - سرعت
- ۴۹- انگل شناسی
- ۵۰- نظریه توابع متغیر مختلط
- ۵۱- هندسه تریسمی و هندسه رقومی
- ۵۲- درس اللغة والادب (۱)
- ۵۳- جانورشناسی سیستماتیک
- ۵۴- پزشکی عملی
- ۵۵- روش تهیه مواد آلی
- ۵۶- مامائی
- ۵۷- فیزیولوژی گیاهی جلد دوم
- ۵۸- فلسفه آموزش و پرورش
- ۵۹- شیمی تجزیه
- ۶۰- شیمی عمومی
- ۶۱- امیل
- ۶۲- اصول علم اقتصاد
- ۶۳- مقاومت مصالح
- ۶۴- کشت گیاه حشره کش پیرتر
- ۶۵- آسیب شناسی
- ۶۶- مکانیک فیزیک
- ۶۷- کالبدشناسی توصیفی (۲) - مفصل شناسی
- ۶۸- درمان شناسی جلد اول
- ۶۹- درمان شناسی «دوم»
- ۷۰- گیاه شناسی - تشریح عمومی نباتات
- ۷۱- شیمی آنالیتیک
- ۷۲- اقتصاد جلد اول
- نگارش دکتر محمدعلی مجتهدی
- « « غلامحسین صدیقی
- « « پرویز ناتل خانلری
- « « مهدی بهرامی
- « « صادق کیا
- « « عیسی بهنام
- « « دکتر فیاض
- « « فاطمی
- « « هشترودی
- « « دکتر امیراعلم - دکتر حکیم
- دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس - دکتر نائینی
- نگارش دکتر مهدی جلالی
- « « آ. وارتانی
- « « زین العابدین ذوالمجدین
- « « دکتر ضیاء الدین اسمعیل بیگی
- « « ناصر انصاری
- « « افضل یور
- « « احمد بیرشک
- « « دکتر محمدی
- « « آزر
- « « نجم آبادی
- « « صفوی گلپایگانی
- « « آهی
- « « زاهدی
- « « دکتر فتح الله امیر هوشمند
- « « علی اکبر بریمن
- « « مهندس سعیدی
- ترجمه مرحوم غلامحسین زیر کزاده
- تألیف دکتر محمود کیهان
- « « مهندس گوهریان
- « « مهندس میر دامادی
- « « دکتر آرمین
- « « کمال جناب
- تألیف دکتر امیراعلم - دکتر حکیم -
- دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس
- تألیف دکتر عطائی
- « « «
- « « مهندس حبیب الله ثابتی
- « « دکتر گامگی
- « « علی اصغر پورهمایون

- ۷۳- دیوان سیدحسن غزنوی
- ۷۴- راهنمای دانشگاه
- ۷۵- اقتصاد اجتماعی
- ۷۶- تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد دوم
- ۷۷- زیبا شناسی
- ۷۸- تئوری سنتتیک گازها
- ۷۹- کارآموزی داروسازی
- ۸۰- قوانین دامپزشکی
- ۸۱- جنگل شناسی جلد دوم
- ۸۲- استقلال آمریکا
- ۸۳- کنجکاو یهای علمی و ادبی
- ۸۴- ادوار فقه
- ۸۵- دینامیک گازها
- ۸۶- آئین دادرسی در اسلام
- ۸۷- ادبیات فرانسه
- ۸۸- از سرین تا یونسکو - دو ماه در پاریس
- ۸۹- حقوق تطبیقی
- ۹۰- میکرو ب شناسی جلد اول
- ۹۱- میز راه جلد اول
- ۹۲- « « دوم
- ۹۳- کالبد شکافی (تشریح عملی دست و پا)
- ۹۴- ترجمه و شرح تبصره علامه جلد دوم
- ۹۵- کالبد شناسی توصیفی (۳) - عضله شناسی
- ۹۶- « « (۴) - رگ شناسی
- ۹۷- بیماریهای گوش و حلق و بینی جلد اول
- ۹۸- هندسه تحلیلی
- ۹۹- جبر و آنالیز
- ۱۰۰- تفوق و برتری اسپانیا (۱۵۵۹-۱۶۶۰)
- ۱۰۱- کالبد شناسی توصیفی - استخوان شناسی اسب
- ۱۰۲- تاریخ عقاید سیاسی
- ۱۰۳- آزمایش و تصفیه آبها
- ۱۰۴- هشت مقاله تاریخی و ادبی
- ۱۰۵- فیه مافیه
- ۱۰۶- جغرافیای اقتصادی جلد اول
- ۱۰۷- الکتروسیتمه و موارد استعمال آن
- ۱۰۸- مبادلات انرژی در گیاه
- ۱۰۹- تلخیص البیان عن مجازات القران
- ۱۱۰- دو رساله - وضع الفاظ و قاعده لاضرر
- ۱۱۱- شیمی آلی جلد اول تئوری و اصول کلی
- ۱۱۲- شیمی آلی «ارسمانیک» جلد اول
- بتصحیح مدرس رضوی
- تألیف دکتر شیدفر
- « « حسن ستوده تهرانی
- « « علینقی وزیری
- « « دکتر روشن
- « « جنیدی
- « « میمنندی نژاد
- « « مرحوم مهندس ساعی
- « « دکتر مجیر شیبانی
- « « محمود شهابی
- « « دکتر غفاری
- « « محمد سنگلجی
- « « دکتر سپهبدی
- « « علی اکبر سیاسی
- « « حسن افشار
- تألیف دکتر سهراب - دکتر میر دامادی
- « « حسین گلژی
- « « « «
- « « نعمت الله کیهانی
- « « زین العابدین ذوالمجدین
- « « دکتر امیر اعلم - دکتر حکیم
- دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس
- « « « «
- تألیف دکتر جمشید اعلم
- « « کامکار پارسی
- « « « «
- « « بیانی
- « « میر بابائی
- « « محسن عزیزی
- نگارش دکتر محمد جواد جنیدی
- « « نصر الله فلسفی
- « « بدیع الزمان فروزانفر
- « « دکتر محسن عزیزی
- « « مهندس عبدالله ریاضی
- « « دکتر اسمعیل زاهدی
- « « سید محمد باقر سبزواری
- « « محمود شهابی
- « « دکتر عابدی
- « « شیخ

- ۱۱۳- حکمت الهی عام و خاص
- ۱۱۴- امراض حلق و بینی و حنجره
- ۱۱۵- آنالیز ریاضی
- ۱۱۶- هندسه تحلیلی
- ۱۱۷- شکسته بندی جلد دوم
- ۱۱۸- باغبانی (۱) باغبانی عمومی
- ۱۱۹- اساس التوحید
- ۱۲۰- فیزیک پزشکی
- ۱۲۱- اکوستیک « صوت » (۲) مشخصات صوت - لوله - تار
- ۱۲۲- جراحی فوری اطفال
- ۱۲۳- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (۱)
- ۱۲۴- چشم پزشکی جداول
- ۱۲۵- شیمی فیزیک
- ۱۲۶- بیماریهای گیاه
- ۱۲۷- بحث در مسائل پرورش اخلاقی
- ۱۲۸- اصول عقاید و کرائم اخلاق
- ۱۲۹- تاریخ کشاورزی
- ۱۳۰- کالبدشناسی انسانی (۱) سر و گردن
- ۱۳۱- امراض واگیر دام
- ۱۳۲- درس اللغة والادب (۲)
- ۱۳۳- واژه نامه گرسانی
- ۱۳۴- آکریخته شناسی
- ۱۳۵- حقوق اساسی چاپ پنجم (اصلاح شده)
- ۱۳۶- عضله و زیبایی پلاستیک
- ۱۳۷- طیف جذبی و اشعه ایکس
- ۱۳۸- مصنفات افضل الدین کاشانی
- ۱۳۹- روان شناسی (از لحاظ تربیت)
- ۱۴۰- ترمودینامیک (۱)
- ۱۴۱- بهداشت روستائی
- ۱۴۲- زمین شناسی
- ۱۴۳- مکانیک عمومی
- ۱۴۴- فیزیولوژی جداول
- ۱۴۵- کالبدشناسی و فیزیولوژی
- ۱۴۶- تاریخ تمدن ساسانی جداول
- ۱۴۷- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت اول
- سلسله اعصاب محیطی
- ۱۴۸- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت دوم
- سلسله اعصاب مرکزی
- ۱۴۹- کالبدشناسی توصیفی (۶) اعضای حواس پنجگانه
- ۱۵۰- هندسه عالی (گروه و هندسه)
- ۱۵۱- اندام شناسی گیاهان
- نگارش مهدی قمشه
- « د کتر علیم مروستی
- « « منوچهر وصال
- « « احمد عقیلی
- « « امیر کیا
- « « مهندس شبیانی
- « « مهدی آشتیانی
- « « د کتر فرهاد
- « « اسمعیل بیگی
- « « مرعشی
- « « علینقی منزوی تهرانی
- « « د کتر ضرابی
- « « بازرگان
- « « خبیری
- « « سپهری
- « « زین العابدین ذوالمجدین
- « « د کتر تقی بهرامی
- « « حکیم ود کتر گنج بخش
- « « رستگار
- « « محمدی
- « « صادق کیا
- « « عزیز رفیعی
- « « قاسم زاده
- « « کیهانی
- « « فاضل زندی
- « « مینوی ویحیی مهدوی
- « « علی اکبر سیاسی
- « « مهندس بازرگان
- نگارش د کتر زوپن
- « « یدالله سعجابی
- « « مجتبی ریاضی
- « « کاتوزیان
- « « نصرالله نیک نفس
- « « سعید نفیسی
- « « د کتر امیر اعلم - د کتر حکیم
- د کتر کیهانی - د کتر نجم آبادی - د کتر نیک نفس
- » » » »
- » » » »
- تألیف د کتر اسدالله آل بویه
- « « پارسا

- ۱۵۲- چشم پزشکی (۲)
- ۱۵۳- بهداشت شهری
- ۱۵۴- انشاء انگلیسی
- ۱۵۵- شیمی آلی (ارگانیک) (۲)
- ۱۵۶- آسیب شناسی (گانگلیوت استلر)
- ۱۵۷- تاریخ علوم عقلی در تمدن اسلامی
- ۱۵۸- تفسیر خواجه عبدالله انصاری
- ۱۵۹- حشره شناسی
- ۱۶۰- نشانه شناسی (علم العلامات) جلد اول
- ۱۶۱- نشانه شناسی بیماریهای اعصاب
- ۱۶۲- آسیب شناسی عملی
- ۱۶۳- احتمالات و آمار
- ۱۶۴- الکترونیک صنعتی
- ۱۶۵- آئین دادرسی کفتری
- ۱۶۶- اقتصاد سال اول (چاپ دوم اصلاح شده)
- ۱۶۷- فیزیک (تابش)
- ۱۶۸- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلد دوم)
- ۱۶۹- > > > > (جلد سوم- قسمت اول) > محمد تقی دانش پژوه
- ۱۷۰- رساله بود و نمود
- ۱۷۱- زندگانی شاه عباس اول
- ۱۷۲- تاریخ بیهقی (جلد سوم)
- ۱۷۳- فهرست نشریات ابوعلی سینا بزبان فرانسه
- ۱۷۴- تاریخ مصر (جلد اول)
- ۱۷۵- آسیب شناسی آزر دگی سیستم رتیکولو آندوتلیال
- ۱۷۶- نهضت ادبیات فرانسه در دوره رومانیک
- ۱۷۷- فیزیولوژی (طب عمومی)
- ۱۷۸- خطوط لبه های جذبی (اشعه ایکس)
- ۱۷۹- تاریخ مصر (جلد دوم)
- ۱۸۰- سیر فرهنگ در ایران و مغرب زمین
- ۱۸۱- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلد سوم- قسمت دوم) > محمد تقی دانش پژوه
- ۱۸۲- اصول فن کتابداری
- ۱۸۳- رادیو الکترونیک
- ۱۸۴- پیوره
- ۱۸۵- چهار رساله
- ۱۸۶- آسیب شناسی (جلد دوم)
- ۱۸۷- یادداشت های مرحوم قزوینی
- ۱۸۸- استخوان شناسی مقایسه ای (جلد دوم)
- ۱۸۹- جغرافیای عمومی (جلد اول)
- ۱۹۰- بیماریهای واگیر (جلد اول)
- ۱۹۱- بتن فولادی (جلد اول)
- نگارش دکتر ضرابی
- > > اعتمادیان
- > بازار گادی
- > دکتر شیخ
- > > آرمین
- > > ذبیح الله صفا
- بتصحیح علی اصغر حکمت
- تألیف جلال افشار
- > دکتر محمد حسین میمندی نواد
- > > صادق صبا
- > > حسین رحمتیان
- > > مهدوی اردبیلی
- > > محمد مظفری زنگنه
- > > محمد علی هدایتی
- > > علی اصغر پورهمايون
- > > روشن
- > > علینقی منزوی
- > > > > محمد تقی دانش پژوه
- > محمود شهابی
- > نصر الله فلسفی
- بتصحیح سعید نفیسی
- > > >
- تألیف احمد بهمنش
- > دکتر آرمین
- > مرحوم زبیرک زاده
- نگارش دکتر مصباح
- > > زندگی
- > احمد بهمنش
- > دکتر صدیق اعلم
- > > محمد تقی دانش پژوه
- > دکتر محسن صبا
- > > رحیمی
- > > محمود سیاسی
- > محمد سنگلجی
- > دکتر آرمین
- فراهم آورده آقای ایرج افشار
- تألیف دکتر میر بابائی
- > > مستوفی
- > > غلامعلی بینش ور
- > مهندس خلیلی

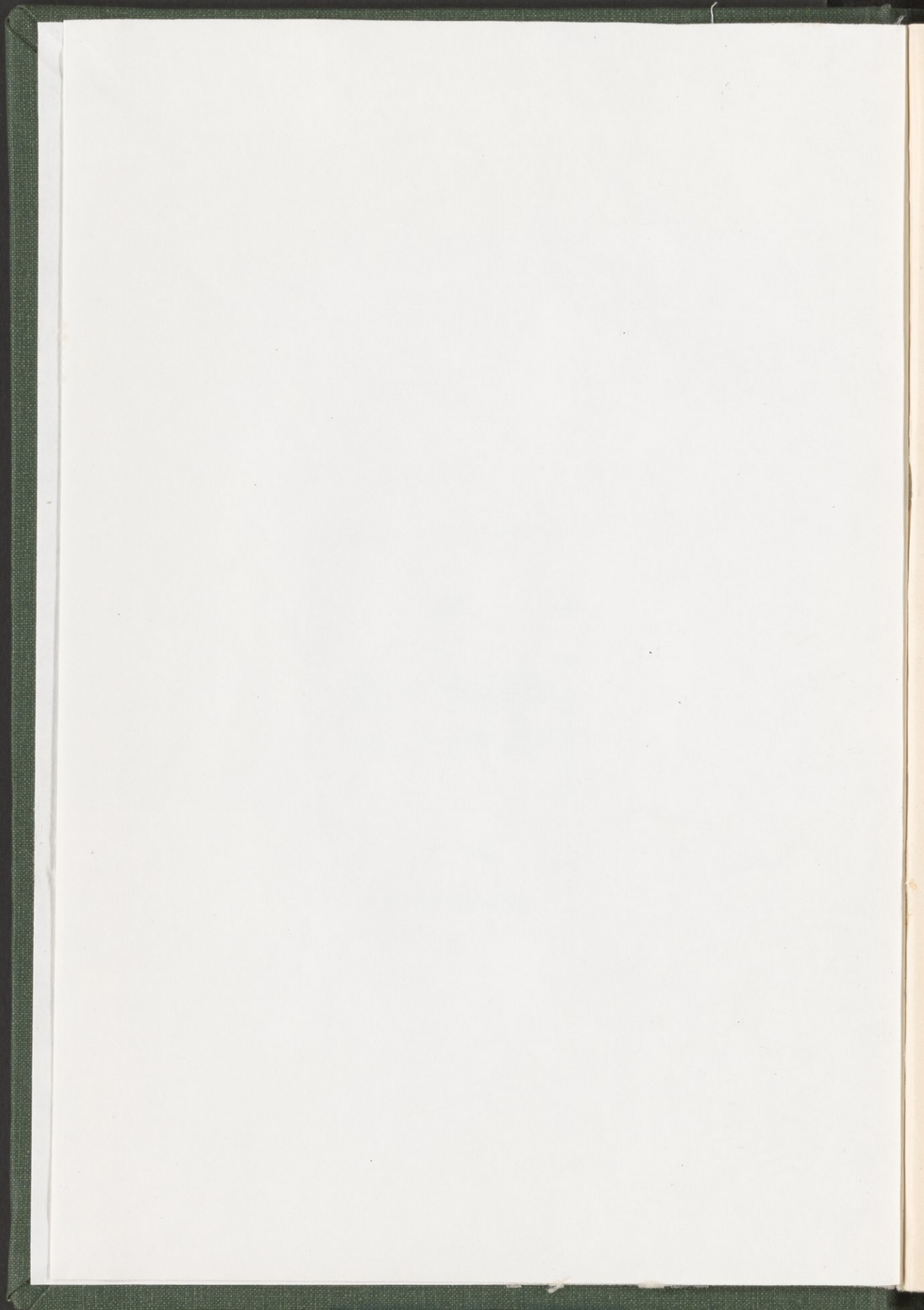
- ۱۹۲- حساب جامع وفاضل
 ۱۹۳- ترجمه مبدء و معاد
 ۱۹۴- تاريخ ادبيات روسی
 ۱۹۵- تاريخ تمدن ايران ساسانی
 ۱۹۶- درمان تراخم بالکتر و کوآگولاسيون
 ۱۹۷- شیمی و فیزیک (جلد اول)
 ۱۹۸- فیزیولوژی عمومی
 ۱۹۹- داروسازی جالبینوسی
 ۲۰۰- علم العلامات نشانه شناسی (جلد دوم)
 ۲۰۱- استخوان شناسی (جلد اول)
 ۲۰۲- پیوره (جلد دوم)
 ۲۰۳- علم النفس ابن سینا و تطبیق آن با روانشناسی جدید
 ۲۰۴- قواعد فقهه
 ۲۰۵- تاريخ سیاسی و دیپلوماسی ایران
 ۲۰۶- فهرست مصنفات ابن سینا
 ۲۰۷- مخارج الحروف
 ۲۰۸- عیون الحکمه
 ۲۰۹- شیمی بیولوژی
 ۲۱۰- میکروشناسی (جلد دوم)
 ۲۱۱- حشرات زیان آور ایران
 ۲۱۲- هواشناسی
 ۲۱۳- حقوق مدنی
 ۲۱۴- ماخذ قصص و تمثیلات مثنوی
 ۲۱۵- مکانیک استدلالی
 ۲۱۶- ترمودینامیک (جلد دوم)
 ۲۱۷- گروه بندی و انتقال خون
 ۲۱۸- فیزیک، ترمودینامیک (جلد اول)
 ۲۱۹- روان پزشکی (جلد سوم)
 ۲۲۰- بیماریهای درونی (جلد اول)
 ۲۲۱- حالات عصبانی یا نورز
 ۲۲۲- کالبدشناسی توصیفی (۷)
 (دستگاه گوارش)
 ۲۲۳- علم الاجتماع
 ۲۲۴- الهیات
 ۲۲۵- هیدرولیک عمومی
 ۲۲۶- شیمی عمومی معدنی فلزات (جلد اول)
 ۲۲۷- آسیب شناسی آزردهای سورنال « غده فوق کلیوی »
 ۲۲۸- اصول الصرف
 ۲۲۹- سازمان فرهنگی ایران
- نگارش دکتر مجتهدی
 ترجمه آقای محمودشهابی
 تألیف « سعید نفیسی
 » «
 » «
 دکتر پرفسور شمس
 » « توسلی
 » « شیبانی
 » « مقدم
 » « میمندی نژاد
 » « نعمت اله کیهانی
 » « محمود سیاسی
 » « علی اکبر سیاسی
 » « آقای محمودشهابی
 » « دکتر علی اکبر سینا
 » « مهدوی
 تصحیح و ترجمه دکتر پرویز ناتل خانلری
 از ابن سینا - چاپ عکسی
 تألیف دکتر مافی
 » آقایان دکتر سهراب -
 دکتر میردامادی
 » مهندس عباس دواچی
 » دکتر محمد منجمی
 » « سیدحسین امامی
 نگارش آقای فروزانفر
 » پرفسور فاطمی
 » مهندس بازرگان
 » « دکتر یحیی پویا
 » « روشن
 » « میرسپاسی
 » « میمندی نژاد
 ترجمه « چهرازی
 تألیف دکتر امیراعلم - دکتر حکیم
 دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس
 تألیف دکتر مهدوی
 » « فاضل تونی
 » « مهندس ریاضی
 تألیف دکتر فضل الله شیروانی
 » « آرمین
 » « علی اکبر شهابی
 تألیف دکتر علی کنی

- ۲۳۰- فیزیک، ترمودینامیک (جلد دوم)
- ۲۳۱- راهنمای دانشگاه
- ۲۳۲- مجموعه اصطلاحات علمی
- ۲۳۳- بهداشت غذایی بهداشت نسل
- ۲۳۴- جغرافیای کشاورزی ایران
- ۲۳۵- ترجمه‌النهايه با تصحيح و مقدمه (۱)
- ۲۳۶- احتمالات و آمار ریاضی (۲)
- ۲۳۷- اصول تشریح چوب
- ۲۳۸- خون‌شناسی عملی (جلد اول)
- ۲۳۹- تاریخ ملل قدیم آسیای غربی
- ۲۴۰- شیمی تجزیه
- ۲۴۱- دانشگاهها و مدارس عالی امریکا
- ۲۴۲- پانزده گفتار
- ۲۴۳- بیماریهای خون (جلد دوم)
- ۲۴۴- اقتصاد کشاورزی
- ۲۴۵- علم‌العلامات (جلد سوم)
- ۲۴۶- بتن آرمه (۲)
- ۲۴۷- هندسهٔ دیفرانسیل
- ۲۴۸- فیزیولوژی گل ورده بندی تک لپه‌ایها
- ۲۴۹- تاریخ زندگی
- ۲۵۰- ترجمه‌النهايه با تصحيح و مقدمه (۲)
- ۲۵۱- حقوق مدنی (۲)
- ۲۵۲- دفتر دانش و ادب (جزء دوم)
- ۲۵۳- یادداشت‌های قزوینی (جلد دوم ب، ت، ث، ج)
- ۲۵۴- تفوق و برتری اسپانیا
- ۲۵۵- تیره‌شناسی (جلد اول)
- ۲۵۶- کالبدشناسی توصیفی (۸)
- دستگاه ادرار و تناسل - پردهٔ صفاق
- ۲۵۷- حل مسائل هندسه تحلیلی
- ۲۵۸- کالبدشناسی توصیفی (حیوانات اهلی مفصل‌شناسی مقایسه‌ای)
- ۲۵۹- اصول ساختمان و محاسبه ماشینهای برق
- ۲۶۰- بیماریهای خون و لنف (بررسی بالینی و آسیب‌شناسی)
- ۲۶۱- سرطان‌شناسی (جلد اول)
- ۲۶۲- شکسته بندی (جلد سوم)
- ۲۶۳- بیماریهای واگیر (جلد دوم)
- ۲۶۴- انگل‌شناسی (بندپایان)
- ۲۶۵- بیماریهای درونی (جلد دوم)
- ۲۶۶- دامپرووری عمومی (جلد اول)
- ۲۶۷- فیزیولوژی (جلد دوم)
- ۲۶۸- شعر فارسی (در عهدشاهرخ)

- نگارش دکتر روشن
-
- نگارش دکتر فضل‌الله صدیق
- » دکتر تقی بهرامی
- » آقای سیدمحمدسبزواری
- » دکتر مهدوی اردبیلی
- » مهندس رضا حجازی
- » دکتر رحمتیان دکتر شمسا
- » » بهمنش
- » » شیروانی
- » » ضیاءالدین اسمعیل بیگی
- » آقای مجتبی مینوی
- » دکتر یحیی پویا
- » » احمد هومن
- » » میمندی نژاد
- » آقای مهندس خلیلی
- » دکتر بهروز
- » » زاهدی
- » » هادی هدایتی
- » آقای سبزواری
- نگارش دکتر امامی
-
- » ایرج افشار
- » دکتر خانبا با بیانی
- » » احمد پارسا
- تألیف دکتر امیر اعلم - دکتر حکیم - دکتر کیهانی
- دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس
- نگارش دکتر علینقی وحدتی
- » » میربابائی
- » مهندس احمد رضوی
- » دکتر رحمتیان
- » » آرمین
- » » امیر کیا
- » » بینش‌ور
- » » عزیز رفیعی
- » » میمندی نژاد
- » » بهرامی
- » » علی کاتوزیان
- » » یارشاطر



- ۱۶۷- ...
- ۲۶۷- ...
- ۳۶۷- ...
- ۴۶۷- (۱) ...
- ۵۶۷- (۲) ...
- ۶۶۷- ...
- ۷۶۷- ...
- ۸۶۷- ...
- ۹۶۷- ...
- ۱۰۶۷- ...
- ۱۱۶۷- ...
- ۱۲۶۷- ...
- ۱۳۶۷- ...
- ۱۴۶۷- ...
- ۱۵۶۷- ...
- ۱۶۶۷- ...
- ۱۷۶۷- ...
- ۱۸۶۷- ...
- ۱۹۶۷- ...
- ۲۰۶۷- ...
- ۲۱۶۷- ...
- ۲۲۶۷- ...
- ۲۳۶۷- ...
- ۲۴۶۷- ...
- ۲۵۶۷- ...
- ۲۶۶۷- ...
- ۲۷۶۷- ...
- ۲۸۶۷- ...
- ۲۹۶۷- ...
- ۳۰۶۷- ...
- ۳۱۶۷- ...
- ۳۲۶۷- ...
- ۳۳۶۷- ...
- ۳۴۶۷- ...
- ۳۵۶۷- ...
- ۳۶۶۷- ...
- ۳۷۶۷- ...
- ۳۸۶۷- ...
- ۳۹۶۷- ...
- ۴۰۶۷- ...
- ۴۱۶۷- ...
- ۴۲۶۷- ...
- ۴۳۶۷- ...
- ۴۴۶۷- ...
- ۴۵۶۷- ...
- ۴۶۶۷- ...
- ۴۷۶۷- ...
- ۴۸۶۷- ...
- ۴۹۶۷- ...
- ۵۰۶۷- ...
- ۵۱۶۷- ...
- ۵۲۶۷- ...
- ۵۳۶۷- ...
- ۵۴۶۷- ...
- ۵۵۶۷- ...
- ۵۶۶۷- ...
- ۵۷۶۷- ...
- ۵۸۶۷- ...
- ۵۹۶۷- ...
- ۶۰۶۷- ...
- ۶۱۶۷- ...
- ۶۲۶۷- ...
- ۶۳۶۷- ...
- ۶۴۶۷- ...
- ۶۵۶۷- ...
- ۶۶۶۷- ...
- ۶۷۶۷- ...
- ۶۸۶۷- ...
- ۶۹۶۷- ...
- ۷۰۶۷- ...
- ۷۱۶۷- ...
- ۷۲۶۷- ...
- ۷۳۶۷- ...
- ۷۴۶۷- ...
- ۷۵۶۷- ...
- ۷۶۶۷- ...
- ۷۷۶۷- ...
- ۷۸۶۷- ...
- ۷۹۶۷- ...
- ۸۰۶۷- ...
- ۸۱۶۷- ...
- ۸۲۶۷- ...
- ۸۳۶۷- ...
- ۸۴۶۷- ...
- ۸۵۶۷- ...
- ۸۶۶۷- ...
- ۸۷۶۷- ...
- ۸۸۶۷- ...
- ۸۹۶۷- ...
- ۹۰۶۷- ...
- ۹۱۶۷- ...
- ۹۲۶۷- ...
- ۹۳۶۷- ...
- ۹۴۶۷- ...
- ۹۵۶۷- ...
- ۹۶۶۷- ...
- ۹۷۶۷- ...
- ۹۸۶۷- ...
- ۹۹۶۷- ...
- ۱۰۰۶۷- ...







Elmer Holmes
Bobst Library

New York
University

NYU - BOBST



31142 02648 9131

BC66.A7 S95 1955 Mantiq al-talwihat / talif Shi